الاثنين 6 كانون الثاني 2020
العدد 3948 السنة الرابعة عشرة
lundi 6 Janvier 2020 no 3948 14ème année

32 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال

كارثة الركود التضخمي: الناتج يتقلّص 15٪

• **محمد فاعور**
مصرف لبنان يخنق الاقتصاد لاحتواء نزف الدولارات

• **علي القادري**
المؤسّسات المالية الدولية والمديونية والحرب

حرب التحرير الكبرى

«هكذا تبدأ الحكاية، السادسة والدقيقة الـ 22 من صباح 23 تشرين الأول عام 1983، كتب استشهادي، في لحظات، الفصل الأول من قصّة التحرير المستمرة من الاحتلال الأميركي...»

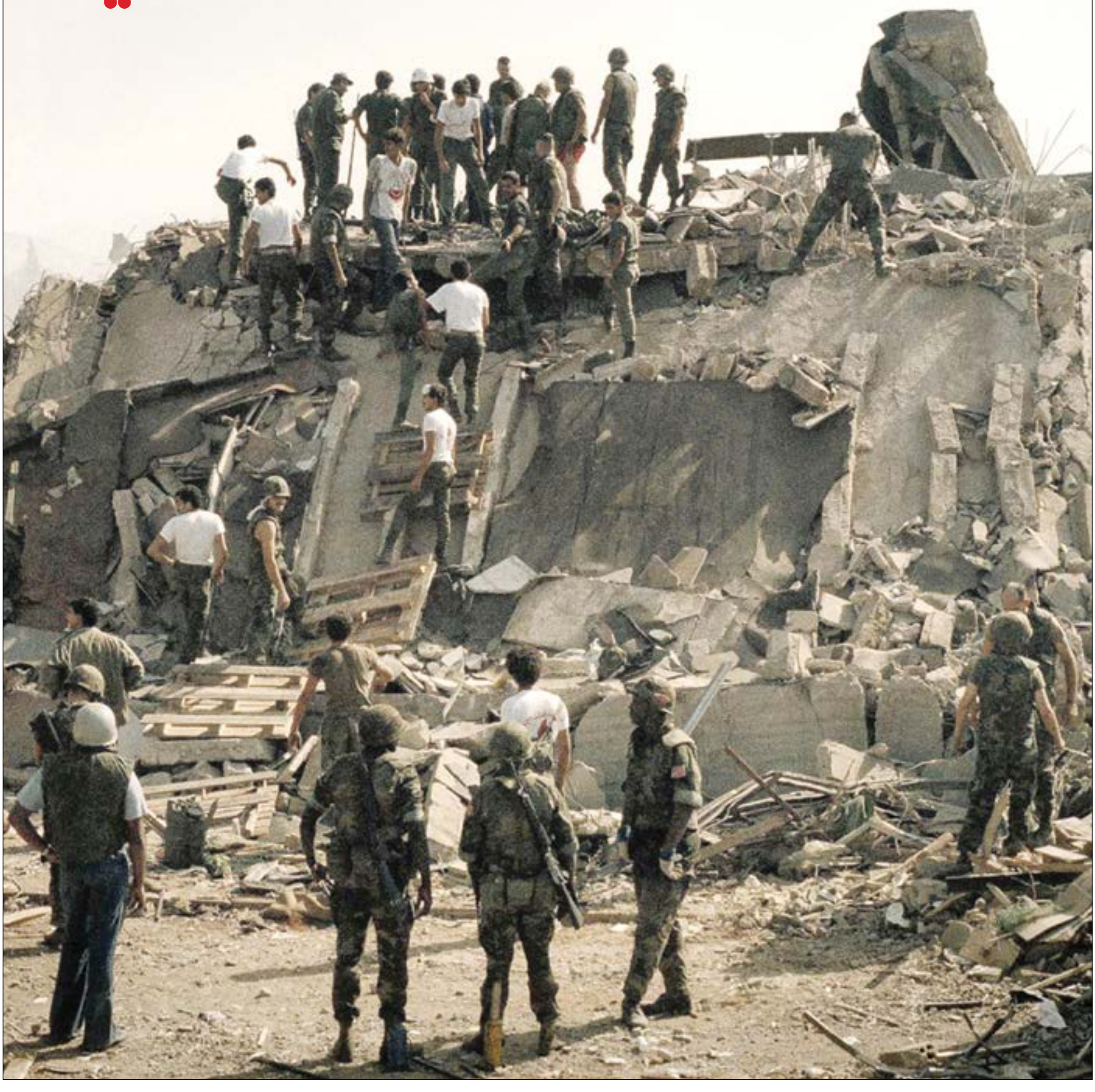

على الغلاف

نصر الله يعلن حرب التحرير الكبرى:
الجنود الأميركيّون سيعودون في النعـوش

لم تعد تهديدات ترامب تجدي نفعاً. حتى الوساطات والإغراءات فشلت جميعها. لا بديل من الرد على اغتيال القائد قاسم سليماني. ولأنه ليس في أميركا قائد يصل إلى «حذاء» سليماني، أعلن الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، في خطابه التأبيني لشهداء الغارة الأميركية، أن وجودها في المنطقة سيكون الثمن. وباسم محور المقاومة، وعد جنودها وضباطها المنتشرين في دول المنطقة بالعودة إلى بلدهم في النعوش. ذلك ليس انتقاماً، قال، بل هو القصاص العادل الذي سيجعل تحرير القدس على مرمى حجر

رسم الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله معالم المرحلة المقبلة، انطلاقاً من ثابتة أن المنطقة بعد الثاني من كانون الثاني لن تكون كما قبله. هو تاريخ فاصل لبداية مرحلة جديدة وتاريخ جديد لكل المنطقة. بشكل مباشر وبما لا يحتمل الشك، قال إن الرد على جريمة اغتيال الشهيدين قاسم سليماني وأبو مهدي المهندس هو إنهاء الوجود الأميركي في المنطقة. «هذا هو القصاص العادل»، بحسب نصر الله، لأنه «لا يوجد أي شخصية في موازاة قاسم سليماني وأبو مهدي المهندس». باختصار، قال إن «حذاء قاسم سليماني يساوي رأس ترامب وكل القيادة الأميركية». وعليه، أعلن أن كل القواعد العسكرية والبوارج العسكرية الأميركية وكل ضابط وجندي أميركي على أرضنا وفي منطقتنا هي أهداف مشروعة للرد على جريمة الاغتيال، كون الجيش الأميركي هو من قتل وهو من سيدفع الثمن حصراً.

كي لا يساء فهم الرسالة، أوضح الأمين العام لحزب الله أنه «لا مشكلة مع الشعب الأميركي والمواطنين الأميركيين الموجودين على امتداد منطقتنا، فهناك مواطنون أميركيون لا ينبغي المس بهم لأنه يخدم سياسة ترامب ويجعل المعركة مع الإرهاب. فالمعركة والمواجهة والقصاص العادل للذين نفّذوا، وهم مؤسسة الجيش الأميركي الذي ارتكب هذه الجريمة والقصاص يكون ضده في منطقتنا».

أراد نصر الله في خطابه أن يستنفر كل طاقات محور المقاومة، فاصلاً بين وهو اعتبر أنه «إذا تحقق هدف رد إيران، فالشهيد سليماني كما هو شهيد إيران، هو أيضاً شهيد العراق وسوريا ولبنان واليمن وفلسطين وأفغانستان. ولذلك، فتح نصر الله سجل الانتصارات على أميركا، مذكّراً بأن «الاستشهاديين الذين أخرجوا أميركا من منطقتنا في السابق موجودون وأكثر بكثير من السابق، وهم اليوم شعوب وقوى وفصائل وجيوش تملك إمكانات هائلة، وسيخرج الأميركيون مذلولين ومرعوبين كما خرجوا في السابق». لمزيد من التوضيح، قال إن «الجنود سيعودون في النعوش، سيعودون أفقياً بعدما جاؤوا عمودياً». أضاف: «عندما تبدأ نعوش الجنود والضباط الأميركيين بالعودة إلى الجيش الأميركي الذي ارتكب هذه الجريمة والقصاص يكون ضده في منطقتنا».

لم يضع نصر الله رسالته في إطار الثأر. الوجهة الأساس تبقى فلسطين. أميركا بدأت الحرب لتعويض فشلها في المنطقة، فسيصبح تحرير القدس على مرمى حجر وقد لا نحتاج إلى معركة مع إسرائيل، وعندها سيكتشف ترامب الجاهل ومن معه من الحمقى مدى غباء فعلتهم وأنهم لا يعرفون ماذا فعلوا، والأيام ستكشف لهم».

> ثمن اغتيال سليماني والمهندس هو خروج أميركا من المنطقة
>
> أميركا بدأت الحرب لتعويض فشلها في المنطقة
>
> كما ساهم سليماني في التحرير الأول للعراق سيساهم في التحرير الثاني

وأعلن نصر الله أن القصاص العادل من أجل قاسم سليماني هو القصاص العادل من أجل عماد مغنية ومصطفى بدر الدين وعباس الموسوي وكل شهداء هذه الأمة. وأوضح أنه «نحن لا نأخذ هذا الخيار من الموقع العاطفي. لسنا خائفين أو غاضبين، بل نعتبر أن هناك فرصة للتخلص من الهيمنة والاحتلال».

في الاحتفال التأبيني الحاشد، الذي أقامه حزب الله للشهيدين اللواء قاسم سليماني وأبو مهدي المهندس ورفاقهما، استعرض نصر الله مسار الفشل الأميركي في المنطقة، الذي أدى إلى اتخاذ قرار الاغتيال. ركّز على أن الاغتيال بشكل علني هو نتيجة فشل كل المحاولات السابقة للاغتيال، وآخرها في بلدة الحاج قاسم في كرمان عبر وضع المتفجرات في الحسينية التي يحضر إليها مئات الناس، لافتاً إلى أن استعراض هذا المشهد يوضح أهداف الاغتيال ويحدد مسؤوليتنا جميعاً لمواجهة أهداف الاغتيال.

وأشار إلى أنه بعد 3 سنوات من تولي ترامب الرئاسة الأميركية، هناك فشل وعجز وارتباك وليس هناك ما يقدمه للشعب الأميركي على مستوى السياسة الخارجية وهو ذاهب إلى الانتخابات.

في أميركا، وُضع هدف أول هو إسقاط النظام الإسلامي في إيران، وهذا ما عبّر عنه جون بولتون المستشار السابق للأمن القومي الأميركي، حتى وصل الى الهدف الأدنى وهو ضبط السلوك الإيراني، وبالتالي الوصول إلى اتفاقات جديدة، بينما إيران لم تستجب، فخرج ترامب من الاتفاق النووي وفرض عقوبات وقام بمحاولات الحصار والعزل والرهان على الأزمة الاقتصادية والدفع باتجاه الفتنة، لكن فشل كل ذلك. أضاف نصر الله: كل سياسة ترامب هي أن يأتي بإيران إلى طاولة المفاوضات، لكن ستنتهي ولايته ولن تذهب إيران إليه ولن يتلقى أي اتصال هاتفي.

الفشل الآخر لترامب كان في سوريا، وكان آخر ما حصل هو خيانته لأصدقائه الأكراد في سوريا، فأبقى ترامب جزءاً من القوات الأميركية في سوريا من أجل النفط، وجزءاً آخر في التنف بناءً على طلب إسرائيل لأن سقوط التنف يعني أن كامل الحدود السورية والعراقية باتت مفتوحة.

لبنانياً، كان الفشل حليف ترامب بالرغم من كل الأموال التي أنفقت للتحريض على المقاومة، فكل محاولة الضغط على لبنان لم تجد نفعاً، كذلك الحرب في اليمن هناك عجز وقرار في الحرب هو الميركي بالأصل، وفي أفغانستان يبحث ترامب عن صيغة الخروج التي تحفظ ماء وجهه ولا يملك أي إنجاز، حتى صفقة القرن التي كان يريد أن ينجزها في السنة الأولى أين هي ومن يتحدث عنها؟ ونتيجة صمود الشعب الفلسطيني والقيادات الفلسطينية، رغم ما يتعرضون له، لم يستطيع ترامب أن يفرض الصفقة.

أما على المستوى العراقي، فتصرّف الأميركيون، في الأسابيع الأخيرة، بهلع وهم يشعرون بأن العراق يفلت من أيديهم، ترامب والإدارة الأميركية أمام هذا الفشل والعجز في المنطقة، ليس لديه إنجاز في السياسة الخارجية، هو ذاهب إلى انتخابات رئاسية. وأوضح أن ترامب والإدارة الأميركية باتوا معنيين بالذهاب إلى مرحلة جديدة، فنحن لسنا أمام عملية اغتيال منفصلة بل بداية أميركية في المنطقة، لسنا نحن ذاهبين إلى الاعتداء بل هم بدأوا حرباً جديدة في المنطقة، فالأميركيون بحثوا في تغيير المعادلات وكسر محور المقاومة وإعادة هيبة واشنطن.

وتابع نصر الله: أخبرت سليماني قبل أسابيع أن هناك تركيزاً في الولايات المتحدة عليك، وكان الحديث عن أنه الجنرال الذي لا بديل له وهو كان يضحك عن احتمال اغتياله، مشيراً الى أنه أينما ذهبت أميركا وإسرائيل في ملفات المنطقة كانوا يجدون رجلاً في مواجهتهم في كل مكان في سوريا والعراق واليمن وأفغانستان وكل محور المقاومة كانوا يجدون قاسم سليماني، إسرائيل تعتبر أن أخطر رجل على وجودها وكيانها هو قاسم سليماني، وكانت لا تتجرأ على قتله فلجأت إلى أميركا لقتله.

وأشار نصر الله في خطابه، أمام الحشود التي ملأت مجمع سيد الشهداء والطرقات المؤدية إليه في الضاحية الجنوبية لبيروت، إلى أن النقطة المركزية في دول وقوى وفصائل المقاومة كانت تتجسد في قاسم سليماني، وبالتالي كان القرار بقتله بشكل علني وهذا كان له أهداف سياسية ونفسية وعسكرية، هم يأملون أن يحصل وهن في العراق وقوى المقاومة وأن تتراجع الصلة المتينة بين محور المقاومة وإيران، يأملون أن تخاف إيران وتتراجع، لكن ما حصل أن المواجهة مع الجريمة بدأت بعد ساعات من تنفيذها. ففي إيران، كان ترامب يأمل ترهيب طهران وإخضاعها من أجل الذهاب إلى المفاوضات وأن لا تقوم بأي رد فعل على الجريمة، لأن الرد بدأ من بيان الإمام السيد خامنئي الواضح وباقي البيانات والشعب الإيراني الذي نزل بشكل عفوي في كل المدن الإيرانية. وأضاف: بوميو كان يراهن على موقف الشعب الإيراني وكيف سيتعاطى مع الاستشهاد، أقول لبوميو شاهد التلفاز غداً وتلقّ رسالة الشعب الإيراني من طهران وكرمان كما تلقيتها اليوم من مشهد.

وأشار نصر الله إلى أن إيران أعلنت أنها سترد وتنتقم، وبالتالي الهدف الأول للعملية أسقطه الإيرانيون، وفي العراق كان الأميركي يراهن على ضعضعة الحشد الشعبي والفريق الوطني ويذهب العراق إلى محنة داخلية وتحصل عملية ترهيب لبقية العراقيين، فالرد العراقي بدأ بتشييع الشهداء صفاً واحداً. ورأى أن الحراك الشعبي من الخميس إلى اليوم دليل على انقلاب السحر على الساحر في العراق. وأوضح نصر الله أن الشهيد سليماني كان خلف المقاومة التي حررت العراق من الإرهاب، ويجب أن يؤدي دمه ودم أبو مهدي إلى التحرير الثاني للعراق من الاحتلال الأميركي.

(الأخبار)

ابراهيم الأمين

الحرب الوطنية الكبرى

لا شيء أفضل من الكلام المباشر، ومن العبارة القصيرة، والوضوح الكلي، والهدف المعلن. ولا شيء يمنح الكلام بعده الروحي والمعنوي إلا متى صدر عمّن يمكنه تحقيقه.

طال الزمان حتى وصلنا الى هذه اللحظة. تأخّر بنا الوقت، ونحن نتنقل بين نكسة ونكبة. تأخر بنا الزمن حتى يئس المتسلط الأكبر من إسكات صوتنا المرتفع الى أعلى من كل قامات الغرب المتغطرس. وطالت الرحلة ونحن نحمي إرث الشهداء بالكثير من الصبر. ونتحمل قساوة أبناء جلدتنا من ثُقَّه أو جهلة أو خانعين. لكن للتاريخ قصته التي لا تقف على خاطر أحد. ها هو بطلهم الأكبر يطلّ بنفسه. بكل ما فيه من قبح وجنون وتكبّر. جاء على هيئته الحقيقية. وحش يسير خلف غريزة قتل كل شيء من حوله. جاء مجنوناً ومحطماً ما بقي من جدران فاصلة عنه، ونازعاً كل الأقنعة والوجوه المزيفة. جاء هادراً، يطلب من صِبيته التنحّي جانباً، بعدما ملّ من كسلهم وفشلهم!

> **لا شرعيّة لأيّ وجود عسكري أميركي في بلادنا، ولا شرعيّة لمن يمنح هذا الاحتلال شرعيّة الوجود**

غداً أو بعده أو في يوم ليس ببعيد، سيروي لنا سادة الكون كيف جلس كبير السحرة يرمي بالنرد ليصيب منا المحبّين والأطهار. تهتز الأمكنة بفعل ضحكة القاهر الأكبر. سيرمي الحاضرين من حوله بالنار، معلناً استسلام العالم لسلطانه. لكن، في مكان بعيد عن أرض دعي الناس إليها لأنها تحقق الأحلام، لكنها لم تنبت سوى الموت، سيخرج فتية اشتدّ عودهم باكراً، يروون لأترابهم حكاية الجيل الأول، وفي فصله الأول: في ذلك الصباح، يوم الأحد في 23 تشرين الأول عام 1983، أمسك استشهادي بمفتاح العصر الجديد. اقتحم بشاحنة مليئة بالمتفجرات مقر قوات الاحتلال الأميركي في بيروت. كان فيه 300 من عناصر الاحتلال. أقاموا في بناء مكوّن من أربع طبقات، يخدمهم بضعة جنود، وفي الخارج بضعة عملاء. لم يكن أحد ليتوقع صاعقة الصباح ولا مطر النار. انفجار كبير دوّى في المكان، مفتتحاً رحلة التخلص من سلطة وثقافة ونمط حياة أكبر مزوّر في التاريخ. كان الصوت قوياً جداً. وصفه الأمنيون في واشنطن بأنه «أقوى تفجير غير نووي في التاريخ» وأن دويّه، الذي أيقظ بيروت، وصل صداه الى واشنطن وباريس و... تل أبيب.

مرت السنوات، وتبادلت الأجيال راية احمرّت بدماء الشهداء. وارتفع صوت الخارجين عن سلطة القاهر، وتوسعت مساحة انتشارهم، وعادوا الى قلب القدس رغماً عن التاريخ. وأعادوا تنظيم صفوفهم في بقية البلاد المسلوبة. ونظّفوا أرض لبنان بأجمل شبابهم، وحموا بأجسادهم الشام من الحريق الأخير. واستعدوا لغسل أرض الرافدين من عار القاهر وعملائه الكثر... وفي مكان ليس ببعيد، يحمل حفاة هَمّ استعادة الحق العربي التاريخي في جزيرة تناوب على قهرها أمراء الظلام... وها نحن اليوم نجد أنفسنا، من جديد، أمام من حاول التخفّي خلف صبية جبناء أو جهلة، أو حاقدي التاريخ. ها هو يقترب منا، رافعاً سيفه ومتحدّياً.

بالأمس، خرج من بيننا رفيق الشهداء، يعلن المسألة بأبسط مما تدرّس في كل كليات الجيوش والجامعات. قال لنا إن الطريق واضح وبائن للجميع. ها نحن نواجه الطغاة دفعة واحدة. من كبيرهم الى صغيرهم. ودعانا للانضمام الى حرب التحرير الكبرى، حيث لا مجال لوسطية أو حياد. وحيث لا مجال لتلاعب أو مناورة أو محاباة. دعانا الى حيث الجميع يعرف الجميع. وإلى حيث الأهداف واضحة على الضفّتين وعند الجبهتين. ومن يفترض نفسه قادراً على التخفّي خلف جدر أو أسطورة، سيجد نفسه في مرمى النيران لحظة النهاية.

أطلق السيد معركة تحرير بلادنا من كل وجود عسكري أميركي. مهما كان شكله أو حجمه أو طريقة وجوده. حسم لمرة أولى وأخيرة بأن لا شرعية لأي وجود عسكري أميركي في بلادنا. ولا شرعية لمن يمنح هذا الاحتلال شرعية الوجود. وهذا يعني ببساطة أن من يجد نفسه قادراً على القيام بدوره، فليفعل ذلك بهدوء وصبر وحكمة، لتكون ضربته أشد إيلاماً، ولتكون إصابته أقرب إلى المقتل.

ليست هذه مهمة الجميع. ونحن الذين كنا ونبقى وننتهي في هذا الخيار، لم يكن عندنا حياد يوماً، ولا حتى مهادنة أو مداراة. ولكوننا نعرف خطورة العدو بسلاحه الناري أو غيره، نعرف أن مهمتنا ستكون أيضاً واضحة ولها عناوين واضحة:

كل وجود أميركي عندنا، وفي بلادنا، هو وجود قهري. وله طابع احتلالي، ويجب مقاومته، ليس إنْ كان على هيئة جنود أو طائرات.

كل وجود أميركي عندنا، وفي بلادنا، هو وجود احتلالي يجب كنسه، حتى ولو كان على هيئة مستشارين وفنيين ودبلوماسيين وناشطي حقوق إنسان ومطوّري مهارات وممولين ومديري جمعيات البؤس المدني.

كل وجود أميركي عندنا وفي بلادنا، هو احتلال قاهر، حتى ولو تلبّس ثوب الأكاديمي وصاحب الفكر والعلم، ووجب كنسه أيضاً...

والأمر لا يتعلق بهؤلاء فقط، بل بأزلام أميركا وأتباعها، والذين يعيشون على فتاتها، وسنتعامل مع كل متلقّي دعم أميركي، سياسي أو مالي أو إعلامي على أنه جزء من هذا الاحتلال وجبت مقاومته وقهره أيضاً. وسنكون واضحين، كما كنا في كل يوم، بأننا لا نقف على خاطر أحد. لا سلطة متذاكية وفاسدة يجب كنسها مع الاحتلال، هنا في لبنان كما في العراق وكل بلاد المنطقة. ولا نقف على خاطر أغبياء يخافون المواجهة بحجّة كلفتها الباهظة على فقراء العالم... ليعلم القوم من حولنا، أن خيارنا ووعينا هو أننا جزء من هذه المقاومة الجميلة، البهيّة، على صورة الشهداء الكبار. ووحدها القادرة على رسم مستقبلنا الذي نريده، برغم كل التعب والقهر والدماء!

إنها الحرب!

كل مسؤولي إسرائيل الأمنيين تابعوا كلمة نصر الله!

عكس جرص كلّ مسؤولي الأجهزة الأمنية الإسرائيلية على متابعة خطاب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، وفق ما كشفته «القناة 12» في التلفزيون الإسرائيلي، إدراكهم لحجم دور حزب الله وموقعه في التحولات التي تشهدها المنطقة منذ ما بعد اغتيال قائد «قوة القدس» في الحرس الثوري الإيراني الفريق قاسم سليماني، ونائب رئيس «هيئة الحشد الشعبي» العراقي أبو مهدي المهندس، ومرافقيهما. ومع أنه لم يصدر، أو يُسرَّب عنهم، أيّ موقف حتى الآن، إلا أنه ليس من الصعوبة تقدير وقع المفاجأة عليهم، بعدما بدأت تظهر معالم انعكاسات الاغتيال، على خلاف ما كانوا يقدّرون أو يأملون. فبدلاً من أن تكون الضربة محطة لإعادة إنتاج بيئة إقليمية تكرّس الهيمنة الأميركية، وتوفّر مظلة حماية استراتيجية لوجود إسرائيل وأمنها، بدأت إسرائيل تكتشف أن العدوان الأميركي سيؤدي إلى تعزيز ترابط ساحات المواجهة. مع ذلك، من غير المتوقع أن تتبلور الصورة الكاملة للتقدير الإسرائيلي في شأن مسار التطورات في المنطقة بعد مضيّ ساعات أو حتى أيام، إذ إن تسارع الأحداث والمفاجآت التي يبدو أنها ستتوالى في المرحلة المقبلة سيكون له أثره الكبير على واشنطن وتل أبيب، خاصة أن ما بعد قرار البرلمان العراقي إلغاء الاتفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة لن يكون كما قبله، والأمر نفسه ينسحب على إعلان السيد نصر الله قرار محور المقاومة إخراج الجيش الأميركي من المنطقة، مع ما يعنيه هذا من تفعيل الردود وانطلاق مسار العمليات في العراق وخارجه. وإذ يسود الصمت، إلى الآن، المستوى الرسمي، وحتى أوساط كبار الخبراء والمختصين، إلا أنه لن يطول، خصوصاً في ظلّ التطورات المرتقبة وقوة مفاعيلها.

(الأخبار)

على الغلاف

بدء النزال مع المحتلّ: إقرار قانون طرد الأميركيين خطوةٌ أولى

بغداد ـ **أشرف كريم**

مدوّيةً كانت رسالة رئيس الوزراء المستقيل، عادل عبد المهدي، إلى البرلمان، والتي ألقاها أمس هناك (تُنشر كاملةً على الموقع الإلكتروني) في مستهلّ الجلسة التي عقدها البرلمان العراقي؛ إذ ظهّرت سخطاً كبيراً على واشنطن، بعد أشهر من التوتر تراجعت فيها العلاقات إلى أدنى مستوياتها. تراجعٌ بدأ مع رفض بغداد الالتزام بالعقوبات المفروضة على طهران، ليتواصل بتأمين الإدارة الأميركية غطاءً لتل أبيب لشنّ هجمات على مخازن «الحشد الشعبي»، وبلغ ذروته مع اغتيال نائب رئيس «هيئة الحشد» أبو مهدي المهندس، وقائد «قوة القدس» في الحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني، كلّ تلك المحطّات رسّخت اقتناعاً لدى عبد المهدي

> **بدا الامتعاض الأميركي إزاء قرار البرلمان واضحاً، مصحوباً بتهديدات مبطّنة للعراقيين**

بضرورة سنّ تشريع لإجلاء القوات الأجنبية من البلاد.

الجلسة التي ترأسها محمد الحلبوسي، وحضرها 172 نائباً (معظمهم من قوى «البيت الشيعي»)، غاب عنها معظم نوّاب «البيتَين السُني والكردي»، في خطوة تعكس حرص هؤلاء على البقاء تحت مظلّة الاحتلال الأميركي، وتحويل الصراع القائم من صراع وطني إلى صراع بين مكوّن طائفي (أي «الشيعة») ودولة عظمى «تساهم في النهوض بالبلاد»، كما يدّعون. وعلى رغم ذلك الغياب، ومحاولة الحلبوسي الاستجابة لضغوط وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو في اتجاه تأجيل الجلسة، نال القرار التشريعي إجماع الحاضرين، أي مختلف مكوّنات «البيت الشيعي»: «تحالف الفتح» بزعامة هادي العامري وهو تجمّع الأحزاب والقوى المؤيدة لـ«الحشد»، و«سائرون» المدعوم من زعيم «التيّار الصدري» مقتدى الصدر، و«دولة القانون» بزعامة نوري المالكي، و«الحكمة» المدعومة من زعيم «تيار الحكمة» عمار الحكيم، و«عطاء» المدعومة من مستشار الأمن الوطني فالح الفيّاض، وآخرين.

(أ ف ب)

وتضمّن القرار بنوداً 6 هي:

1- إلغاء طلب المساعدة المقدّم لـ«التحالف الدولي» لمحاربة تنظيم «داعش»، وذلك لانتهاء العمليات العسكرية وتحقيق النصر والتحرير.

2- التزام بغداد بإنهاء وجود أيّ قوات أجنبية في الأراضي العراقية، ومنعها من استخدام الأراضي والمياه والأجواء العراقية لأيّ سبب كان.

3- التزام الحكومة الاتحادية بحصر السلاح بيد الدولة.

4- على وزير الخارجية التوجه بنحو عاجل إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، وتقديم الشكوى ضدّ الولايات المتحدة لإرتكابها انتهاكات وخروقات خطيرة لسيادة وأمن البلاد.

5- إجراء التحقيقات بأعلى المستويات لمعرفة ملابسات القصف الأميركي، وإعلام البرلمان بنتائجه خلال 7 أيام من تاريخ القرار.

6- يُنفّذ القرار بنوداً 6 هي:

وتضمّن القرار بنوداً 6 هي: الجلسة ينصّ على إلغاء اتفاقية 2016، والتي تتضمّن سحب عضوية العراق من التحالف الدولي لمكافحة إرهاب داعش»، وهو ما حاول البعض تأويله على أنه لا يعني إجلاء القوات الأجنبية الموجودة على الأراضي العراقية. لكن مصادر مقرّبة من عبد المهدي أكدت أن فريقه الوزاري سيسارع إلى مخاطبة الأمم المتحدة ودعوتها إلى إخراج قوات «التحالف» من البلاد، على أن تُستتبع تلك الخطوة بأخرى، وهي إعادة النظر في الاتفاقية الأمنية «صوفا» (2009) المعنيّة بتنظيم عملية الانسحاب الأميركي من العراق، والقسم الثالث من اتفاقية الإطار الاستراتيجي (المعنية بتنظيم عملية التعاون العسكري والأمني بين الجانبين، والموقّعة عام 2008)، إلغائها لاحقاً.

إزاء ذلك، بدا الامتعاض الأميركي واضحاً، مصحوباً بتهديدات مبطّنة للعراقيين. إذ أعربت الولايات المتحدة، على لسان المتحدثة باسم الخارجية مورجان أورتاجوس، عن «شعورها بخيبة أمل» حيال خطوة البرلمان، وأعلنت أنه «بينما ننتظر مزيداً من التوضيح بشأن طبيعة قرار اليوم وأثره القانوني، نحثّ بقوّة الزعماء العراقيين على إعادة النظر في أهمية العلاقة الاقتصادية والأمنية بين البلدين والوجود المستمر للتحالف الدولي لدحر داعش». موقفٌ يشي بأن واشنطن لا تزال غير مقدّرة حجم الغضب العراقي، والذي تجلّى في مواقف معظم الزعماء السياسيين، ومن بينهم الصدر الذي وصف القرار التشريعي بـ«الهزيل»، داعياً الفصائل كافة ـ داخل العراق وخارجه ـ إلى «تشكيل أجنحة مقاومة دولية... وإغلاق السفارة الأميركية وقواعدها وإخراج جنودها بشكل مذلّ». وهو ما لاقته الفصائل الأخرى ـ أي «عصائب أهل الحق» و«كتائب الإمام علي» و«حركة النجباء» و«كتائب حزب الله ـ العراق» وغيرها ـ بتأكيدها المضيّ قدماً في المواجهة مع الأميركيين، والتشديد على أن المرحلة المقبلة ـ بمعزل عن الحراك السياسي القائم ـ ستشهد نزالاً ميدانياً بينها وبين المحتلّ.

من جهة أخرى، بدت لافتة رسالة التعزية التي وجّهها المرجع الديني السيد علي السيستاني، إلى المرشد الإيراني السيد علي خامنئي، والتي أشاد فيها بـ«الدور الفريد لسليماني في سنوات الحرب مع عناصر داعش في العراق، والأتعاب الكثيرة التي تحمّلها في هذا المجال». وهي رسالة سبق إعلانها حضورُ نجل السيستاني، محمد رضا، تشييع جثامين الشهداء العراقيين والإيرانيين في مدينة النجف، في خطوة لاقت ارتياحاً وإشادة من قِبَل الأحزاب والقوى.

تشييع استثنائي في العراق

بعد يوم واحد من عملية الاغتيال الأميركية التي استهدفت القائدين الشهيدين قاسم سليماني وأبو مهدي المهندس ورفاقهما، بدأت رحلة مواراتهم في الثرى من العراق، حيث سالت دماؤهم معاً. انطلقت جثامين الشهداء من منطقة مطار المثنى صباح الرابع من كانون الثاني/ يناير الجاري، باتجاه مدينة الكاظمية، حيث تجمّع آلاف العراقيين وهم يهتفون «الموت لأميركا»، متوعّدين بأخذ الثأر. ومن الكاظمية التي أقيمت فيها مراسم تزوير جثامين الشهداء مرقد الإمامين الكاظمين، أكمل الموكب صوب منطقة الجادرية، مروراً بالمنطقة الخضراء حيث كان التشييع الرسمي في ساحة الحسنين، بحضور منتسبي «الحشد الشعبي» وفصائل المقاومة كافة، ليودّعوا قائديهم إلى المثوى الأخير. المراسم حضرها أيضاً القائد العام للقوات المسلحة عادل عبد المهدي، والأمين العام لحزب «الدعوة» نوري المالكي، وصديق المهندس رئيس تحالف «الفتح» هادي العامري، ورئيس «هيئة الحشد الشعبي» فالح الفياض، إضافة إلى عبد الغني الأسدي وعمار الحكيم وغيرهما من السياسيين ورجال المقاومة. ورفع المشيّعون أعلام العراق وإيران في تجلٍّ لعمق العلاقة بين الجانبين. كما رفعوا صوراً للمرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية السيد علي خامنئي، والأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله. بعد ذلك، نُقلت الجثامين بواسطة طائرات «هيلكوبتر» إلى مدينة كربلاء، حيث كان في استقبالها ممثّل «المرجعية الدينية العليا» أحمد الصافي وعبد المهدي الكربلائي. هناك، حُملت الجثامين لتزويرها مرقدَي الإمام الحسين وأخيه العباس، وسط شعارات رافضة التعرّض لـ«الحشد» وقياداته، ومنددة بخرق سيادة البلاد. وعند المحطة الأخيرة، حيث ضريح الإمام علي في النجف الأشرف، كان نجل المرجع الديني السيد علي السيستاني، محمد رضا، على رأس المستقبلين، إلى جانب المرجعين الشيخ بشير النجفي الذي تولّى الصلاة على الشهداء، فضلاً عن السيد محسن الحكيم، ومحافظ النجف لؤي الياسري، وعدد من القيادات الأمنية.

خريطة الانتشار العسكري الاميركي في المنطقة، والذي تشكّك كل من نقاطه هدفاً محتملاً للرد على اغتيال سليماني والمهندس (تصميم: سنان عيسى)

على الغلاف

دم الحاج يرصّ الصفوف: «همه ما سليماني هستيم»

لا تزال إيران في مرحلة الحداد. وفي حين تشخص الأنظار نحو الردّ الذي بدا سياسياً مع التخلّي عن التزامات الاتفاق النووي، تودّع البلاد اليوم قاسم سليماني إلى مثواه الأخير في كرمان بعد تشييع مهيب في العاصمة طهران. تشييع بدا التحضير الشعبي له وستحضره قيادات الصف الأول لقوى المقاومة، وسط توقعات بأن يكون مشهداً استثنائياً يعيد إلى الأذهان وداع مؤسس الجمهورية الإمام الخميني. أكد ذلك أمس الحضور الشعبي الضخم في الأهواز في استقبال جثامين سليماني ورفاقه آتية من العراق. وبعدها استقبال مماثل في مدينة مشهد، قبل أن تصل الجثامين الليلة الماضية إلى طهران. وبينما يكشف الغضب والحزن العارمان ثقل سليماني ورمزيته لدى مختلف الشرائح الثقافية والسياسية، يُعدّ التكريم الكبير أشبه باستفتاء ذي مغزى سياسي يسهم في تماسك إيراني داخلي في مرحلة الردّ التي تبدأ من مساء اليوم

طهران - **محمد خواجوني**

إيران، مجتمعةً، تودّع اليوم الجنرال قاسم سليماني، الذي لا يبدو أن دوره في البلاد سيقتصر على حياته. ففي خضمّ الجدل السياسي بعد رفع أسعار البنزين وتزايد الأنتقادات لأداء الاقتصادي لحكومة حسن روحاني، وكذلك الخلاف في وجهات النظر حول الانضمام إلى معاهدة «مجموعة العمل المالي»، جاء اغتيال الجنرال سليماني ليغيّر مناخاً عاماً، غاية في السلبية، ويرصّ الصفوف ويوحّدها.

كان قاسم سليماني شخصية محبوبة وذات قاعدة شعبية. شعبيةٌ وصلت حدّ أن بعض المعارضين للنظام كانوا يحيونه بسبب دوره في الدفاع عن البلاد في مواجهة الإرهاب ويعتبرونه «بطلاً قومياً». وقد حاز على ثناء الشخصيات السياسية المختلفة، من الرئيس السابق محمود أحمدي نجاد، إلى الرئيس الأسبق محمد خاتمي، مروراً بمهدي كروبي، أحد قادة الاحتجاجات على نتائج الانتخابات الرئاسية لعام 2009. شعبياً، جماهيريته تكتسح مختلف الشرائح بتوجهاتها وانتماءاتها الفكرية والثقافية كافة. بعد الإعلان عن نبأ استشهاده، انتشرت صوره على صفحات العديد من مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي في «إنستغرام» و«تويتر»، وأطلقت هُشتاغات «#انتقام_سخت» (الانتقام العسير) و«#سليماني» و«#همه_ما_سليماني_هستيم» (كلنا سليماني). ونشر الكثير من المشاهير صور سليماني متحدّثين عنه بوصفه بطلاً قومياً، وحيّوا ذكرى الرجل الذي تحوّل إلى وجه محبوب وبطل بين مختلف أطياف المجتمع منذ بدأ دوره في مواجهة كابوس «داعش». كما أن تجنبه الخوض في الخلافات والتجاذبات السياسية الداخلية ساهم كثيراً في تحويله إلى شخصية وطنية ذات قاعدة شعبية عريضة.

استشهاد قاسم سليماني غيّر إلى حدّ كبير من الأجواء الداخلية في إيران، لاسيما وأن الاحتقانات الناتجة عن الاحتجاجات الأخيرة على زيادة أسعار البنزين كانت قد ألقت بظلال ثقيلة على المناخ العام، لكن نبأ الاغتيال زاد من التماسك والانسجام الداخلي. وفي الظروف التي تواجه فيها إيران ضغوطاً واسعة ناجمة عن العقوبات الأمريكية، يعدّ المراقبون زيادة اللحمة الوطنية والتوجهات المناهضة للولايات المتحدة عاملاً مساعداً في إعادة تأهيل العلاقة بين الحكومة والشعب.

نقاش حول طبيعة الرد

من مجمل التصريحات والمواقف الرسمية، يتضح أن الردّ الحتمي سيكون بالمبدأ محكوماً بمحدّد «الثأر لا الحرب». إذ قال رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان، مجتبى ذوالنوري، إن

> **محاربة «داعش» وتجنبه الخلافات السياسية اسهما في تحويله إلى رمز شعبي**

«هدفنا هو الانتقام البحت ولا ننوي الدخول في حرب». كما قال المتحدث باسم هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة أبو الفضل شكاري: «على الأميركيين أن يعلموا بأن إيران لن تتسرع حتماً في الرد. إننا سنفكر ونخطط، لكي نردّ بصبر وتأنٍّ وروية على هذا العمل الإرهابي في المستقبل وبطريقة مزلزلة وقوية». في القراءات السياسية، تباينت الرؤى حول طبيعة الردّ. وبينما تحدثت وسائل إعلام المحافظين، المعارضة للحكومة، عن «انتقام عسير» وطالبت بـ«الردّ بالمثل والردّ الحازم»، نَدّدت وسائل الإعلام الإصلاحية بالعملية الأميركية وحذرت من تداعيات التصعيد مع الولايات المتحدة، داعية إلى «ضبط النفس» والحدّ من إشعال فتيل الأزمة.

وقال المدير المسؤول لصحيفة «كيهان»، حسين شريعتمداري، في مقال بعنوان «ثمّة عشرون مليون قاسم جاهزون»، إن «أميركا وحلفاءها الإقليميين يجلسون في غرفة من زجاج، وهم معرّضون للضربة من كلّ جهة، وإن جميع التحضيرات والأرضيات جاهزة للثأر بقوة من أميركا». وأضاف: «إن الثأر لدماء الفريق قاسم سليماني وأبو مهدي المهندس وسائر شهداء فجر الجمعة لا يجب أن يقتصر على مرة واحدة ومرتين وعدة مرات، لأن العدو لم يحصر جرائمه بمرة واحدة ومرتين وعدة مرات». ووجّه شريعتمداري في الوقت ذاته انتقاداً لبيان المجلس الأعلى للأمن القومي بسبب استخدام عبارة «الزمان والمكان المناسبين» في ما يخص الردّ، لأنه يرى أن «هذه الجملة لا تحمل في العرف الدبلوماسي طابع الحزم والحسم».

وقال عضو حزب «اتحاد الشعب الإيراني» الإصلاحي، علي شكوري راد، في مقال نشر في صحيفة «اعتماد»: «إن لم يتمّ إنفاق قيمة استشهاد قاسم سليماني في الانتقام البحت، فإنها يمكن أن تساهم في إرساء الأمن والسلام والرفاهية للبلاد والشعب. إن الفريق سليماني هو راسمل رمزي للشعب والبلاد، ولا يجب هدره في الثار من منطلق العصبية والغضب». وذهب شكوري راد إلى أن «الانتقام هو أبسط ردة فعل وأكثرها بداهة على هذه الجريمة، وربما لا يمكن رفضه أو تخطئته، لكن الوعد به يمكن أن يكون بأداء وتوجه مختلفين، بمعنى أنه يجب، بمنأى عن ضجيج المتطرفين وتشجيعهم على الإسراع في ردة الفعل، التأكيد بضبط للنفس على الوعد. إن هذا الوعد سيكون مقلقاً ومستنزفاً للأميركيين وسيبقيهم في موضع الانفعال».

من مسيرة الإيرانيين خلف نعش الشهيد سليماني في مدينة مشهد أمس (أ ف ب)

«باد بويز» سخت

جمال غصن

روى لي صحافي بريطاني يعمل في إحدى المطبوعات المتخصصة في مجال النفط مرّةً كيف أنه صادف الرئيسين الفنزويلي هوغو تشافيز والإيراني محمود أحمدي نجاد في قمة أوبك في الرياض عام 2007. كان الرئيسان يسيران مترابطي الذراعين ونظرا إلى الصحافيين المتجمهرين وقال لهم الرفيق تشافيز ضاحكاً: «باد بويز Bad Boys» أو «فتيان أشقياء».

كان الرئيسان في حينها بمثابة الأشقاء الأشقياء، يتناوبان على تسبيب أوجاع الرأس والمفاصل لواشنطن وطغمتها الامبريالية. غيّب الموت الشقيّ الأول مبكراً، بينما استبدلت الديمقراطية بنسختها الإيرانية الشقيّ الثاني برئيس الانفتاح على الغرب، والذي تفضّله الطبقة العليا والمتوسطة في إيران. محمود أحمدي نجاد هو أكثر رؤساء إيران يسارية منذ أيام محمد مصدق، رئيس الحكومة الإيراني الذي أطاحته وكالة الاستخبارات الأميركية بعد سنة ونيف من تأميمه لصناعة النفط الإيرانية في عيد العمال عام 1951. أما هوغو تشافيز، فانتظر إلى ما بعد إفشال محاولة انقلاب واشنطن لينظف صناعة النفط في فنزويلا من الموظفين الموالين للمستعمر الناهب لخيرات بلده. تدخل الثورة الإسلامية في إيران اليوم عقدها الخامس، بينما تبدأ الثورة البوليفارية في فنزويلا عقدها الثالث، ويشغل شقاء خلفاء الـ«باد بويز» الأصليين واشنطن أكثر من أي وقت مضى.

غرّدت محطة CNBC الأميركية عن اغتيال قاسم سليماني، أو سوبرماني لا فرق، أن الولايات المتحدة الأميركية أزالت الـ«باد بوي» الرقم واحد في العالم، بينما لا تزال واشنطن تحاول أن تقنع نفسها والعالم بأن الأوتبوري خوان غوايدو، الذي لم يتمكن حتى الآن أي من مشغليه في واشنطن من لفظ اسمه بطريقة صحيحة، هو رئيسٌ ولو للجنة البناية التي يسكنها في كراكاس. على فكرة، بومبيو المشغل الرئيسي لغوايدو، هو أكثر من «يجزّر» في محاولته لفظ اسمه لأنه يحتقره ولا يراه يستحق الجهد لأن يتعلّم حتى اسمه، ومع ذلك هناك كثيرون هنا في بيروت ممن يحرصون على التصحيح لمن يحتقر بومبيو ويلفظ اسمه بالعربية. بالعودة إلى غوايدو، هو فعلاً أوتبوري وقد يكون أنجح متخرّجي المدرسة الأوتبورية الصربية. هذا الفاشل الذليل هو وجه الصحّارة، فتصوّروا «كعب الصحّارة» الموجودين بيننا. من يهوّل من مخاطر الأوتبوريين لا يمكن أخذه على محمل الجد، فمعظم من حضر التدريبات في بلغراد انتهازي أبله معجب بالمستعمر الغربي، لا بل لاعق لحذائه. هؤلاء هم الـ«غود بويز Good Boys»، أو الغلمان المطيعون.

في حديثي مع الصحافي البريطاني السابق الذكر، قلت له إن الحياة لن تستقيم عدلاً إلاّ عند رؤيتنا لرتلٍ من الدبابات العراقية تجوب دوار البيكاديللي في لندن. ضحك ولم يستوعب أنني كنت أتكلّم بجدية. لم يكن قادراً على تصور أن عاصمته العظيمة التي يحبها قد يدخلها غزاة سمر البشرة. هيمنة الخطاب الاستعماري تغيّب هذا السيناريو حتى عن أفلام الخيال العلمي، حيث قد يلقى المستعمر الغربي هزيمة (مؤقتة) على أيدي مخلوقات فضائية وهمية لكن لن يصعد أبداً من صنّفه الاستعمار عالماً ثالثاً إلى مستواه.

عقب اغتيال الـ«باد بوي» الرقم واحد، انتشر شعار «انتقام سخت» الفارسي على مواقع التواصل الايرانية، وترجمت العبارة إلى «الانتقام حتماً» بالعربية. طبعاً الانتقام هو لمن لديه القدرة على الانتقام. لكن على المستوى الفردي لمواطن في بلاد تخضع للاستعمار ممّن يصنّفنا إما غلماناً مطيعين أو فتياناً أشقياء، فالخيار الوحيد لمن لن يقبل بالاحتقار المؤبد هو أن نكون «باد بويز» حتماً.

غرّد عشرات الآلاف بوسم «#سليماني_فلسطين» على مدار يومين (الأناضول)

قادة المقاومة الفلسطينية في تشييع سليماني: «أقلّ وفاء لشهيدٍ عظيم»

تستمرّ الردود الفلسطينية على اغتيال مسؤول «قوة القدس» في الحرس الثوري الإيراني، الشهيد الجنرال قاسم سليماني. فبينما أصدرت فصائل المقاومة بيانات نعي (رسمية عبر مكاتبها السياسية وأماناتها العامة، وعسكرية عبر أذرعها المقاتلة)، يتواصل استقبال التعازي في خيمة افتتحتها الفصائل في غزة بصورة مشتركة، فضلاً عن برقيات التعزية العامة أو الخاصة التي لا تُنشر في الإعلام. وعلمت «الأخبار» أن وفوداً فلسطينية ستشارك اليوم في تشييع سليماني في العاصمة الإيرانية طهران، وعلى رأسهم رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس» إسماعيل هنية، والقيادي في الحركة صالح العاروري، والأمين العام لـ«الجهاد الإسلامي» زياد النخالة، ومعه القيادي العسكري في الخارج أكرم العجوري، إضافة إلى مسؤولين آخرين منهم من هم معروفون في العلن وآخرون يعملون في الظل، وذلك «كأقلّ واجب وفاء لقائد عظيم مثل سليماني»، وفق تعبير مصادر متابعة.

على خطّ موازٍ، وبينما أعلنت «حماس» أن رئيس مكتبها السياسي، إسماعيل هنية، الموجود حالياً في تركيا، هاتف، أمس، وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، معزّياً إياه باستشهاد سليماني، نشطت حملة كبيرة ضدّ الحركة بسبب موقفها من استشهاد قائد «قوة القدس». وتصدّر هذه الحملة مسؤولون وإعلاميون خليجيون، ولا سيما من الإمارات والسعودية، إضافة إلى وجوه بارزة سابقاً من المعارضة السورية. ووفق بيان «حماس»، «أشاد هنية بدور القائد (سليماني) في دعم المقاومة والوقوف إلى جانب حقوق الشعب الفلسطيني في مختلف المحطات»، فيما شكر ظريف له الاتصال، مؤكداً «استمرار دعم الجمهورية الإيرانية لحقوق الشعب الفلسطيني ومقاومته في الدفاع عن أرضه ومقدساته». وعلمت «الأخبار» أن تعميماً صدر في «حماس» بالتزام الموقف الرسمي للحركة، وخاصة أن «الأوضاع خطيرة» وستتأثر بها المنطقة عموماً وفلسطين خصوصاً.

أيضاً، أجرى النخالة اتصالاً بظريف، معزّياً إياه بالقول: «سليماني هو دليل عزة وكرامة في مواجهة أميركا وإسرائيل، وقرار اغتياله يحمل دلالة على ما لهذا الرجل من دور كبير في تعزيز خطّ المقاومة والجهاد باتجاه فلسطين»، مضيفاً وفقاً لبيان رسمي لـ«الجهاد»: «اغتيال سليماني خسارة كبيرة، لكنه سيكون نموذجاً لكلّ المسلمين وأحرار العالم في كيفية مواجهة أميركا والكيان الصهيوني... لن يكسر خطّ المقاومة، بل سيجعله أكثر وعياً بمدى عدوانية أميركا وعدائها للشعب الفلسطيني ولشعوب المنطقة».

> **شنّت حملة على «حماس» خاصة والفصائل عامة بسبب نعيها سليماني**

في غضون ذلك، نفت مصادر مسؤولة في المقاومة ما جرى تداوله عبر مواقع فلسطينية عن إبلاغ وفد أمني إسرائيلي، المخابرات المصرية، تحذيرات من أيّ ردّ فلسطيني على اغتيال سليماني، وتهديدات بأن الردّ سيقابل «بردّ أميركي وإسرائيلي مشترك يبدأ بقطع الرؤوس لكلّ أعضاء المكتبين السياسي والمجلسين العسكري لحركتَي حماس والجهاد»، واصفة ما تقدّم بأنه شائعات مخابراتية ضمن الحرب النفسية الدائرة على محور المقاومة، ومؤكدة أن المقاومة «تعمل ضمن استراتيجيات وتكتيكات خاصة بها، فضلاً عن أن إيران لم تطلب من أحد الردّ وتكفّلت بنفسها الردّ على اغتيال قائد عسكري كبير يحمل جنسيتها». يُذكر أن فصائل المقاومة نظّمت، على مدار يومين، حملة على مواقع التواصل الاجتماعي بوسم «#سليماني_فلسطين»، شارك فيه عشرات الآلاف.

(الأخبار)

على الغلاف

سليماني يطيح الاتفاق النووي

ساهم اغتيال قاسم سليماني في إعادة ملف الخطوة النووية الخامسة إلى طاولة القرار الإيراني. بعدما كان مجلس الأمن القومي قد حدّد، قبل التصعيد الأميركي، شكلها وتفاصيلها. فقبل اغتيال سليماني، بالنسبة إلى إيران، ليس كما بعده. وهذا ما أفرز تصعيداً سياسياً تمثّل في إعلان طهران عدم التقيّد بالتزامات الاتفاق النووي، طالما لم تتقيّد به الأطراف المُوقّعة

زكريا أبو سليسك

على الرغم من توجّه الأنظار نحو الردّ الإيراني على اغتيال الولايات المتحدة قائد «قوة القدس» الجنرال قاسم سليماني، والخيارات العسكرية التي من الممكن أن تقوم بها طهران في هذا الصدد، فإن ثمة مساراً سياسياً من «الردّ المتدرّج»، دشّنته هذه الأخيرة مطلع أيار/ مايو 2019، للردّ على سياسة «الضغوط القصوى» الأميركية، تزامن في محطته الخامسة المقرّرة اليوم الاثنين 6 كانون الثاني/ يناير، مع تصعيد خطير لم تشهده المواجهة الأميركية ـ الإيرانية من قبل. هذا التزامن ألقى بظلاله على الخطوة الخامسة، إذ أعلنت الحكومة أمس رفع القيود عن عملياتها النووية بما فيها قدرات التخصيب، ونسبته، وكمية المواد المخصبة، فضلاً عن البحث والتطوير. لكنها في الوقت ذاته أكدت الاستمرار في التعاون مع مراقبي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كي تُثبت، بحسب رئيس تحرير النسخة العربية لوكالة «مهر» محمد مظهري، أنها «لا تتجه نحو السلاح النووي، وإنما تريد أن تستفيد داخلياً من قدراتها النووية».

أعلنت الخطوة الخامسة وفاة الاتفاق «عملياً»

مقارنة عناوين الخطوة الخامسة التي قالت الحكومة الإيرانية إنها الأخيرة، مع عناوين الخطوات الأربع الماضية، تُظهر تشابهاً كبيراً إلى حدّ ما. فالخطوة الأولى رفعت القيود عن كمية اليورانيوم المخصب والماء الثقيل الذي يجب أن تمتلكه طهران، فيما أزالت الخطوة الثانية القيود عن نسبة التخصيب، وربطتها بحاجة البلاد، بينما فتحت الخطوة الثالثة المجال مجدداً للبحوث النووية. أما الخطوة الرابعة فأعادت مفاعل «فوردو» للعمل من خلال ضخ الغاز في 1044 جهاز طرد مركزي فيه. لكن، على الرغم من تشابه العناوين، فإن المضمون يختلف؛ لأن رفع القيود عن تلك الالتزامات كان بحسب المطلعين رفعاً جزئياً، فضلاً عن أنه لم يأتِ تحت إعلان صريح مفاده أن «إيران لم تعد مقيّدة بالتزامات الاتفاق النووي، طالما لم تتقيّد به الأطراف المُوقعة»، في حين أن إيران، بخطوتها الأخيرة، تحرّرت من الالتزام المتعلق بعدد أجهزة الطرد المركزي، والذي حدّد الاتفاق سقفه بـ 5060 جهازاً من طراز «آي آر 1»، الأمر الذي يُسقط من طريقها آخر قيد عملي في الاتفاق.

بناءً على ما سلف، يعتبر مظهري أن «إيران أعلنت وفاة الاتفاق النووي عملياً»، لكنه في الوقت ذاته يحمّل واشنطن «مسؤولية إدخال الاتفاق النووي حالة الموت السريري عندما انسحبت منه»، مُذكّراً بأن «إيران انتهجت سياسة الصبر الاستراتيجي إزاء السلوك الأميركي بحق الاتفاق النووي، آملة أن يقوم الأوروبيون بإنعاشه من خلال آليات كالية إنستكس». مظهري أقرّ بأن السياسة الإيرانية المذكورة لم تؤتِ أكلها، ما قاد طهران وفق قوله إلى هذا «التصعيد السياسي في وجه أميركا، قبل البدء باتخاذ إجراءات عسكرية للرد على اغتيال سليماني».

الجدير ذكره أن التلويح الإيراني بإقحام الورقة النووية في خضمّ هذا التصعيد بدأ في اليوم الثاني لعملية الاغتيال، حين طالب أمين «مجمع تشخيص مصلحة النظام»، محسن رضائي، في تغريدة في حسابه على «تويتر»، بأن «يسبق الردَّ الساحق والمدمر على ترامب إصدار أمر بشأن الخطوة الخامسة من تخفيض التعهدات الخاصة بالاتفاق النووي». الأوروبيون، من جهتهم، استبقوا التصعيد السياسي الإيراني بمحاولات دبلوماسية برز منها اتصال منسق السياسة الخارجية الأوروبية جوزيف بوريل، بوزير الخارجية الإيرانية محمد جواد ظريف، لمناقشة أهمية الحفاظ على الاتفاق النووي، وفقاً لما جاء في الإعلان الأوروبي. كما قام الاتحاد الأوروبي بدعوة الوزير ظريف إلى زيارة بروكسل، لكن طهران لم تؤكد أمس نيتها تلبية هذه الدعوة، إذ قال المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، عباس موسوي، إن «القيام بهذه الزيارة ليس مؤكداً بعد»، مبرراً ذلك بأن «المواقف الأوروبية من الهجوم الأميركي الإرهابي الأخير لم تكن بناءة». وفي هذا الصدد، يرى مراقبون أن تأييد دول أوروبية لعملية اغتيال سليماني وانتقادها لإيران بدلاً من العمل على كبح المغامرات الأميركية عمّق الخلافات بين إيران والمعسكر الغربي. وعليه، فإن المعادلات انقلبت، ما قاد إيران إلى أن تُجري تعديلات في جوهر الخطوة النووية الخامسة.

(أ ف ب)

بورتريه

إسماعيل قآني: قائد الظلّ... إلى العلن

حسن حيدر

قبل 14 عاماً، انضمّ العميد إسماعيل قآني إلى «قوّة القدس». الرجل الستّيني، ابن مدينة مشهد (شرق إيران)، التحق منذ انتصار الثورة الإسلامية بصفوف الحرس الثوري، وشغل مناصب قيادية عديدة في «لواء الإمام الرضا» و«لواء نصر» العسكريَّين، وتولّى قيادة هذه القوات التي كانت من القوات الأمامية على امتداد الجبهات الجنوبية إبّان الحرب مع العراق.

تنقّل الرجل، الذي تعرّف للمرّة الأولى إلى الشهيد قاسم سليماني عام 1982، بين مناصب عديدة ذات مهام أمنية - استخبارية في هيئة الأركان المشتركة لـ«الحرس». و بالتالي، يمكن القول إن العميد قآني يملك خبرة 40 عاماً في مجال القتال الميداني العسكري، وخبرة واسعة جداً في الميدان الأمني الاستخباري، علماً بأن قلّة من القيادات العسكرية في إيران تحمل هذه الصفات. تعرّض قآني لإصابات متعدّدة في عينه وقدمه وأماكن أخرى من جسده خلال الحرب العراقية الإيرانية.

قبيل حرب تموز في لبنان عام 2006، اختار اللواء سليماني العميد قآني لينضمّ إلى «قوّة القدس» كنائب لقائدها. وكما هو معروف، فإن هذه القوة تندرج ضمن تشكيلات الحرس الثوري، ويتمّ تعيين قائدها مباشرة من قِبَل المرشد علي خامنئي، وبالتالي تعتبر ذراعاً عسكرية إدارية استراتيجية، مهمّتها دعم قوى المقاومة، وهي القوة الدافعة لهذا المحور والداعم الأساسي له لوجستياً ومادياً وعسكرياً.

جمعُ العميد قآني للخبرات القتالية الميدانية والاستخبارية جعل الرجل ينخرط سريعاً في مهامه، فكان له دور فاعل إلى جانب الشهيد سليماني في حرب تموز 2006، وفي حروب غزة، وخاصة حرب الـ22 يوماً ضد القطاع. ومع بداية الأحداث السورية وظهور تنظيم «داعش» والمجموعات الإرهابية على مساحة الإقليم، كان العميد قآني موجوداً إلى جانب الشهيد سليماني على جبهات القتال كافة، وبعيداً من أعين عدسات الكاميرا التي كانت ترصد وجود سليماني على امتداد الجبهات، فيما أخذ قآني وقتها لقب «قائد في الظل».

لم يكن اختيار العميد قآني محض صدفة؛ فالشهيد سليماني أدرك مبكراً أنه هدف للاغتيال من قِبَل أعدائه الإقليميين والدوليين، وبالتالي أراد أن يترك إرثاً وشخصية قادرة على استكمال عمل «قوّة القدس» بالزخم نفسه الذي كانت تعمل به في خلال فترة قيادته لها، خصوصاً في ظلّ تقديره أن مرحلة المواجهة المقبلة بحاجة إلى رجل مدرك للتفاصيل كافة، حازم وصلب ومتوقّد، فكان قآني، «العقل المفكر» إلى جانب الشهيد سليماني في إدارة ملفات المحور بشكل كامل.

قآني، وبسبب حساسية عمله وانشغاله، دائماً ما فضّل الابتعاد عن الإعلام والتصريحات العلنية، ما جعل الكثيرين خارج إيران يسمعون باسمه للمرّة الأولى، مع العلم بأنه شخصية معروفة جداً في أوساط الحرس الثوري وقوى المقاومة. فـ«الحاج إسماعيل» كان يحبّذ الحديث في مراسم توديع الشهداء وإحياء «ذكرى الدفاع المقدس» والجلسات الخاصة، كما كان مطّلعاً ومشاركاً بفعالية في انتصار القوى الرديفة على الإرهاب التكفيري في سوريا.

> كان له دور فاعل إلى جانب الشهيد سليماني في حرب تموز 2006

الاختيار السريع للعميد قآني خَلَفاً لسليماني، من قِبَل المرشد، يدلّ على الثقة الكبيرة التي يتمتع بها هذا الرجل، وخاصة أن المرحلة المقبلة ستكون مرحلة قاسية تتطلّب رجل المهمات الصعبة، وبالتالي لم تحتر القيادة الإيرانية في اختيار خليفة لسليماني، لأنه أعدّ بنفسه الرجل ليكون قائداً قادراً على إدارة المعركة المقبلة. معركة ستكون «قوّة القدس» هي العقل الأساسي المخطّط لها بمشاركة القوات المسلحة والأذرع العسكرية الإيرانية من قوات صاروخية وجوية، ربما سيكون لها الدور الأنسب لتنفيذ الردّ على امتداد أهداف رسمتها القيادة، إضافة إلى خيارات التدحرج التي تضعها القيادة العسكرية نصب أعينها، ودخول أكثر من لاعب إقليمي إلى ميدان معركة قد تشتعل ويمتد شعاعها من المحيط الهندي إلى البحر الأبيض المتوسط.

«حاج إسماعيل»، كما يناديه المقرّبون منه، كان ولا يزال يتجنّب الأضواء. رجل ألمعي، معروف بجدّيته وحذره الشديدين، مشرف على كامل ملفات المنطقة. قبل أربع سنوات، وفي تصريح نادر جداً أثناء مقابلة مع إحدى المجلات المعنية بـ«الدفاع المقدس»، قال قآني: «الأميركيون يحلمون إذا اعتقدوا أننا سنتركهم بحالهم... إذا هربوا إلى السماء فإننا لن نتركهم وشأنهم»!

إسرائيل تترقّب الأداء الأميركي: ما دون المواجهة سيناريوات كارثية

يحيى دبوق

بالنسبة إلى إسرائيل، مرحلةٌ ما بعد اغتيال قائد «قوة القدس» في الحرس الثوري الإيراني، الشهيد قاسم سليماني، هي مرحلة انتظار، يرافقها العمل التحريضي على ألّا تتراجع الولايات المتحدة. ولئن تحقّق لإسرائيل ما كانت تعمل عليه، أي اغتيال سليماني، فإن الكثير من الأسئلة لا تزال على طاولة التقدير، وفي المقدّمة تقدير المدى الذي يمكن أن تصل إليه الإدارة الأميركية في المواجهة. بتعبير آخر، تسعى تل أبيب إلى فهم إذا ما كان الاغتيال مؤشراً إلى تحوّل في الموقف الأميركي، أو جزءاً من محاولة ترى واشنطن أنها ستمنع، وإن في ظلّ مسار تصعيدي، أصل المواجهة نفسها بمعناها الأوسع والأشمل. على رغم قرب إسرائيل من دوائر القرار في الولايات المتحدة، إلا أنها تجد صعوبة في تحديد المسار المقبل.

الواضح بالنسبة إليها، حتى الآن، أن لا نيات لدى البيت الأبيض لخوض حرب شاملة تعيد إنتاج الحروب الأميركية في المنطقة خلال العقدين الأخيرين. لكن الواضح أيضاً أن المصالح الأميركية الاستراتيجية تفرض على الولايات المتحدة العمل على كسر نظام الجمهورية الإسلامية، وإن كان الخلاف قائماً حول أنجع السبل وأقلّها أثماناً للوصول إلى ذلك. لا ترى إسرائيل مانعاً من انتهاج مقاربة متطرّفة في مواجهة طهران، انطلاقاً من إدراكها مسبقاً صلابة موقف إيران إزاء الضغوط غير العسكرية والأمنية الواسعة، وإمكانية تعاظم التهديد الإيراني في حال الانكفاء عن مواجهته. ومن هنا، يفضّل معظم المسؤولين الإسرائيليين، الحاليين والسابقين، ومَن هم في المعارضة أو الموالاة على السواء، مواجهة أميركية - إيرانية مباشرة من شأنها إسقاط النظام الإيراني أو إنهاء تهديده، حتى لو أدّت إلى أثمان إسرائيلية ستكون محتّمة، بالنظر إلى أن إسرائيل ستشكّل جزءاً من خارطة ردّ إيران وحلفائها. لكن هل الولايات المتحدة معنيّة الآن، على رغم كلّ ما حدث، بحرب شاملة؟

> يرى المراقبون، وربما المعنيّون، أن ما بين المواجهة الشاملة والتعايش الشامل أوجه مواجهات متعدّدة

يرى المراقبون، وربما المعنيّون، أن ما بين المواجهة الشاملة والتعايش الشامل أوجه مواجهات متعدّدة في مستوياتها، يمكن أن تضمن لإسرائيل مصالح متعدّدة من بينها ما يلي:

- تُحقّق لها غاية كانت تعمل عليها منذ عقدين: وقوع المواجهة المباشرة بين إيران والولايات المتحدة، وإن ضمن حدود معينة، بما من شأنه إقران الضغوط غير العسكرية بإفهام الإيرانيين أن الخيار العسكري قائم ولا تنتفي إمكانيته إن لم تنفع الضغوط الأخرى، وهذا ما كانت تطالب به إسرائيل دائماً.
- إمكانية ترمّم قدرة الردع الأميركية في وجه إيران، وتبعاً لها قدرة الردع الإسرائيلية نفسها، وفي الوقت نفسه كسر الرهبة الأميركية من ردود الفعل الإيرانية، والتي تسبّبت طويلاً في ابتعاد الأميركيين بشكل مطلق عن المجازفة باستهداف علني لمسؤولين إيرانيين، حتى من مستويات تقع ما دون مستوى سليماني.
- إمكانية أن تنأى إسرائيل بنفسها عن المواجهة (ما دام الأميركي هو المتصدّي)، في انتظار نتائجها، وهذا ما يفرض عليها الابتعاد عن أيّ قول أو فعل يمكن أن يشوّش التوجّه الأميركي، وما يَسمه من تصميم، أقلّه في العلن، على ردع إيران، وإلّا ستكون تل أبيب، في حال فشل تلك الاستراتيجية، عرضة لاتهام بالتسبّب لواشنطن في الأضرار، وهو ما تحذر منه وتعدّه تهديداً بذاته.

مع ذلك كلّه، تبدو الفوائد المذكورة أنفاً عرضة للتحوّل من كونها فرصاً إلى تهديدات في حال جاءت النتيجة النهائية للمواجهة مغايرة للمأمول، علماً بأنها مرهونة أساساً بالردّ الإيراني وتبعاته. هنا، يبدو الردّ، من وجهة نظر إيران، واجباً؛ بالنظر إلى أن من شأنه دفع تهديد وجودي، يسهل في سبيل منعه تلقّي ثمن ردود الفعل الأميركية. أما من جهة واشنطن، فلا ترتبط المواجهة بتهديدات وجودية، وإن كانت كذلك في ما يتصل بالوجود الإقليمي للأميركيين، خاصة أن التصعيد عبر اغتيال سليماني جاء كجزء من خيارات بديلة من الإخفاق في الاستراتيجيات السابقة. وعليه، تكمن الخشية الإسرائيلية في ما بين صلابة الموقف والقرار الإيرانيين في التصدّي، وصلابة الموقف الأميركي في المضيّ قدماً في الخيارات البديلة المذكورة، خصوصاً إذا ما لاحت بوادر الفشل فيها. في هذه الحالة، سيكون الوضع كارثياً على إسرائيل، إذ إن التهديد الإيراني في حينه سيكون عصيّاً على الإحباط.

يبقى أن كلّ ما تُقدم لا يتصل بفرضية مبادرة إسرائيل نفسها إلى حرب ضدّ إيران، في ما عُرف بـ«الضربة الوقائية» التي كانت في العقد الأخير مدار سجال على طاولة القرار، حتى وصفها الرئيس السابق لـ«الموساد»، مائير دغان، بـ«الخطوة المجنونة التي يمنع على إسرائيل اللجوء إليها... حتى عندما توضع السكين على الرقبة، بل تلجأ إليها فقط بعد أن تبدأ (السكين) بالحزّ باللحم الحي» («يديعوت أحرونوت»، 2011/01/07).

الخشية الإسرائيلية تتعلّق بتقدير النتيجة ما بين صلابة الموقفين الإيراني والأميركي (أ ف ب)

على الغلاف

الاغتيال يقسم أولياء الأمر: تشكيك متزايد في رواية ترامب

تجد إدارة دونالد ترامب صعوبةً في تسويق روايتها في شأن الأسباب التي دفعت بها للركون إلى خيار اغتيال الجنرال قاسم سليماني، برفقة أبو مهدي المهندس. الضربة «الدفاعية» أو الخطوة «الاستباقية» للقضاء على «تهديد وشيك» ـ كما سمّتها الإدارة ـ وسط غياب أيّ رواية متماسكة لتبرير قرار تغيير قواعد الاشتباك مع إيران، وضعت أميركا أمام احتمال المواجهة مع إيران. مواجهةٌ لا تبدو الإدارة الحالية، على رغم رفع سقوف تهديداتها، جاهزة لخوضها، وخصوصاً وسط معركة ترامب لتجديد ولايته الرئاسية.

في الأيام القليلة التي سبقت استشهاد سليماني، وضع كبار المسؤولين العسكريين الأميركيين

قرّر «التحالف الدولي» تعليق عمليات تدريب القوات العراقية والعمليات القتالية ضدّ «داعش»

خيار اغتيال الجنرال ضمن قائمة خيارات قدّموها إلى الرئيس، ردّاً على ما وُصف بـ«العنف الإيراني الأخير في العراق»، ظناً منهم بأن ترامب لن يركن إلى الخيار «الأكثر تطرفاً». تقول رواية «نيويورك تايمز» إن قرار ترامب اغتيال سليماني فاجأ كبار المسؤولين في «البنتاغون»، وخصوصاً بعد رفضه المُقترح نفسه في 28 كانون الأول/ ديسمبر، وقراره استهداف مقارّ «الحشد الشعبي» عند الحدود العراقية السورية، وفقاً لمسؤولين أميركيين تحدّثوا إلى الصحيفة. يحلول يوم الخميس، كان ترامب قد قرر السير في أحد اقتراحات وزارة الدفاع، بعدما شاهد تقارير إخبارية لمحتجّين يهاجمون سفارة واشنطن في بغداد. الواضح أن «البنتاغون» الذي طرح الفكرة أولاً، لم يجهد في إقناع ترامب بعدم الذهاب في اتجاه سيناريو غير محسوب المخاطر، أو تحذيره من مآلات خطوة كهذه. وفق مسؤول أميركي، فإن قرار ترامب، وقبله وزارة الدفاع، جاء على رغم خلافات في الإدارة في شأن أهمية معلومات استخبارية جديدة حذّرت من تهديدات للسفارات والقنصليات والجنود الأميركيين في سوريا والعراق ولبنان، وخصوصاً بعدما أتمّ سليماني جولة في تلك الدول. وفيما تبنّى مسؤولون رواية «الهجوم الوشيك»، شكّك مسؤولون استخباريون آخرون في جديّة هذه المعلومات. وكشف أحد هؤلاء أن لدى واشنطن معلومات تشير إلى أن سليماني طلب موافقة المرشد الأعلى على العملية، لكن خامنئي طلب منه قبل أسبوع الحضور إلى طهران لإجراء مزيد من المناقشات، ما ينزع حجة «الخطر الوشيك» التي ساقتها الإدارة لتنفيذ عدوانها من دون العودة إلى الكونغرس.

لا تزال حسابات الإدارة غير واضحة، إن كان لجهة التوقيت أو لجهة اختيار الهدف، وخصوصاً أن الإدارتين السابقتين تجنّبتا مساراً كالذي أخذه ترامب، خشية أن يتسبّب بحرب جديدة في منطقة ينتشر فيها الآف الجنود الأميركيين. في هذا السياق، تقول النائبة الديموقراطية إليسا سلوتكين، التي عملت في «البنتاغون» في عهدَي جورج بليدو بوش وباراك أوباما، إن هذين الرئيسين تساءلا عن جدوى اغتيال سليماني. «سؤال واحد منع رئيسين أميركيين، أحدهما ديموقراطي والآخر جمهوري من تصفية سليماني».

متظاهرون امام البيت الابيض يطالبون بـ«انسحاب القوات الاميركية من العراق فورا» (أ ف ب)

وهو «هل تستحق غارة جوية عمليات الردّ عليها واحتمال زجّنا في نزاع؟». «خلصت الإدارتان اللتان عملتُ لحسابهما إلى أن الغاية لا تبرر الوسيلة. لكن إدارة ترامب قامت بحسابات أخرى»، تضيف. لكن الرواية الرسمية وجدت من يسوقها نيابةً عن الرئيس؛ وزير الخارجية مايك بومبيو، ونائب الرئيس مايك بنس، كانا من الأصوات التي دفعت بسياسة أكثر تشدّداً إزاء إيران. بنس، ذهب بعيداً في اتهام سليماني الذي «ساعد عشرة من الإرهابيين الاثني عشر الذين نفّذوا هجمات 11 أيلول/ سبتمبر في الولايات المتحدة على العبور سراً إلى أفغانستان»، كما أشار إلى أن الجنرال «نظّم محاولة اغتيال» السفير السعودي السابق في واشنطن عادل الجبير عام 2011. دفع ذلك بصحيفتَي «نيويورك تايمز» و«واشنطن بوست» إلى انتقاد مواقف نائب الرئيس، إذ شدّدت الأولى على أن اسم سليماني لم يَرد على الإطلاق في التقرير الذي أصدرته لجنة التحقيق في هجمات 11 أيلول، والواقع في 585 صفحة. بالنسبة إلى بومبيو الذي سارع لبعلّل الضربة كونها جاءت لـ«تفادي عملية وشيكة» خطّط لها سليماني، فهو لم يهدأ، منذ الجمعة، متنقلاً بين قناة تلفزيونية وأخرى للدفاع عن خيار رئيسه. في حديث إلى قناة «إيه بي سي»، قال إن معلومات الاستخبارات أوضحت أن التقاعس عن التحرك ضدّ سليماني كان سيمثل تهديداً أكبر. وأشار إلى أن أي عمل عسكري أميركي مقبل ضدّ إيران سيكون ضمن «أطار القانون الدولي»، وذلك بعد تهديد ترامب بضرب «مواقع ثقافية إيرانية مهمة»، وضعها على لائحة من 52 هدفاً للولايات المتحدة (يُمثّل عدد الأميركيّين الذين احتُجزوا رهائن في السفارة الأميركية في طهران أواخر عام 1979)، في حال ردّ الإيرانيون. وفي مقابلة لشبكة «فوكس نيوز» يوم أمس، قال إنّه يرى «احتمالات حقيقية» ستؤدي إلى «ارتكاب» إيران «خطأ، واتخاذ قرار استهداف بعض قواتنا، قوات عسكرية في العراق او جنود في شمال شرق سوريا». وعزا قرار البرلمان العراقي طرد القوات الأجنبية من البلاد، إلى «تهديدات هائلة» يواجهها رئيس الوزراء المستقيل، عادل عبد المهدي، من جانب القادة الإيرانيين، معرباً عن اقتناعه بأنّ «العراقيين يريدون أن تبقى الولايات المتحدة هناك لقيادة الحرب ضد الإرهاب».

وفي ما يبدو أنه سيشكّل اضطرابات إضافية في العلاقة بين البيت الأبيض والكونغرس، أشارت رئيسة مجلس النواب الديموقراطية، نانسي بيلوسي، إلى أن الإخطار السرّي الذي تمّ تسليمه إلى الكونغرس، بموجب قانون صلاحيات الحرب الصادر في عام 1973 (يلزم الإدارة بإخطار الكونغرس خلال 48 ساعة من تكليف القوات المسلحة بعمل عسكري أو القيام بتحركات وشيكة)، يثير أسئلة أكثر من تقديمه أجوبة. وفي بيانها، جدّدت بيلوسي دعوتها الإدارة إلى تقديم إيجاز شامل وفوري لجميع أعضاء الكونغرس بغرفتيه في شأن أيّ عمل عسكري متعلّق بإيران وأيّ خطوات مستقبلية قيد الدراسة.

ووسط الخشية من أيّ ردّ فعل محتمل، أعلن «حلف شمالي الأطلسي»، أول من أمس، تعليق مهمات التدريب التي يقوم بها في العراق، وكذلك فعّل «التحالف الدولي» الذي تقوده الولايات المتحدة بإعلانه أمس أنه سيعلّق عمليات تدريب القوات العراقية والعمليات القتالية ضدّ «داعش»، بسبب «التزام حماية القواعد العراقية التي تستضيف قوات التحالف». لكن واشنطن، على رغم كلّ ما تقدم، أعلنت نشر ما بين 3 آلاف عنصر و3,500 إضافيين في المنطقة.

(الأخبار)

تحذيرات أميركية من ورطة جديدة: هل يدرك الرئيس ما الذي فعله؟

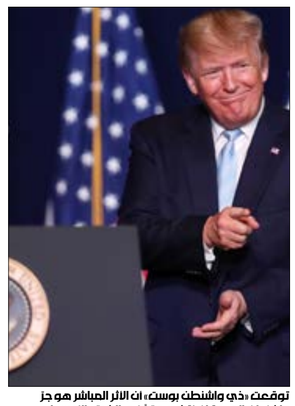

توقعت «ذي واشنطن بوست» أن الأثر المباشر هو حثّ واشنطن إلى مكان أكثر عمقاً في الشرق الأوسط ونزاعاته (أ ف ب)

ليس من المبالغة القول إن قلّة قليلة من الكتّاب والمحلّلين الأميركيين راضية عن اغتيال قائد «فيلق القدس» في الحرس الثوري، الجنرال قاسم سليماني. فما عدا توماس فريدمان، الذي رأى في مقال في صحيفة «ذي نيويورك تايمز» أن الإيرانيين سيشكرون الرئيس دونالد ترامب على هذه الخطوة، بنثر إيجاد كاتب مطمئن إلى تداعيات هذه العملية. من التحذير من «خطر يمثّله اغتيال سليماني» والذي أطلقه ديكستر فيلكنز في مجلة «ذي نيويوركر»، إلى البحث عن «كيفية تجنّب حرب جديدة في الشرق الأوسط»، الذي قامت به كيلي ماغسامن في مجلة «فورين أفيرز»، إلى افتتاحيتَي «ذي نيويورك تايمز» و«ذي واشنطن بوست» المشكّكتين في جدوى قرار ترامب الأخير، مروراً بفرانك مازيتي الذي حذّر في «ذي نيويورك تايمز» من رئيس متقلّب يملك صلاحيات فضفاضة وموسّعة.. ذخرت الصحف والمجلّات الأميركية، في اليومين الماضيين، بعناوين تحاول استكشاف التداعيات السلبية لما حصل على الولايات المتحدة، قبل إيران.

فيلكنز، صاحب التقرير الطويل «The shadow commander» (القائد الظل) الذي ساهم في رسم شخصية سليماني في الغرب في عام 2013، حاول أمس تحليل مشهد ما بعد اغتيال هذا القائد. بالنسبة إليه وإلى كثيرين، من غير المعروف ما ستؤول إليه الأوضاع، ولكن شيئاً واحداً بات واضحاً له، وهو «أننا ندخل مرحلة خطيرة، حيث يمكن للقتال بين البلدين (إيران والولايات المتحدة) أن يخرج عن السيطرة بسهولة». وانطلاقاً من فكرة أن «مقتل سليماني يعدّ ضربة ثقيلة للنظام الإيراني»، أكمل الكاتب ما كان قد بدأه من وصف لشخصية الرجل قبل أعوام، إذ أشار إلى أنه «لم يكن فقط الشخصية المركزية في الشأن السياسي والعسكري الإيراني الخارجي، بل كان يُعتبر دعامة في الثورة الإسلامية بحدّ ذاتها». ويضيف إنه «كان ماهراً في الدبلوماسية كما كان في الميدان، وكان مرتاحاً في التعامل مع الدبلوماسيين كما كان مع العسكريين على الجبهات الأمامية». مثل هذا الوصف يفتح الباب على الأساس الذي بنى عليه ترامب فعلته، وهو ما أشارت إليه صحيفة «ذي واشنطن بوست» بأسلوب مختلف؛ إذ أكدت أن «سليماني كان عدواً»، لكنها استدركت بأن «هذا لا يعني أن ترامب اتخذ القرار الصحيح». بدت الصحيفة متشكّكة في «حكمة» قرار ترامب، وفيما إذا كان «يخدم المصالح الأميركية» بالفعل. وفيما استسلمت لفكرة أن تداعيات الضربة لا تزال غير معروفة، فقد توقعت أن الأثر المباشر سيكون جرّ الولايات المتحدة إلى مكان أكثر عمقاً في الشرق الأوسط ونزاعاته. ومن هنا، تساءلت: «هل فكّر ترامب ومساعدوه ملياً بالردود الإيرانية المحتملة؟ هل تهيّأوا لها؟ هل تملك الإدارة هدفاً واضحاً؟».

تساؤلات منطقية تردّدت أيضاً في افتتاحية «ذي نيويورك تايمز» في الدبلوماسية كما كان في الصحيفة الكونغرس بـ«إيقاف اندفاع ترامب نحو الحرب مع إيران»، مشكّكة في جدوى الوعيد الذي أطلقه أخيراً عبر موقع «تويتر»، ومتسائلة: «ألم يكن من المفترض أن يوقف اغتيال الجنرال سليماني التهديدات التي ادّعى الرئيس أن الولايات المتحدة تواجهها؟»، لتجيب بأن «اغتيال سليماني لم يردع أو يخفّف تصعيد أيّ شيء. وإلا لماذا احتاجت وزارة الخارجية إلى الطلب من كلّ الأميركيين مغادرة العراق؟». مع ذلك، رأت «ذي نيويورك تايمز» أنه «عبر الإعلان أن الولايات المتحدة ستردّ بضربات عسكرية على أيّ هجوم على أهداف وأصول أميركية، رسم ترامب خطاً أحمر فاقعاً لا يمكن لإيران أن تجتازه»، لكنها أشارت إلى أن «إيران تعتمد على شبكة وكلاء من اليمن، إلى سوريا والعراق ولبنان»، متسائلة: «هل سيحترم كلّ هؤلاء خط ترامب الأحمر؟».

لا يمكن لترامب أن يمنع منطقة كاملة من اجتياز ذلك الخطّ، وهو ما يحيل إلى البحث عن سبل لـ«تجنّب حرب جديدة في الشرق الأوسط». هذا ما حاولت كيلي ماغسامن القيام به في مقال في مجلّة «فورين أفيرز»، تساءلت فيه عن كيفية «تخفيف التصعيد بعد مقتل سليماني». لم تجد المديرة السابقة في مجلس الأمن القومي في عهدَي جورج بوش الابن وباراك أوباما الكثير من الإجابات التي يمكن أن يعتمد عليها شخص متسرّع مثل ترامب. فالرئيس الذي لا يملك رؤية واضحة لسياسته الخارجية، والذي يكره التخطيط، بحاجة إلى «استراتيجية تقوم على أكثر من الردّ على التحركات التكتيكية الإيرانية»، وفق الكاتبة، بل إن إدارة أكثر الرؤساء الأميركيين استفزازاً بحاجة إلى أن «ترسل رسائل واضحة ومتّسقة غير مستفزة» إلى الإيرانيين، بناءً على تعبيرها. وإلى أبعد من ذلك ذهبت ماغسامن، مطالبةً ترامب، الذي يفضّل العمل بانفراد، بأن «ينسّق مع حلفاء بلاده، ويسعى إلى فتح قناة دبلوماسية مع طهران، عبر طرف ثالث إذا كان ذلك ضرورياً»، ولا سيما أنه كان قد ترك نفسه من دون قنوات دبلوماسية، وفي مواجهة «مجتمع دولي» منقّسم، وكونغرس متشكك. لم تهتمّ الباحثة بالشأن الخارجي فقط، بل أعربت عن اعتقادها بأنه بات على ترامب وفريقه السعي للحصول على ثقة الشعب الأميركي، وإقناعه بأن المعلومات الاستخبارية تبرّر القرار الأخير. في الواقع، لن تكون هذه المهمة سهلة، ولكن، بحسب ماغسامن، ستكون صعبة على ترامب أكثر من أيّ رئيس آخر، خصوصاً أنه سيتعيّن عليه عرض خطة إدارته لتجنّب حرب جديدة في الشرق الأوسط لا يريدها الرأي العام الأميركي.

طالبت «ذي نيويورك تايمز» الكونغرس بـ«إيقاف اندفاع ترامب نحو الحرب مع إيران»

بالمُجمل، يدرك الجزء الأكبر من المحلّلين والمراقبين الأميركيين أن الولايات المتحدة باتت، مرة أخرى، على حافة التوغّل في قتال عسكري في الشرق الأوسط. قتالٌ، يبدو أن لا ترامب ولا فريقه للأمن القومي يمسكان بما سيأتي لاحقاً في سياقه. وبحسب ما يحذّر منه كثيرون، فإن الشعب الأميركي هو الذي سيحمل وزر «تهوّر» رئيسه، على مدى الأيام والسنوات المقبلة.

(الأخبار)

واشنطن... عن الذراع الضاربة لـ«الجنرال» في اليمن

لقمان عبد الله

مع مرور الزمن، يتكشّف المزيد عن علاقة حركة «أنصار الله» اليمنية بإيران، والتي ظلّت حتى وقت قريب يكتنفها الغموض، وخصوصاً أن الظروف الموضوعية للطرفين بداية العدوان على اليمن اقتضت كتم بعض جوانبها. ولا شكّ في أن قائد «قوة القدس» في الحرس الثوري الإيراني، الشهيد الحاج قاسم سليماني، لعب دوراً بارزاً في تنمية الأواصر بين الطرفين وإيصالها إلى قمة التعاون، علماً بأن قيادة «أنصار الله» الموجودة في الخارج كانت تجري مشاورات دائمة مع الرجل. وعلى رغم أن زعيم الحركة السيد عبد الملك الحوثي والحاج قاسم لم يلتقيا أبداً، إلا أن الرجلين تبادلا الرسائل في العديد من المناسبات.

وشكّل العام الماضي انعطافة في خطاب «أنصار الله» تجاه التبنّي الكامل لخطاب محور المقاومة وأدبيّاته، بعد أن كانت تتجنّب التماهي الكامل معه لأسباب متعددة. ولعلّ الإنجازات التي حققتها الحركة على الصعيد العسكري حفّزتها على الجهر بعلاقتها بإيران، حتى باتت جزءاً أساسياً من هذا المحور، الذي أصبحت عمليات التنسيق بين أطرافه على درجة عملياتية عالية جداً ومتكاملة في الوقت نفسه. وهي حقيقة لا تخفيها صنعاء، في وقت أضحت فيه زيارات وفودها لطهران أمراً علنياً.

هذه العلاقة الوطيدة بدأت واشنطن، خصوصاً بعد ضربة «أرامكو» خريف العام الماضي، العمل على زعزعتها عبر تقديم إغراءات لـ«أنصار الله» بهدف الفصل بينها وبين إيران، وبالتالي حرمان الطرفين من قوة الربط التي تجمعهما. لكن الردّ جاء، سريعاً بتبادل العاصمتين السفراء. وتتهم واشنطن عبد الرضا شهلائي، الذراع اليمنى للحاج قاسم، بالمسؤولية عن نقل السلاح والذخيرة إلى الجيش واللجان الشعبية، ومساعدتهما في التخطيط للعمليات العسكرية، والمساهمة في تطوير القدرات القتالية لـ«أنصار الله». وكانت وزارة الخارجية الأميركية أعلنت، في بداية الشهر الماضي، عن مكافأة بـ15 مليون دولار لِمَن يقدّم معلومات عن شهلائي. وقال المبعوث الأميركي الخاص بإيران، براين هوك، في حينه، إن شهلائي هو قائد رفيع المستوى في الحرس الثوري الإيراني، ومقرّه الحالي في العاصمة صنعاء، في اليمن. وتعتقد الخارجية الأميركية أن شهلائي، المولود عام 1957، يستخدم عدة أسماء، من بينها: عبد الرضا شهلائي، الحاج يوسف، الحاج ياسر، ويوسف أبو الكرخ.

وفي تقريرها السنوي عن الإرهاب بداية تشرين الثاني/ نوفمبر، قالت وزارة الخارجية الأميركية إن إيران، وتحديداً «قوة القدس» بقيادة سليماني، زوّدت «أنصار الله» بأسلحة «فتاكة»، مشيرة إلى أن من سمّتهم «المتمردين» استخدموا تلك الأسلحة في ضرب أهداف سعودية. وتحدث التقرير عن دور كبير لعبه الحرس الثوري في مجال تطوير الطائرات المسيّرة والصواريخ الباليستية، التي استخدمتها «أنصار الله» في ضرب أهداف عسكرية واقتصادية في السعودية. وختم بأن الحرس الثوري يستغلّ حالة الفراغ الأمني في اليمن لتقديم دعم هائل لصنعاء.

ودأبت واشنطن، في العديد من المناسبات، على توجيه اتهامات إلى طهران بأنها مسؤولة عن عمليات تهريب الأسلحة والقدرات العسكرية إلى الداخل اليمني «بشكل غير قانوني». وآخر تلك الاتهامات هو ما تضمّنه إعلان مسؤولين أميركيين (الرابع من كانون الأول/ ديسمبر 2019) عن أن بارجة تابعة للبحرية الأميركية صادرت أجزاء من صواريخ يعتقد بأنها تعود لإيران في خليج عمان. ونقلت وكالة «رويترز» حينها، عن المسؤولين قولهم إن مدمّرة الصواريخ، «فورست شيرمان»، احتجزت قارباً صغيراً قبل أن تعتليه مفرزة من خفر السواحل وتعثر على أجزاء الصواريخ. وأضاف المسؤولون أن طاقم القارب الصغير نُقل إلى خفر السواحل اليمني، وأن أجزاء الصواريخ في حيازة الولايات المتحدة حالياً.

المشهد السياسي

لا حكومة... «في اليومين المقبلين»

أنذر تسارع الأحداث في اليومين الأخيرين، ولا سيما بعد اغتيال الولايات المتحدة الأميركية قائد قوة القدس في الحرس الثوري الإيراني الفريق قاسم سليماني، ونائب رئيس هيئة الحشد الشعبي العراقي أبو مهدي المهندس، بأن التطورات السياسية ستفرض نفسها على طريقة تأليف الحكومة اللبنانية و«نوعية» وزرائها. ذلك انطلاقاً من صعوبة مواجهة الوضع القائم والمعادلة التي وضعها الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله يوم أمس، من خلال حكومة اختصاصيين حياديين. فأي حكومة من هذا النوع ستصل عاجزة عن اتخاذ قرار سياسي في حال احتدام المواجهات في المنطقة والموقف اللبناني منها. ورغم التداول بمعلومات تتحدث عن صدور مراسيم حكومة حسان دياب نهار الثلاثاء كحدّ أقصى، جزمت مصادر واسعة الاطلاع في 8 آذار بأن لا حكومة في اليومين

مصادر التيار: لا نمانع تسمية أي وزير للخارجية يوافق عليه حزب الله

المقبلين. أولاً، لأن العقدة الأساسية في ما يتعلق بالأسماء المسيحية وحقائبهم لا تزال موجودة وتحتاج الى المزيد من المشاورات؛ ولأن الأقطاب الدروز يعترضون على طريقة توزيع الحقائب. وردّاً على سؤال حول مصلحة فريق 8 آذار في الذهاب نحو حكومة باسرع وقت قبل حصول تطورات تُصعّب تأليفها، أشارت المصادر الى أن «عملية الاغتيال التي حصلت غيّرت المعادلات، ولا يمكن اليوم الجزم إن كان التأليف يصبّ في مصلحتنا أو لا».

وزاد من تعقيد مشهد تأليف الحكومة إعلان رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي النائب السابق وليد جنبلاط، فجر اليوم، «الامتناع» (لم يذكر عن ماذا، لكن يُعتقد أنه يقصد الامتناع عن المشاركة في الحكومة)، في تغريدة قال فيها:

(هيثم الموسوي)

«لقد وصلتنا رسالة الممانعة في محاولتها لتشكيل وزارة اللون الواحد التي أغلبها من الفاشلين وتجار العقارات وغير العقارات، ويا لها من أخرة لهذا العهد، ولم نعد نفهم من يمثله أو يقوده. افعلوا ما تشاؤون، وسنمتنع على طريقتنا ونواجه هذه الحفلة من التزوير والتحريف، بغضّ النظر عن أصوات التشكيك».

يتعارض ما سبق مع أجواء قصر بعبدا الإيجابية التي ترى أن «أي مماطلة في التشكيل قد تجعل الأمر مستحيلاً بعد فترة وجيزة. لذلك من المهم جداً الالتزام بالمنحى الإيجابي الذي وصلت إليه المشاورات والتي يفترض أن تصل الى خواتيمها في اليومين المقبلين». وتقول المعلومات إن أسماء الوزراء باتت شبه محسومة، من دون أي عقد تذكر، في حين أن اسم وزير الخارجية لا يزال قيد النقاش لما يشكله هذا المنصب من أهمية، وخصوصاً في تحديد سياسات لبنان في المحافل الخارجية. فرئيس الوزراء المكلّف كان قد سمّى الوزير السابق دميانوس قطار لهذا المنصب، وسط تحفظ من رئاسة الجمهورية على الاسم. إلا أن مصادر التيار الوطني الحر تنفي تسجيلها أو القصر الجمهوري أي اعتراض على الاسم، وتقول إنها «أبلغت حزب الله عدم ممانعتها تسمية أي مرشح يوافق عليه الحزب». فبحسب العونيين، هذا المنصب يعني حزب الله أكثر من أي طرف آخر، وبالتالي «لن نخوض معركة حول وزارة لا تعنينا بقدر ما تعني الحزب، ولن ندخل في إطار حرق الأسماء والاتهامات لنّا بعرقلة أو تأخير التشكيل». أما عن تدخل الوزير جبران باسيل مباشرة بتسمية وزراء الطائفة المسيحية، فترد هذه المصادر بأن دياب يشاور كل الكتل النيابية التي سمّته، لأنها من المفترض أن تمنحه الثقة لتأليف الحكومة، من بينها التيار الوطني الحر. لكن «تلك المشاورات غير ملزمة، ولا تضع أي عوائق أو مطالب على الرئيس المكلف». ويؤكد التيار أن «الأخبار السارة ستعلن قريباً جداً».

بالتفاؤل نفسه، أعلن وزير المال في حكومة تصريف الأعمال علي حسن خليل، يوم أمس، «أننا على قاب قوسين أو أدنى من إعلان الحكومة». وخلال كلمة ألقاها في الاحتفال الذي نظّمته بلدة البيسارية تكريماً لشهدائها، قال: «نحن لا يعنينا اسم وشكل الحكومة، إن ما يعنينا هو مشروعها القادر على بناء الثقة. وما حصل في العراق يأتي في سياق خدمة المشروع الإسرائيلي». ودعا إلى «الإسراع في تشكيل حكومة قوية قادرة على مجابهة التحديات السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية، وفي هذا المجال يمكن القول إننا أحرزنا تقدماً كبيراً».

(الأخبار)

تقرير

المستشفى الميداني المصري: الافتتاح قريباً رغم أنف القانون!

رأجانا حمية

مع مطلع تشرين الأول الماضي، بدأت ورشة أشغال في مبنى المستشفى الميداني العسكري المصري القائم على أرض العقار 1925، العائد لحرج بيروت. كانت تلك آخر الورش لاستكمال تجهيز المستشفى ما قبل الافتتاح، والتي استكملت «بلا حسّ ولا خبر».

اليوم، بات كل شيء جاهزاً. العيادات والطاقم الطبي وسيارات الإسعاف. ولم يعد ينقص سوى الافتتاح الرسمي الذي بات قاب قوسين أو أدنى. وهو ما أعلنت عنه جمعية «نحن» في بيان أصدرته، أواخر العام الماضي، مشيرة إلى أنه يجري العمل «بطريقة غير معلنة لإعادة افتتاح المستشفى الميداني المصري في الحرج مع بداية عام 2020، في ظل انشغال اللبنانيين بالانتفاضة الشعبية». وهو أمر لم تنفه أصلاً المصادر في سفارة الجمهورية العربية المصرية في لبنان التي لفتت إلى أن «الطاقم جاهز وكذلك العيادات ويبقى التنسيق مع الجانب اللبناني لتحديد موعد الافتتاح».

إذاً، بات الأمر واقعاً. المستشفى الميداني العسكري المصري سيُفتتح قريباً، بانتظار «الساعة الصفر» التي سيحددها الجانب اللبناني. لم يعد في الأمر لبس. فما ينتظره المستشفى، اليوم، من الجانب اللبناني هو تحديد الوقت المناسب للبدء بالعمل. هذا الأمر بالذات هو ما يثير الاستغراب حول تغاضي «الجانب اللبناني» عن هذه المخالفة القائمة على أرض حرج بيروت، والتي صارت اليوم ثابتة بقانون صدر تحت الرقم 131 منتصف العام الماضي، لحماية العقار 1925 الذي يضم ما تبقّى من حرج بيروت، وإعادة تصحيح الواقع الذي فرضته الحرب اللبنانية وقوى الأمر الواقع.

خمس موادّ قانونية هي كل ما صيغ لـ«حماية حرج بيروت». في المادة الأولى منه، حرص المشرّع على «حماية» ما تبقّى من مساحة حرج بيروت، من خلال تسمية ما يحدّه من الجوانب كافة. ما يعني عملياً أن أي خرق لتلك المساحة يعني أن هناك مخالفة للقانون. أما بيت القصيد فيأتي في مادته الثالثة التي اعتبر المشرّع فيها أن «الإنشاءات القائمة على أرض حرج بيروت أو على الأجزاء المقتطعة من العقار 1925/المزرعة، مهما كان نوعها هي إنشاءات مؤقتة مخالفة للقانون تستوجب الإزالة، وعلى المجلس البلدي لمدينة بيروت وضع خطة لهذه الغاية تتضمن مدة زمنية محددة لتنفيذ أحكام هذه المادة».

هذا ما نصّ عليه القانون وما صار واقعاً «اعتباراً من تاريخ صدوره». ما يعني عملياً أن «كل الإنشاءات القائمة في العقار على اختلاف أنواعها وأيّاً كانت مادة بنائها (...) أكانت تحت الأرض أو فوقها هي مخالفة». أكثر من ذلك، لم يترك القانون ثغرة لتسوية ما بات أمراً واقعاً، عندما حظّر «إجراء أي تسوية مهما كان نوعها على الإنشاءات والأبنية القائمة أصلاً على العقار من منطقة المزرعة العقارية».

مع ذلك، «نأى» المجلس البلدي لمدينة بيروت بنفسه عن الأمر، وترك الأشغال تسير في المستشفى الميداني ببركة «التوصية من رئيس الحكومة الأسبق سعد الحريري»، حسبما ينقل رئيس جمعية «نحن»، محمد أيوب، عن رئيس بلدية المدينة، جمال عيتاني. هكذا، بتوصية «من فوق» - لا يعرف فيها إلا عيتاني بحسب بعض أعضاء المجلس البلدي - أكمل المستشفى المبنى ويستعد للافتتاح، ضارباً بعرض الحائط القانون الصادر قبل أشهر قليلة، كما كتب سابقة في تاريخ المؤسسة العسكرية اللبنانية وثلاث وزارات أساسية، هي البيئة والصحة العامة والدفاع الوطني، التي تُجمع على رفض إقامة المستشفى «كونه غير حائز على التراخيص اللازمة لإنشاء المستشفيات» ولانتفاء حاجة لبنان

يسجل الافتتاح سابقة في تاريخ الجيش والوزارات المعنية التي تجمع على رفضه

إلى وجود هكذا مستشفى «لا يشكل أي فائدة، إلى جانب الثغرات العديدة التي يتركها عمله في لبنان لعدم وجود رقابة مباشرة عليه»، بحسب كتاب المؤسسة العسكرية الموجّه إلى وزارة الخارجية والمغتربين عام 2014. كل ذلك، لم يمنع بلدية بيروت من إعطاء الإذن لاستثمار جزء من العقار 1925، ولا يزال هذا السماح سارياً حتى اليوم، ولم تحرّك البلدية إزاءه ساكناً. لكن، ماذا بالنسبة إلى القانون الجديد الذي يرمي الكرة في ملعب المجلس البلدي لناحية وضع جدول زمني لتصفية الإنشاءات القائمة على أرض العقار 1925؟ إلى الآن، وبعد ثمانية أشهر من دخول القانون حيز التنفيذ، لا يبدو أن المجلس «متحمّس» لحماية الحرج، إذ أنه إلى الآن «لم يبتّ على طاولة المجلس في أي شيء له علاقة بموضوع المخالفات ولا الجداول الزمنية»، على ما يقول أحد الأعضاء. هذا التأخير في تطبيق القانون إن دلّ على شيء فإنما يدلّ على «سوء النية». أما عكس ذلك، فكان «الحريّ بالمجلس العمل على توقيف المنشأة العسكرية المصرية التزاماً بسقف القانون». وهو ما لم يحدث. ولن يحدث ربّما.

(مروان بو حيدر)

تقرير

وزارة التربية وبلدية بيروت تبيعان مجمع المدارس الرسمية بخمس منح تعليمية!

(هيثم الموسوي)

فاتن الحاج

رفض ديوان المحاسبة، أخيراً، الموافقة على المساهمة المالية التي قررت بلدية بيروت إعطاءها لوزارة التربية بقيمة 750 مليون ليرة، مقابل تخليها عن مبنى للمدرسة الرسمية وتسليمه مجاناً لجمعية خاصة.

عندما أرادت وزارة التربية منح «مجمع الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح للمدارس الرسمية» في منطقة زقاق البلاط إلى مدرسة «الليسيه عبد القادر»، التي تديرها مؤسسة الحريري للتنمية المستدامة، لم تجد في القوانين والأنظمة ما يجيز لها تقديم مدرسة رسمية مجاناً لحساب جمعية خاصة. استعانت يومها بلدية بيروت التي لم تتوانَ عن المشاركة في الصفقة، واقترح المجلس البلدي حلاً يتيح للوزارة تسليم المبنى مجاناً، وعلى حساب المصلحة العامة ولنفع جمعية خاصة.

اجتمع المجلس في 13 كانون الأول 2018 واتخذ قرارين منفصلين، سرعان ما تبيّن أنهما مرتبطان بعضهما ببعض، والهدف منهما حل أزمة «ليسيه عبد القادر» التي نشبت منذ أن قررت مالكة العقار الذي تقع عليه المدرسة، هند الحريري، استرجاعه.

والقراران هما:

- طلب بلدية بيروت من وزارة التربية وضع العقار 597 الذي يقع عليه مجمع المدارس الرسمية، بتصرفها، تحت عنوان تربوي وثقافي، وعلى سبيل الإعارة.

- إعطاء مساهمة مالية بقيمة 750 مليون ليرة لبنانية لدعم صناديق المدارس الرسمية بهدف تحسين تدريس المعلوماتية.

وصل الكتاب إلى وزير التربية السابق مروان حمادة، فأعطى الموافقة على متن قرار المجلس البلدي، كاتباً عبارة: «مع الموافقة على الطلب (رقم الكتاب في الوزارة: 25837 بتاريخ 2019/1/9)».

بهذه العبارة، تخلت الدولة اللبنانية عن المبنى المشيّد لاستخدامه مدرسة رسمية، وسلمته لبلدية بيروت التي تعهدت في المقابل بأن تسهم بمبلغ 750 مليون ليرة لصيانة المدارس الرسمية في المنطقة، ولكن ديوان المحاسبة كان بالمرصاد ورفض المشاركة في هذه الصفقة وإعطاء موافقته عليها.

الجريمة ارتكبت من دون تدخل النيابة العامة المالية ونواب بيروت والتفتيش المركزي

أما المبنى الذي هو منشأة عامة لكونه مخصصاً للمنفعة العامة، فقد سلمته البلدية إلى مؤسسة الحريري، مقابل بدل جنته من المشروع هو خمس منح تعليمية، وفق مسودة البروتوكول، أعطيت لبعض الأعضاء والأزلام. هو ثمن بخس باعت بموجبه وزارة التربية وبلدية بيروت مبنى مخصصاً لطلاب المدارس الرسمية ليصبح بيد مؤسسة الحريري، وبالمجان، ومن دون أن تدفع حتى أي بدل إيجار.

الجريمة ارتكبت من دون أن يرفّ جفن للمرتكبين، وبلا أي تدخل من النيابة العامة المالية ومن المجلس النيابي ومن نواب بيروت المتلهّين بلقاءاتهم الخاصة وأنشطتهم الفارغة، وبلا أي دور للتفتيش المركزي المتلهي هو الآخر بخلافاته الداخلية، بعد تعطيل عمل هيئته منذ شباط الماضي، عن القيام بواجبه الرقابي.

تقرير

دورية لليونيفيل تتسلّل إلى النبطية الفوقا!

اعترض شبان سيارة تابعة للوحدة الأندونيسية في قوات اليونيفيل دخلت الى أحد الأحياء الفرعية في بلدة النبطية الفوقا، بجوار مدينة النبطية، وخارج نطاق القرار 1701، أي خارج منطقة عمل اليونيفيل. دخول السيارة أعقب خطاب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله عصر أمس وتزامن مع أجواء ترقب تسود الجنوب عقب اغتيال الشهيدين قاسم سليماني وأبو مهدي المهندس فجر الجمعة الماضي. عناصر استخبارات الجيش اللبناني التي حضرت الى المكان تبلغت من جنود اليونيفيل أن سبب دخولهم الى حي الدير، أنهم ضلّوا سبيلهم في الطريق نحو منطقة جنوبي الليطاني. لكن شهود عيان أكدوا أن الجنود تعمّدوا الدخول الى الحي وكانوا يصورون بهواتفهم التي صادرها الشبان قبل أن يسلّموها الى الجيش، علماً بأن قوات اليونيفيل تسلك طريق النبطية للتنقل بين منطقة عملها وبيروت وتعتمد في تحركاتها على توجيهات الجيش اللبناني وأجهزة الرصد وتحديد المواقع.

(الأخبار)

تحقيق

52 قانوناً محفوظة اليوم في أدراج «السلطة التنفيذية» التي تمتنع عن إصدار مراسيمها التطبيقية. 52 قانوناً معطّلة عن العمل لأسباب غير كثيرة، تتمحور في الغالب حول أمرين: أولهما سياسي، وهو الذي يقف حائلاً دون معظمها وثانيهما تقني. ولكن، حتى في الشقّ الأخير من التعطيل، لا تجد لجنة متابعة تطبيق القوانين، التي أنشئت عام 2014، ما يبرّر. فالتقني مجرّد «تهريبة» لا غاية منها سوى تعطيل القانون. ومن خلفها تعطيل الإصلاح الإداري

المراسيم التطبيقية
هكذا تعطّل الحكومات القوانين التي يسنّها البرلمان

راجانا حميّة

في غمرة الانتفاضة، اشتدت حماسة أعضاء المجلس النيابي لإقرار مجموعة من القوانين التي تلبّي مطالب «الثورة». قوانين لا تحتمل الانتظار، قال هؤلاء، لناحية أنها تعرّي الفاسدين المسؤولين عن الوصول إلى حافة الانهيار. ومن بينها، قانون مكافحة الفساد وإنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وقانون إنشاء المحكمة الخاصة بالجرائم المالية. لشدّة الحماسة لإقرارهما، حدّد رئيس المجلس النيابي جلسة أولى استثنائية، بعد ثلاثين يوماً من الانتفاضة. لكنها طارت قبل حدوثها، ثم جلسة ثانية لم يكتمل نصابها. الإصرار على إقرار تلك القوانين لا يزال قائماً، بدليل الجلسات الاستثنائية التي تجريها اللجان النيابية المشتركة.

لكنّ، مقابل هذه الحماسة الفائقة، ثمة خوف من أن يؤول مصيرها إلى ما آل إليه سواها: انتظار المراسيم التطبيقية... التي لا تأتي أبداً. والخوف، هنا، نابع من «دستة» القوانين المقرّة، والتي لا تزال تنتظر المراسيم التطبيقية كي تصبح واقعاً. بالأرقام، هي نحو 52 قانوناً يحتاج تطبيقها إلى مراسيم تتقاعس السلطة التنفيذية والوزراء المعنيون عن تنفيذها، بحسب آخر جردة ما قبل «الهبّة التشرينية».

52 قانوناً، بعضها «معتّق»، مرّ عليه زمن طويل بلا مراسيم و«عاصر» أكثر من عهد حكومي ولا يزال في انتظار المراسيم التي تعطيه صفة «النافذ». وهو زمن بدأ عام 2000 ولا يزال مستمراً، والأمثلة كثيرة، منها قانون 220/2000 المتعلق بحقوق الأشخاص المعوّقين والصادر عام 2000، وقانون وسيط الجمهورية الصادر عام 2003، وثالث صدر في العام 2002 يتعلق بتنظيم قطاع الكهرباء، ورابع صدر في العام 2005 يتعلق بسلامة الطيران المدني، وغيرها كثير في أعوام 2008 و2009 و2010 و2011، و«الحبل ع الجرار».

لجنة متابعة تنفيذ القوانين التي تشكّلت عام 2014 تمكنت من «أرشفة» 45 قانوناً غير نافذة حتى آخر شباط الماضي. غير أن الجردة لم تكتمل، فقد أضاف رئيس اللجنة، النائب ياسين جابر، إليها سبعة قوانين أخرى لتصبح الحصيلة حتى آخر أيلول الماضي 52 قانوناً.

عندما بدأت اللجنة عملها في عام 2014، كان عدد القوانين التي بلا مراسيم 30 قانوناً. عاماً بعد آخر، صارت اللائحة تكبر، حتى صارت الإضافات تحصل تلقائياً، إلى أن وصلت إلى هذا الرقم المرشّح إلى الزيادة.

اليوم، هناك محاولات لإقرار قوانين جديدة، من دون أن يعني ذلك أنها ستصبح نافذة. وهذه «عادة» باتت مألوفة في عمل المجلس الذي لا تكاد تمرّ جلسة من جلساته من دون أن يخرج من يهلّل من المشرعين بتحوّل الاقتراحات إلى قوانين. في المبدأ، قد يؤشّر ذلك إلى «عافية» النظام التشريعي. لكن، هذا جزء من السيرة غير المكتملة لمسار بلد اشتُهر بتسمية «بلد التشريع». فعلى الضفّة الأخرى من جلسات الهيئة العامة التي تخرج منها القوانين مصادقة، ثمة جانب آخر من الحكاية لا يُروى، والمتعلّق بالتطبيق. فصدور القوانين لا يعني أنها باتت نافذة، إذ يعوزها صدور مراسيمها التطبيقية عن مجلس الوزراء - كهيئة تنفيذية - لتخرج من قائمة «الحبر على الورق»، وإلا تبقى تلك الإنجازات وكأنها إنجازات فردية لمن تقدّم بالاقتراح يصحّ أن يضعه في... سيرته الذاتية! كما أن هناك جانباً آخر لا يقلّ أهمية عن ضرورة تطبيق القوانين، وهو المتعلق باستكمال السلطة التشريعية مهامّها الممثلة بمتابعة التشريعات من خلال دورها الرقابي الذي ينص عليه الدستور والقوانين، والذي يكاد يكون معدوماً على أرض الواقع. ففي وقت حدد النظام الداخلي للمجلس النيابي (المواد 124 إلى 143) الأدوات الموضوعة بتصرف النواب في مجال الرقابة البرلمانية «وهي الأسئلة والاستجوابات والتحقيق البرلماني (...) كما حقّ النواب في مساءلة الحكومة أثناء جلسات المناقشة العامة وأثناء اجتماعات اللجان النيابية (...)»، لا يزال استخدام «هذه الوسائل الرقابية - إن حدث - من قبل أعضاء البرلمان كنوع من الدعاية داخل المجلس وعبر وسائل الإعلام، كي يظهر النواب وكأنهم المدافعون الوحيدون عن الوطن»، على ما يقول أحد المشرّعين.

المشكلة في تشريع القوانين ليست في «التخمة» التي يسميها المشرّعون «إنجازات»، وإنما في الشق المتعلّق بالتطبيق. في «الفصام» الذي تعيشه الدولة في مؤسساتها، فمن ناحية، هي تشرّع، ولكنها من الناحية الأخرى تسعى جاهدة لإجهاض ما شرّعته وكأنه لم يكن!

لمة أشياء بديهية يمكن تطبيقها من دون انتظار صدور المراسيم (هيثم الموسوي)

ما هو المرسوم التطبيقي؟

هو مجموعة من القرارات والتدابير التي تتخذها السلطة التنفيذية - مجلس الوزراء - لتنفيذ وتطبيق التشريعات العادية أي القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية. وبتعبير آخر، المرسوم التطبيقي - أو التنظيمي - هو عبارة عن القواعد التي تسنّها الحكومة لتفصيل التشريع العادي وتحديد مفهومه وتوضح تالياً كيفية تطبيقه. فالمشرّع يكتفي بسنّ القواعد القانونية في عموميتها وأحكامها الجوهرية، تاركاً للسلطة التنفيذية مهامّ تفصيل الجوانب التي يتوقف عليها تطبيق القانون.

أسباب الحجر على المراسيم

مطلع العام الماضي، حدّد رئيس المجلس النيابي، إحدى أهم الإشارات الإيجابية حول جدية أي عمل حكومي، وتكمن في مكان واحد: «الإسراع في تطبيق القوانين». أما العبرة من هذا الإسراع، فهو «أن تطبيق القوانين سيقضي على القسم الأكبر من الفساد ويردع كل من تسوّل له نفسه الإقدام على هذا العمل». إذاً، العبرة تكمن هنا. في الجملة الأخيرة، وهي التي تحول أصلاً دون تطبيق القوانين، على ما يؤكد جابر. من هنا، ينطلق جابر للحديث عما يحول دون صدور المراسيم التطبيقية للقوانين المكدّسة. ثمة أسباب كثيرة، ولكن يحلو لجابر، كما لغيره من المتابعين لحال تلك القوانين، حصر تلك الأسباب في عاملين أساسيين، أولهما تقني وثانيهما سياسي.

> يكمن «الخبث» في ربط جلّ القوانين بالمراسيم التطبيقية

وإن كان يترك حيّزاً لـ«حسن النية»، وخصوصاً في ما يتعلق بالقوانين الصادرة حديثاً والتي يعوزها بعض الوقت. ما دون ذلك، ثمة سوء نية في التعاطي مع القوانين. وفي هذا المكان بالذات، يلاقيه النائب قاسم هاشم الذي قال في معرض تعليقه على عدم صدور مراسيم قانون حقّ الوصول إلى المعلومات التطبيقي أنه «إذا أحسنا الظن فنقول تقصيراً وإذا ذهبنا أبعد من ذلك فنقول إن هناك نوايا خبيثة».

في الجزء المتعلق بالسبب التقني، يشير جابر إلى أن «بعض الوزارات لا تمتلك خبرات تقنية لكتابة المراسيم». غير أنه يبقى جزءاً ضئيلاً، وقد عملت اللجنة على حلّه من خلال «الاستعانة بخبراء لمساعدة الوزارات في كتابة المراسيم». أما في الشق الآخر، فهناك «قرار سياسي بعدم تطبيق القوانين». هذا بيت القصيد الذي يعطّل غالبية القوانين.

بعد خمس سنوات من عمل اللجنة، يستكشف المتابعون أن «هناك تمنّعاً من قبل عدد من الوزراء في ما يخص تطبيق القوانين، ولذلك يعملون على تعطيلها بطرق مختلفة، من خلال امتناعهم عن إصدار المراسيم نظراً إلى أن القوانين لا تعجبهم». ولئن كانت بعض القوانين معطّلة لأنها لا تمتلك خبرات تقنية لكتابة المراسيم»، فإن هناك قوانين أخرى «جرى ربطها بذلك الإصدار، علماً أنها تحتاج فقط إلى تعيين بعض الهيئات على أن تقوم الأخيرة بصوغ المراسيم، أي أن التعيين يسبق المراسيم»، على ما يقول النائب السابق غسان مخيبر. ويمكن ذكر قانون حق الوصول إلى المعلومات كمثال هنا. مخيبر الذي كان «عرّاب» الكثير من القوانين المعلّقة اليوم، يتحدث عن جانب «خبث»، مستغرباً في الوقت نفسه سبب ربط جلّ القوانين بالمراسيم.

ما يقوله مخيبر يعيد تلاوته المحامي بول مرقص، رئيس منظمة «جوستيسيا للإنماء وحقوق الإنسان». لا يجد الأخير تعبيراً لما يحصل سوى أن هناك من جهة «عسر هضم تشريعي» لكثرة القوانين المصادق عليها وتعطيل للقوانين المقرّة من جهة أخرى «بقوة السياسة». مع ذلك، لا يفترض، بحسب مرقص، أن يعلّق العمل بالقوانين المقرّة بسبب المراسيم، فثمة أشياء بديهية يمكن تطبيقها في انتظار صدور المراسيم. يمكن هنا ذكر قانون الأشخاص المعوّقين. في هذه الحالة، لا يُفهم مثلاً ما الذي يمنع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من حرمان أصحاب العمل الذين لا يلتزمون بكوتا توظيف ذوي الاحتياجات من براءات الذمة للمؤسسة؟ لماذا التقاعس عن القيام بواجب قبل أن يكون منصوصاً بقانون؟

ما يحدث اليوم أن «كل وزير يريد أن يحصر بيده كل شيء، ما يشرّع الفساد». وإلا ما الذي يعنيه مثلاً تعطيل الكثير من القوانين التي لا تتطلب مراسيم وإنما هيئات ناظمة أو مجلس إدارات؟ ماذا يعني مثلاً تعطيل قانون إعادة هيكلة قطاع الكهرباء العالق منذ عام 2002 في مجلس الوزراء؟ من جملة ما يحتاج إليه هذا القانون تعيين مجلس إدارة «ولكن ثمة من لا يعجبه القانون ويريد أن يُخصي المجلس». ما يحصل في هذه القوانين «ليس صدفة»، يقول جابر، وإنما «تعمّد»، ويعطي مثالاً هنا عن «خطة الكهرباء التي وضعت عام 2011 والتي تعهد خلالها الكل بتعيين مجلس إدارة، وهو الذي لم يحصل حتى اليوم».

المشكلة تكمن في أن القوانين المعطّلة هي تلك التي ترتبط بما يُسمى سلة «الإصلاح البنيوي»، والتي تمس تالياً الجزء الخدماتي والأساسي في حياة الناس. ومنها مثلاً تأخير صدور مراسيم تطبيقية لقوانين مجالات حيوية مثل الكهرباء والمطار والاتصالات «بسبب الخلافات السياسية». هذا التمنّع الذي يقود إلى الخلاصة النهائية لمسار تعطيل 52 قانوناً، وهو أن «لا أحد يريد العمل على تطوير الإدارة، فعدم إصدار الأنظمة يدخل ضمن باب النية في عرقلة الإدارة وعدم تطويرها»، يقوّل الأستاذ الجامعي، الدكتور عصام إسماعيل. يختصر إسماعيل كل تلك القصة بعبارة واحدة، فما يحصل برأيه «لا هدف له سوى ضرب الإصلاح».

العالم | ليبيا

أدت الغارة على مقرّ الكلية العسكرية في طرابلس إلى مقتل 30 طالباً (أ ف ب)

غارة طرابلس توهّج النزاع: بدء إرسال قوات تركية

انتقل التصعيد في الملف الليبي إلى مجلس الأمن الدولي، في وقت بدأت فيه تركيا، رسمياً، إرسال وحدات من جيشها إلى ليبيا لدعم حكومة «الوفاق». ويعقد المجلس، اليوم، جلسة استثنائية، بناءً على طلب من «الوفاق»، بعد قصف طائرات داعمة لقوات اللواء المتقاعد خليفة حفتر، يُعتقد أنها إماراتية، مقرّ الكلية العسكرية في طرابلس مساء السبت، ما أدى إلى مقتل ثلاثين طالباً. وفيما لم يعلن أيّ من القنوات الرسمية التابعة للمجلس عن الجلسة حتى مساء أمس، قالت وزارة الخارجية في حكومة «الوفاق»، في بيان، إن المجلس وافق على طلبها عقد جلسة استثنائية اليوم لبحث التطورات على الساحة الليبية، داعية إياه إلى «اتخاذ موقف حازم ضدّ العدوان على العاصمة طرابلس». وكان المجلس الرئاسي لـ«الوفاق» أعلن الحداد ثلاثة أيام على أرواح قتلى الكلية العسكرية، في حين أعلن رئيسه، فائز السراج، أن المجلس في حال انعقاد لمناقشة قطع العلاقات الدبلوماسية مع الإمارات.

خارجياً، أثارت غارة السبت سيلاً من ردود الفعل المنددة، في وقت تواصلت فيه المواقف الداعمة لحفتر من قِبَل الجهات الإقليمية التي تسنده. وفي موقف لافت، دانت «حركة النهضة» التونسية الرسمية، أن التصعيد التركي «يشكّل تهديداً للأمن والاستقرار في ليبيا، وتهديداً للأمن العربي والأمن الإقليمي». واعتبرت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب المصري، بدورها، عقب اجتماع طارئ عقدته أمس، قرار البرلمان التركي المواقفة على إرسال قوات إلى ليبيا «محاولة لغزو من نوع جديد بغرض فرض النفوذ والهيمنة». وأضافت أن تدخل تركيا «يتعارض مع مقررات الشرعية الدولية»، ويمثل «انتهاكاً صارخاً... ويتعارض مع التزامات الدول وفق القانون الدولي والشرعية الدولية». وفوّضت اللجنة إلى هيئة مكتبها مخاطبة برلمانات دول حلف «شمال الأطلسي» (الناتو) وبرلمانات دول حوض البحر المتوسط والبرلمانات الدولية، ودعوة وزارة الخارجية إلى الاستمرار في دعم الملف الليبي في الأمم المتحدة ومجلس الأمن والمحافل الدولية ودعم قرارات مجلس النواب التابع لحفتر.

> يعقد مجلس الأمن اليوم جلسة استثنائية بطلب من «الوفاق»

في خضمّ ذلك، وبعد موافقة البرلمان التركي على إرسال قوات إلى ليبيا، وهو الأمر الذي واجهه البرلمان التابع لحفتر بالرفض، متّهماً السراج بـ«الخيانة العظمى»، أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، أمس، أن «قوات تركية بدأت بالتوجّه تدريجياً إلى ليبيا لدعم حكومة الوفاق». وأضاف أردوغان، في مقابلة مع محطة «سي إن إن ترك» التلفزيونية، أن أنقرة «ترسل أيضاً كبار قادة الجيش». وأكد «عدم انزعاج بلاده من إدانة السعودية لقرار إرسالها قوات إلى ليبيا»، قائلاً: «لا نقيم وزناً لإدانتها، بل نحن من ندين إدانتها». وأشار، كذلك، إلى أن أنقرة وحكومة «الوفاق» تعملان مع شركات دولية للتنقيب عن النفط والغاز في شرق المتوسط.

(الأخبار)

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير ـ الصدير المسؤول: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: حسن عليق إيلي حنا امل الأتحري
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد ـ الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963
■ الإعلانات الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع شركة الأوائل ـ 15 /666314 ـ 01 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

سلاح المقاومة كأداة لحماية الفساد

هادي قبيسي *

بتاريخ الرابع عشر من كانون الثاني / ديسمبر عام 2006، أي قبل سبعة أشهر تقريباً من حرب تموز، وقبل سنتين من حادثة السابع من أيار، قال وليد جنبلاط : «نذكّر الذين يملكون السلاح ولا يملكون سوى السلاح والغدر والسيارات المفخّخة والمزايدة والولاء لغير الوطن، أن جمهور 14 آذار الذي انطلق من الجبل وبيروت والبقاع والشمال والجنوب، أقوى بكثير من هذه الطغمة». آنذاك، كان حزب الله خارج الحكومة مشغولاً ببناء استحكامات قوة دفاعية على الحدود الجنوبية، ولم يكن قد أطلق خطاب مكافحة الفساد ولا استرداد الأموال المنهوبة. لفهم ما جرى ويجري في لبنان، من المفيد الإطلالة على بعض الأدبيات الاجتماعية والتاريخية التي تدرس حالات مشابهة. يناسبنا الآن في هذه الظروف، ما يعتمده المحلّلون الاجتماعيون، في ما يخص أزمات المجتمعات الحديثة. مفهوم «صناعة الخوف المجتمعي»، يقوم على دراسة تجارب لا تُحصى، قامت خلالها النخب السياسية بإنتاج وهندسة وتنسيق نشر الذعر والهلع والخوف المجتمعي. تقوم النُخب الرأسمالية والنافذة بتنظيم حملات واعية، لتوليد واستمرار انتشار القلق لدى الجمهور، وذلك تجاه قضية لا تسبب ضرراً فعلياً للمجتمع. يعتبر الباحثان غودي وبني هودا، أن هدف هذه الحملة هو تحويل الانتباه بعيداً عن المشاكل الحقيقية في المجتمع، وكذلك عن الحلول التي تهدّد أو تقوّض مصالح النخبة. يشترط المحلّلون الاجتماعيون أن تمتلك هذه النخب قوة هائلة، فتُهيمن على وسائل الإعلام، تحدّد القوانين التي تضعها وتشترعها الهيئات التشريعية، تسيطر على آلية إنفاذ القانون، وتؤثر بعمق في الرأي العام، وتتحكم بمعظم الموارد التي تعتمد عليها مجموعات العمل والحركات الاجتماعية، وتتحكم كذلك بالقضايا التي تتناولها هذه المجموعات والحركات.

يستعرض الباحث جايمس هاودون تجربة تطبيقية قامت فيها النخبة باستخدام الخوف المجتمعي، فيذكر خطابات رونالد ريغان عام 1986 حول «الحرب على المخدّرات»، والتي استطاعت إقناع ثلثي الأميركيين أنّ مشكلتهم الرئيسية والأولى هي المخدرات. ويشير هاودون إلى أن مرحلة الثمانينيات كانت مرحلة تدني انتشار المخدرات في أميركا، لكن ريغان أراد حرف اهتمام الأميركيين عن الأزمة الاقتصادية، آنذاك. تجربة أخرى في بريطانيا درسها الباحث ستيوارت هال، وتتعلّق بحوادث السلب في الشوارع، حيث تحوّلت في السبعينات إلى مصدر للخوف المجتمعي، رغم تدنّي نسبة الحوادث في تلك المرحلة، وقد كان الهدف إغراق وإغفال الجمهور عن أزمة الركود الكبير التي هزّت بريطانيا في تلك السنوات. الإشكالية التي نريد معالجتها هنا باختصار، هي: هل اصطفت النخبة المالية اللبنانية قضية الخوف من سلاح المقاومة للتغطية على السرقة والنهب؟ فما أشرنا إليه من تحليلات سوسيولوجية وتجارب تاريخية، يطرح هذا السؤال علينا، ويدفعنا للبحث عن الأدلة التي تبيّن الجواب الصحيح على الإشكالية.

تساؤلات وإشكالات عدّة ينبغي علينا الإجابة عليها وتفكيكها، قبل الوصول إلى نتيجة مقبولة ومقنعة. السؤال الأول الذي يطرح نفسه: ألم تكن تلك النخبة في أدائها المعادي للمقاومة مستجيبة لقرار خارجي تمليه قوى دولية تمسك بعناصر قوة واستمرار تلك النخبة وأحزابها؟ أم أنها كانت تعمل على صناعة الخوف المجتمعي لصالحها الخاص، وليتيسّر لها القيام بأكبر عملية نهب ممكنة؟ السؤال الثاني هو: هل كانت النخبة فعلاً تريد نزع السلاح؟ هل كان نزع السلاح ممكناً؟ وهل كان تعاون بعض شخصياتها مع إسرائيل خلال حرب تموز، والتكفيريين خلال حرب سوريا، بفعل قرار ذاتي، أم كان ذلك تعاوناً مع حلفاء الخارج في جبهة واحدة، من دون الانخراط في مواجهة؟

في البداية، لم يكن ثمّة سبب لاعتبار أن الحزب يهدد امتدادهم ونفوذهم، لأنه لم يدخل إلى الدولة بالأساس، ولم يكن حتى يحضر نفسه لذلك، لا داخلياً ولا إعلامياً، ولم يتعرّض لمنسوب السرقة الجاري بانتظام، وحتى عندما دخل إلى الحكومة عام 2005، فقد كان حاضراً لحماية أمن لبنان ليس إلا، وظلّ بعيداً عن المستنقع. لكن لاحقاً، عندما أراد الحزب التدخل في مسألة الفساد والأموال المنهوبة، يمكن القول إن هذه النخب منذ سنتين، أي عندما ظهر خطاب حزب الله حول مكافحة الفساد، أصبحت تشعر بأنّ ثمة تهديداً طارئاً على حصصها ونهبها، وهذا ما يطرح فرضية أن للهجوم على السلاح وسلاحه سببين، الأول إلهاء جمهورهم عن النهب، والثاني منع الحزب من الدخول إلى ملف الفساد.

راجت في السنين الماضية، التحليلات التي تقول بعدم قدرة الأحزاب المدعومة والتابعة أميركياً في لبنان، على خوض مواجهة مع المقاومة، كانت تلك رسائل إلى الخارج والداخل أيضاً، فالمحرك الدولي كان يريد منهم مواجهة الحزب، إلا أنه كان يعرف محدوديتهم وعدم قدرتهم على ذلك، وهم كانوا يعرفون أنهم عاجزون عن القيام بالمهمة، لكنهم استمروا في العمل، لنيل رضا المحرك الخارجي، وليستفيدوا من القضية المصطنعة في صناعة الخوف المجتمعي.

قبل خطاب الانتخابات النيابية الأخيرة الذي شرّع الباب أمام انخراط حزب الله في الصراع السياسي الداخلي، وفتح ملفات الفساد، كانت هناك عملياً مساكنة مع المقاومة، فهم يشعرون بأن لا ضرورة لمواجهتها، ولذلك لم يندفعوا نحو تحضير البنية التحتية الحقيقية لمواجهة مماثلة، فهم كانوا ينفقون المال على مكاسبهم الخاصة، ويدركون أن ليس ثمة خطر وجودي يهددهم ولا يمنعهم من السيطرة على الدولة، فهم ينهبون كل ما فيها، ويسيطرون على مفاصلها. صحيح أن الحزب الإعلامية مؤثرة، لكنها بقيت من دون استثمار حقيقي ومن دون فعل واقعي في المواجهة، وتمّ استخدامها بشكل كبير في صناعة الخوف المجتمعي، وتمرير عمليات السرقة.

(هيثم الموسوي)

الأميركي من جهته، لم يعتمد عليهم فهو يدرك أنهم غير مستعدين، ولا يريدون بذل موارد حقيقية في مواجهة غير ضرورية بالنسبة إليهم، وغير منتجة كذلك، ولذلك كان الأميركي يصبّ تمويله الكبير في المجتمع المدني. لقد درست قوى 14 آذار الواقع الميداني، وتبيّن لها أن المعركة خاسرة، لكنها وظّفتها في تثبيت مشروعها الرأسمالي والاستمرار في مراكمة المال العام.

تبقى أمامنا قضية السابع من أيار عام 2008، حين تطرفت جماعة 14 آذار، لتستفيد من تداعيات حرب تموز، واستشهاد القائد العسكري للمقاومة الحاج عماد مغنية، وتنفذ مطلباً أميركياً ضرورياً يقضي بإضعاف البنية العسكرية للمقاومة، من خلال استهداف شبكة الاتصالات. لكن كان من الواضح أنها فوجئت برد فعل الحزب، ولم تكن تحسب أنها ستدخل معه في مواجهة، وكون البنية التحتية لقوى 14 آذار غير حقيقية وغير جاهزة، فقد انهارت بسرعة، فليس هناك استثمار حقيقي في بنية المواجهة مع الحزب.

وبعيداً عن نظرية المؤامرة، والعقول المركبة، لقد أوجدت قوى 14 آذار، الحريرية السياسية ومتعلّقاتها، كقضية بديلة عن الفساد والإفقار، لإشغال الرأي العام. ولبُنات لها أن تنهب بهدوء، خلقت وضخّمت عدواً خارجياً حتى تنسى جماهيرها السرقات الجارية ليل نهار.

صحيح أن القوى التي تميل مع الرياح الأميركية، ترى في تعاظم قوة حزب الله ونجاحاته انكساراً في التوازن الداخلي، لكنها ترى كذلك مدى تحفّظ الحزب عن تصريف تلك القدرة في الداخل، فلم يقتحم المؤسسات بالمطالبة بحصص تساوي وزنه المحلّي أو الإقليمي، ولم يذهب نحو مواجهة لتعديل التوازنات بما يكافئ التضخّم الديموغرافي الشيعي، وقد تعرّض لاختبارات قاسية، سقط له فيها شهداء أبرياء في الشارع، من دون أن يقوم بردة فعل متناسبة.

ينظر تلك القوى، فإن إنجازات المقاومة المفاجئة وغير المتوقعة، منذ عام 1985 وحتى عام 2018، تشكّل مادة قابلة للاستخدام الداخلي المؤثّر، وبدلاً من أن توظّفها المقاومة في السياسة وتنقل كفاءتها ومصداقيتها من الجبهة العسكرية إلى بناء الدولة، كما يفترض بكل مقاومة منتصرة، فقد قام خصومها باستثمار انتصاراتها لإنتاج القضية المفتعلة، وباحتراف يمنع التسبب بمواجهة، اعتماداً على حرص المقاومة، المعلن والمثبت في الواقع، على السلم الأهلي وعدم الاقتتال.

> وصلت عملية إنتاج الخوف المجتمعي من سلاح حزب الله إلى نهاية فاشلة بعد شحّ المال وبدء الأزمات المعيشية الخانقة الناتجة عن هذا الشح

السؤال الذي يترتب على كل ما تقدم هو: ما الذي يحصل الآن؟ هل تسبّبت 17 تشرين بتوقف عملية إنتاج الخوف من المقاومة؟ ولماذا لا نسمع بكثافة تلك المواقف المعادية للمقاومة التي نعرفها؟ لا شك في أننا في مرحلة انتقالية ومفصلية، يفترض أن تغيّر التوازنات الداخلية وتحدث إعادة ترتيب في الأولويات، ولو مؤقتاً. الجهد سيتوجه نحو استثمار الظرف الجديد والتكيّف مع المتطلبات الخارجية، الأميركية تحديداً، التي أملت شكل الصراع وطبيعة الأدوات والوسائل والطرق.

هناك عدة متغيرات أساسية فرضت تأجيل المعركة السياسية المباشرة تجاه المقاومة، فسلكت لمواجهة الحزب طريقاً ملتوياً ومنسقاً ضمن مراحل ومستويات، ما أدى إلى تغييب الهجوم العلني الواضح. أولاً، لقد دخل الحزب في مرحلة المطالبة بالأموال المنهوبة بقوة، ما أعطى دعماً نفسياً لجمهوره وكثير من اللبنانيين، فهو القوّة الأكبر في لبنان التي تعلن أننا على شفا الانهيار بصوت عالٍ وواضح. ثانياً، لقد أصبح الفساد هو القضية ذات الأولوية بعد التردّي والتدهور، إذ لم يبقَ من المال العام شيء لكي ينهبوه، وأصبحت الحاجة ملحّة إلى الحصول على دعم خارجي. إذن، وصلت عملية إنتاج الخوف المجتمعي من سلاح حزب الله إلى نهاية فاشلة بعد شحّ المال، وبدء الأزمات المعيشية الخانقة الناتجة عن هذا الشحّ، وهذا ما جعل الفاسدين في مواجهة الشارع، ولم يعد ممكناً إسكات الجائعين عبر خلق القضايا والمطالب الوهمية.

تقاطع هذا التعقيد الذي واجهته 14 آذار، مع الرغبة الأميركية بإخراج وزراء حزب الله من الحكومة، والتي عبّر عنها وزير الخارجية مايك بومبيو خلال زيارته لبنان في آذار / مارس الماضي. وجدت هذه الرغبة الأميركية عند الآذاريين دافعاً إضافياً لإخراج الحزب من الحكومة. فحكومة تكنوقراط يرأسها الحريري أو نواف سلام وأمثالهما، ستعني أن النهب سيجري بسلاسة مع وصول المال الدولي، ولن يكون هناك من يعكر صفو السارقين. إخراج حزب الله والتيار الوطني سيسهّل لهم القيام بما يمليه عليهم نمطهم الرأسمالي تجاه المال العام، واحتيازه بكل ما أمكن من طرق ووسائل، لكن بصمت.

في الفترة التي سبقت الانتخابات، لم يكن حزب الله قد دخل حلبة الصراع الحقيقي، كان مشغولاً بسوريا، أما الآن وقد بدأت معركة مكافحة الفساد، ويتلقّى الحزب ضغوطاً كبيرة من شارعه وشوارع أخرى، تطالبه بالتدخل وتوظيف مصداقيته وقدرته للتخلص من الفساد. فحضور الحزب في الحكومة سيشكل عائقاً كبيراً، وخصوصاً أن المال الآتي يدخل طازجاً إلى ماكينة النهب والاستيلاء، وهو ليس سندات خزينة، أو معاملات بنكية بين البنك المركزي والبنوك الشريكة. هو مال يأتي من الخارج، وكل العيون تراقب حركته، فربما يحتاج سعد الحريري إلى مجلس وزراء موالٍ وتابع له، لكي يستطيع تحويل الوزارات إلى مزاريب تصب في بيت الوسط.

جاء بومبيو وحدّد لهم الالتزامات التي ينبغي عليهم تأديتها، وتم رسم الطريق الدقيق لهذه المواجهة المعقدة: الفاسدون سيشاركون في المعركة ضد الفساد، ليكون الحل بالحياد والتكنوقراط، فيأتي المال الدولي الذي يستخدم جزء منه لتخفيف الأزمة، وكما حصل طوال العقود الثلاثة الماضية، يذهب أغلب المال إلى الجيوب الناهبة.

خلال هذه العملية الدقيقة والحساسة، لن يكون حزب الله في حالة راحة تخوّله المشاركة في الاحتجاجات ضد الفاسدين. فإن شارك ستستفيد قوى 14 آذار من ذلك في استنفار واستدراج جمهورها بشعارات طائفية، وتذهب إلى صراع سياسي، وتخرج مفردات مكافحة الفساد من التداول كلياً. وإن قرر عدم المشاركة إلى حين الوقت المناسب، فستكون التهمة جاهزة بانتظاره: سلاح المقاومة أداة لحماية الفساد.

* باحث لبناني

جذور النيوليبرالية في الحركة الشيوعية العربية

ورد كاسوحة *

لم تكن أسباب ضمور حركات الاحتجاج، التي تزايد نشاطها في بدايات هذا العقد، موضوعية فحسب (قمع الأنظمة واستيلاء الحركات الإسلامية على المشهد)، بل أيضاً كان ثمّة خلل منذ البداية في هيكلية هذه القوى، نتيجة عدم تمرّسها في النشاط العلني إلا في دولة أو اثنتين، واستمرارها بسبب ذلك في الخضوع لمنطق العمل السرّي. تكتسب السرية في النشاط ضدّ السلطة شرعيتها، ليس فقط من تآكل شرعية النظم، بل أيضاً من انسداد المخارج أمام الحلول السياسية والتسويات، وهو ما يضاعف من حجم هذا الحضور، ويجعله في ظلّ تزايد بطش النظم، المناط الفعلي لأيّ معارضة جادّة وفاعلة، حصل ذلك في سوريا وتونس والعراق والسودان، ولكن بنسب متفاوتة تبعاً لطبيعة كلّ سلطة، حيث يزداد منسوب الاعتراض سرّاً كلّما كانت الثغرات في بنية النظم أقلّ، وبالتالي تصبح النظم المنغلقة بالكامل هي المرشّحة أكثر من سواها ليس فقط لمواجهة العمل السرّي من جانب المعارضة، بل أيضاً لخروج هذا العمل إلى العلن حين تخرج الأمور عن السيطرة، وتبدأ الانهيارات بالحدوث. وهو ما يفسّر بروز دور الأحزاب الشيوعية الراديكالية في المرحلتين الأولى والثانية من مراحل الاحتجاجات العربية، حيث تقدّم الشيوعيون في تونس وسوريا (وفي السودان أخيراً) على سواهم من القوى التي تعرّضت مثلهم للقمع السياسي، ولكنّها لم تصل إلى ما وصلوا إليه من قدرة على التشبيك وتنظيم الاعتراض، قبل أن يعلو منسوب «الأسلمة»، وتبدأ طاحونة الصراع بين النظم والإسلاميين في حصد الجميع على خلفية انهيار الإقليم.

شرعية المعارضة الشيوعية تاريخياً

تصدُّر الشيوعيين للمشهد في هاتين المرحلتين كان طبيعياً. ليس لأنهم الأكثر تمرُّساً في مواجهة النظم فحسب، بل لأنّ شرعيّتهم تقوم أساساً على هذا الشكل من المواجهة، حيث لم يتعرّض أيّ فصيل سياسيّ طوال الحقبة التي أعقبت الاستقلالات لما تعرّضوا له من بطش على أيدي النظم العسكرية العربية. استثناؤهم من العملية السياسية التي نهضت عليها شرعية هذه النظم، جعلهم

> حصول المراجعات في مرحلة انحسار الاشتراكية العربية جعلها تصبّ في مصلحة التوجّه النيوليبرالي الذي كانت تقوده دول الخليج مع السادات في مصر

البديل الوحيد الممكن عنها حين تنهار أو تتعرّض لموجات اعتراض متوالية. القوى الأخرى كلّها جرى احتواؤها، وخصوصاً عندما بدأت شرعية الاشتراكية العربية بالتقوّض بعد وفاة عبد الناصر، حيث لم يكن ثمة بديل عنها سوى توسيع القاعدة التمثيلية للنظم، عبر ضمّ المعارضة إليها، سواءً في صيغة ائتلافية جديدة كما في سوريا، أو عبر الاستمرار في صيغة الائتلاف الحاكم بعد تغيير بنيته وتحالفاته (الحزب الوطني في مصر). في الحالتين، كانت الحركة الشيوعية العربية عبر أجنحتها الأكثر راديكالية، هي التعبير الوحيد عن استمرارية المعارضة لهذا الانتقال السياسي من الاشتراكية العربية إلى حكم الريع، ولكن من دون أن تكون الاستمرارية بالضرورة تعبيراً عن الالتزام بالمبادئ الشيوعية. في هذه المرحلة تحديداً، بدأت حركة المراجعات داخل الأجنحة التي لم تمتثل لهذا الاحتواء، ومع أنها لم تكن عامّة ولم تشمل غالبية تيارات الرفض الشيوعية العربية، إلّا أنها أفضت، وخصوصاً في هذا المفصل، إلى تغيير كبير في مقاربتها ليس فقط للعملية السياسية، بل أيضاً للمسألة الاقتصادية الاجتماعية. جَعَلَها ذلك تقف في كثير من الأحيان على يمين النظم، لجهة تبنّي الخطاب النيوليبرالي، واعتبار الدمقرطة شرطاً ليس فقط للتغيير السياسي، بل أيضاً للتراجع عن جلّ الطروحات التي صنعت «خصوصيّة» الحركة الشيوعية العربية. اختزال النشاط المعارض بالمواجهة الأمنية مع السلطة عبر العمل السرّي، أفضى إلى تعارض واضح بين شكل المواجهة واتّجاهاتها العامة، حيث لم يجرِ الانتباه إلى أهمية الحفاظ على البنية الأيديولوجية أثناء المواجهة، لا بل اعتُبرت أحياناً من أسباب التراجع أمام السلطة، على اعتبار أن القمع يجري بداعي الحفاظ على النظام الاشتراكي. لم تكن الاشتراكية، حينها، الغطاء/القمع، بل اعتُبرت كذلك من جانب الأجنحة الشيوعية العربية (جناح الحزب الشيوعي السوري ـ المكتب السياسي تحديداً) التي اتّخذت من المواجهة مع النظم ذريعة للتراجع عن الماركسية اللينينية لمصلحة ديموقراطية ليبرالية منفصلة عن الواقع الاقتصادي الاجتماعي العربي.

تغيير التحالفات الطبقية

حصول المراجعات في مرحلة انحسار الاشتراكية العربية، جعلها تصبّ في مصلحة التوجّه النيوليبرالي الذي كانت تقوده دول الخليج مع السادات في مصر. لم تنتبه الأجنحة الشيوعية الراديكالية، وهي تتبنّى الديموقراطية الليبرالية كبديل من الماركسية اللينينية، إلى أنها تفعل ذلك في ظلّ متغيّر إقليمي سيستفيد من أيّ حراك ماركسي ضدّ السوفيات وحلفائهم في المنطقة. الموقف من التبعية الشيوعية العربية للمركز السوفياتي لم يكن سوى ذريعة، لأنّ نقدها لم يحصل في سياق التشديد على الموقع الطبقي لهذه الأجنحة، بل جرى بالتزامن مع التخلّي عن كلّ المرجعيات الفكرية والأيديولوجية التي تجعل منها بالفعل أحزاباً للطبقة العاملة، سواء منها الفلاحون أم العمال. الصراع على السلطة كان بهذا المعنى مدخلاً لتغيير التحالفات الطبقية لهذه الأجنحة، حيث يتحوّل العمل السري ومعه كلّ العدّة النضالية الماثلة إلى رصيد في مصلحة الفئات المستفيدة من الدفع بالأجندة النيوليبرالية. على هذا الأساس، اتُّخذ الموقف بالتضامن مع الإسلاميين في مواجهة السلطة السورية في أواخر السبعينيات من القرن الماضي، فـ«الإخوان» لم يكونوا مجرّد ضحية أخرى من ضحايا النظم، بل مثّل صعودهم هنا ابتداءً من أواسط الستينيات تعبيراً عن معارضة الفئات التي تضرّرت من إصلاحات «البعث» وقبله عبد الناصر، لجهة الإصلاح الزراعي وإلغاء الملكيات الكبرى والتأميم. هذا بالإضافة إلى كونهم جزءاً من التحالف الإقليمي الذي تصدّى منذ البداية لمشروع الاشتراكية العربية، عبر استخدام أكثر القوى رجعيةً في مواجهته، وهي لا تقتصر عليهم وحدهم، على اعتبار أنها تضمّ مروحة واسعة من الفئات التي تعتبر امتداداً للمصالح الطبقية التي كانت قائمة قبل حصول ثورة يوليو. الموقف من القمع هنا ـ رغم أحقيته مبدئياً ـ ينحاز إلى المنظور الليبرالي الذي لا يرى بحكم محدوديته الطابع الطبقي للصراع، وبالتالي تصبح المجاهرة به من موقع المعارضة الجذرية للسلطة بمثابة اعتراف غير معلَن بأحقية الفئات التي يمثّلها «الإخوان» وفلول النظام القديم باستعادة امتيازاتها على حساب أكثرية الفئات الاجتماعية التي أنصفتها قوانين التأميم والإصلاح الزراعي. في هذه المرحلة، كانت السلطة نفسها قد بدأت بالتراجع عن هذه الإصلاحات لمصلحة تحالف جزئي مع البورجوازية وبقايا الإقطاع السياسي، ولكنها لم تصل إلى الحدود التي وصلت إليها بعض الأجنحة الشيوعية في التخلّي عن كلّ تحالفاتها الطبقية لمصلحة وجهة لا يُعرَف إن كانت بالفعل تخدم صراعها ضدّ السلطة على المدى البعيد.

عدم الوضوح تجاه المسألة الاقتصادية الاجتماعية

في الحقبة التي تزايدت فيها المواجهة بين السلطة و«الإخوان» نتيجة هذا الصراع الصفري على النفوذ والامتيازات، بدأت المعارضة الشيوعية بمراجعة خياراتها عبر كسر الاحتكار الذي كان يمثّله التوجه النيوليبرالي بقيادة الحزب الشيوعي ـ المكتب السياسي. الاصطفاف إلى جانب «الإخوان» في مواجهة السلطة، أضعف الشرعية التاريخية لهذا الفصيل الذي بدأ منذ ذلك الوقت رحلة النكوص والتراجع ضمن القواعد التي تبنّت خيار الماركسية العربية المستقلّة عن موسكو. كان لا بدّ في ظلّ هذا الانحسار الواضح للتيار الذي احتكر معارضة السلطة طيلة عقدين تقريباً، من صعود بديل يملء الفراغ، ويكون في الوقت ذاته تعبيراً عن توجُّه جديد داخل الحركة الشيوعية العربية، لجهة تبنّي مقاربة واضحة ليس فقط تجاه الصراع بين السلطة و«الإخوان»، بل أيضاً بالنسبة إلى الموقف من التراجع عن الماركسية اللينينية لمصلحة ليبرالية اقتصادية منحازة للأغنياء والطبقة الوسطى العليا. إبانة الاستقطاب الحاصل بين السلطة و«الإخوان» وضع إطاراً جديداً لعمل المعارضة الشيوعية، ولكنّه لم يتحوّل إلى وجهة عامة نتيجة لعجز هذا الجناح أيضاً ـ والذي يعدّ أفضل بكثير من سابقه ـ عن حسم المسألة الطبقية، وبقائه عند حدود الكلام العام وغير الواضح عن العدالة الاجتماعية. هذا التخبُّط في تحديد أساس المشكلة الاجتماعية الاقتصادية، لم يكن فقط نتاج فقدان الحركة الشيوعية العربية لهويّتها بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، بل لأنّ ثمة جذراً ليبرالياً هيمن على خطابها وخصوصاً في سوريا، حتى حينما لم يكن ثمّة اتّجاه عام تقوده الليبرالية الاقتصادية في الإقليم على أنقاض الاشتراكية. في التسعينيات، تفاقمت هذه المشكلة أكثر، نتيجةً لانحصار المواجهة مع السلطة في الشقّ السياسي ـ الأمني فقط، وبالتالي هيمنة الخطاب الحقوقي تحت تأثير النزعة الليبرالية، التي تعتبر أن ليس ثمّة حقوق اقتصادية يمكن الدفاع عنها بالتوازي مع تبنّي الشقّ السياسي الحقوقي من المواجهة، وهو ما جعلها في النهاية ـ رغم أحقّيتها الأخلاقية لجهة تضحيات المعارضة ـ معركة بين نُخَب، واحدة في السلطة تدافع عن امتيازاتها بعدما بدأت شرعيتها الاشتراكية بالتقوّض، وثانية في المعارضة، تبحث عن مبرّر لوجودها خارج عباءة المسألة الاقتصادية الاجتماعية التي قضت عمرها في المنافحة عنها. في الحالتين، لم يكن حضور الفئات الاجتماعية التي يدّعي الطرفان الدفاع عنها أساسياً، لأن الحضور هنا هو حضور للشرعية الشعبية التي بدت غائبة في هذه المرحلة عن خطاب كلّ من السلطة والمعارضة، حيث تراجعت أولوية تمثيل هذه الفئات والدفاع عن مكتسباتها لمصلحة اتّجاه سيقود البلاد لاحقاً بعد انحسار الصراع جزئياً بين الطرفين إلى تبنّي النيوليبرالية كوجهة عامة للمرحلة بدلاً من الاشتراكية.

* كاتب سوري

السلة اللبنانية

توقّف البطولات الرياضية [2]

لا نهاية لـ«درب الجلجلة» في كرة السلة

لم يكن ينقص كرة السلة سوى توقّف نشاطها حتى تتلقى ضربة إضافية في سنة لم تحمل إليها الكثير من الأنباء الجيّدة. وفي فترة كانت تسعى فيها لترتيب أوراقها من جديد لتستعيد كامل بريقها وخصوصاً بعد مرورها بمرحلة صعبة على المستويين الفني والمالي. التوقّف القاهر وزّع خسائره في اتّجاهات مختلفة. فبدا أن لا نهاية لـ«درب الجلجلة» الذي سارت عليه اللعبة، حاملةً معاناتها منذ زمنٍ ليس بقصير، لتبقى بارقة الأمل الإيجابية الوحيدة هي في إصرار الاتّحاد على استئناف بطولة الدرجة الأولى مهما كان الثمن

شربل كريم

كثيرة هي الآمال التي كانت معقودة على سنة 2019 في كرة السلة اللبنانية، إذ ما سبقها كان عملاً كبيراً من الجهات الرسمية القيّمة عليها للتخفيف من مصاعبها المالية وحجم الديون المتراكمة، إضافةً إلى رسم هيكلية واضحة لها بإطلاق الاتّحاد اللبناني بطولات الفئات العمرية، ما يعني أنّه وضع اللعبة مجدداً على السكة الصحيحة من أجل إعادتها إلى ما كانت عليه قبل أن تعصف بها رياح الصعاب المختلفة.

لكن السنة رافقتها الخيبات الفنية، على رأسها عجز المنتخب اللبناني عن بلوغ نهائيات كأس العالم، وثانيها خسارة الرياضي للمباراة النهائية لبطولة الأندية الآسيوية، وثالثها بلوغ بيروت نهائي بطولة الأندية العربية وخسارته له للعام الثاني على التوالي أمام الاتّحاد السكندري المصري.

كل هذا كان بالإمكان نسيانه لو استُكملت البطولة، فالبداية الواعدة للدوري دفعت الكثيرين نحو قناعة بأنّ الفرصة مؤاتية لإعادة الصورة الجذابة إلى المستديرة البرتقالية، وبالتالي شدّ المستثمرين والرعاة والمهتمّين من الميسورين إليها كما كان الحال عليه في الماضي عندما تسابق رجال الأعمال والسياسة لترؤّس الأندية أو دعمها. وهذا الكلام كان لافتاً رغم أنه عُلم قبل انطلاق الموسم بأن صعاباً مالية تواجه نصف الأندية أو أكثر، لكن المستوى الفني العالي كان كفيلاً في مكان ما لتغيير كلّ الصورة النمطية التي تركت قلقاً حول اللعبة ولو أنها لم تترك الإيمان بإمكانية عودتها إلى سابق عهدها.

من هنا، وجد القيّمون أن كلّ تلك الجهود الكبيرة التي قاموا بها ذهبت سدى مع توقّف البطولة التي وعدت بمنافسة من نوع آخر لناحية اتّساع دائرة الفرق القادرة على مقارعة الرياضي البطل، وأيضاً كان لعودة الاستقرار الإداري إلى الحكمة أثره الإيجابي لعودة إيمان الجمهور الأخضر الكبير بفريقه الذي أبدى جهوزية لتحقيق نتائج

> **سنة سوداء مرّت على كرة السلة بفعل خيبات المنتخب والأندية**

أفضل من تلك التي خطّها في الموسم الماضي. لكن كرة السلة خسرت كلّ هذه الأمور، فغلب الهدوء على ملاعبها الفارغة حتى من الحصص التدريبية وذهب اللاعبون للتدرّب منفردين قبل أن يوقف قسمٌ كبير منهم نشاطه لعدم إيمانه بإمكانية استئناف المباريات في وقتٍ قريب.

خسارة كبيرة للاعبين

إذاً، هنا خسرت اللعبة عامةً جراء التوقف القسري، لكن الحديث عن اللاعبين يطول عند إحصاء خسائر كرة السلة. هؤلاء اللاعبون الذين قبل إنهم ساهموا بشكلٍ أو بآخر بـ«نحر» اللعبة في فترةٍ من الفترات بسبب مطالبهم المالية المبالغ بها، تلقوا صفعةً موجعة، إذ أن الأكثرية الساحقة منهم تعتمد كرة السلة كمهنة تعيش منها، خصوصاً أن البقاء في مستوى ثابت يتطلّب جهداً في التمارين الفردية والجماعية، وراحة بدنية بعيداً من الانشغال بأيّ عمل آخر. أما ما حصل لهم فكان قاهراً بقدر الظرف القاهر الذي أوقف البطولة مع توقف حصولهم على مستحقاتهم ورواتبهم من الأندية التي جمّدت نشاطها أو تلك التي ذهبت إلى أبعد من ذلك بمراسلة وكلاء المدربين واللاعبين لإلغاء العقود الموقّعة معهم.

ومع ترقّب استئناف البطولة خلال الشهر الحالي بحسب قرار الاتّحاد، فهي خسرت بعض اللاعبين الذين وجدوا فرصةً للعب في الخارج بدلاً من البقاء في دائرة الضياع في لبنان، أمثال علي حيدر الذي توجّه للعب مع الوحدات الأردني، وهايك غبوقجيان الذي استفاد من جنسيته الأرمنية للعب في أرمينيا. لكن الأكيد أن قلّة من اللاعبين المحليين يمكنهم الاحتراف في الخارج أو إذا صح التعبير في بطولات تتمتع بمستوى عالٍ، وذلك بعكس اللاعب الأجنبي الذي لا يخسر جزاء توقف البطولة اللبنانية سوى الحماسة الجماهيرية التي تطبع المباريات، وربما حَصدُ المزيد من الخبرة في دوري يؤمّن تنافساً على مستوى عالٍ بفعل السعي الدائم لغالبية الأندية اللبنانية لاستقدام أفضل الأجانب المتاحين.

كذلك لا يمكن إغفال نقطة مهمّة وهي أن بقاء اللاعبين المحليين من دون خوض مباريات وبطولات تنافسية، سيؤثر على أدائهم في المباريات، وهي آخر مسألة تحتاج إليها اللعبة في ظلّ السعي إلى اكتشاف مواهب جديدة والاستفادة منها في مرحلة قد تكون انتقالية للبناء على قدرات جيل جديد وحمل المنتخب والأندية للظهور بموقفٍ قوي على الساحة الدولية والساحتَين الآسيوية والعربية.

تحدّي النقل التلفزيوني

وإيّاً يكن من أمر فإنّ الجمهور خسر أيضاً المتعة التي كانت مرتقبة، إذ رغم الظروف المالية الصعبة للأندية كان الكل يعلم أنه مع الوصول إلى مرحلة «الفايننال فور» فإنّ الأندية المتنافسة في هذه المرحلة لن تبخل كالعادة في استقدام أجانب بمبالغ ضخمة من أجل التتويج باللقب، وهو ما ينعكس طبعاً على الجانب الاستعراضي للمباريات وعلى حدّة المنافسة الممتعة. هذا الجانب الذي ولّد بدوره منافسةً من قبل الجماهير نفسها لملء المدرجات في المباريات المخصصة لفرقها، وهو ما جعل أيضاً كرة السلة أكثر الرياضات المرغوبة من قبل القنوات التلفزيونية ما رفع من قيمتها المالية. تلك القيمة التي لا يُستبعد أن تنخفض عند محطة استدراج العروض الخاصة بالنقل في المرّة المقبلة بفعل توقّف البطولة وتأثّر الكلّ مادياً، وبالتالي انعكاس هذا الأمر على المستوى الفني. وفي هذه النقطة تأثير كبير أيضاً على الأندية التي تحصل على ما نسبته 90% من حقوق البث التلفزيوني المجهول المصير في المرحلة اللاحقة، وخصوصاً في ظلّ الوضع الصعب للقنوات التلفزيونية والقناة الناقلة لتأمين المساحة على الهواء وكذلك للمعاناة المادية، علماً أن شركة «ألفا» للاتصالات كانت دخلت الميدان بميزانية سنوية عالية لنقل المباريات، وهي بلا شك ضمن المتضررين جراء توقّف البطولة بعدما أطلقت في الموسم الماضي محطةً خاصة لنقل المباريات مباشرة على الهواء، وقامت بحملة تسويقية كبيرة لحضّ متابعي اللعبة على الاشتراك معها انطلاقاً من التطبيق المخصّص لكرة السلة.

البطولة ستعود من جديد. هو أمرٌ لا مفرّ منه، لكن هذا الأمر يحتّم استراتيجيات وأفكاراً جديدة لنهضةٍ أصبح المجهود المطلوب لتحقيقها مضاعفاً، إذ أن جسور الثقة مطلوب مدّها بين اللاعبين والأندية وبين الأندية والداعمين وبين قسم من هؤلاء والجمهور الذي لحقت شريحة لا بأس بها منه فرقاً معيّنة لأسباب سياسية قبل أن تنزل إلى الشارع ضدّ الأفرقاء السياسيين مطالبةً بحقوقها الاجتماعية والمعيشية، لذا بات الكل يعرف أنه لا يمكن فتح أبواب المدرجات بعد الآن بتلك البساطة التي كانت في الماضي القريب.

تُعتبر خسارة اللاعبين كبيرة جداً بعد أن اعتمدوا على اللعبة وحدها (سركيس برتيسيان)

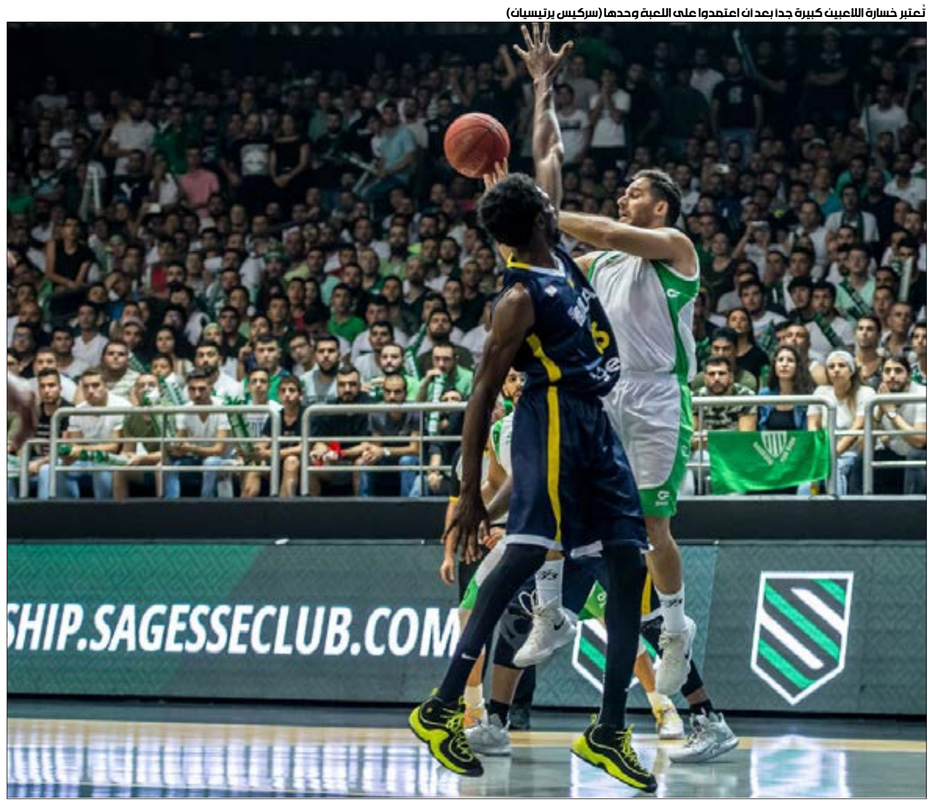

كشف مصدر رفيع في نادي النجمة أن الأمور مع اللاعب التونسي مراد الهذلي لم تُحلّ بعد، مشيراً الى أن المشكلة ليست مع اللاعب بل مع وكيله الذي يريد الحصول على استغناء اللاعب كي يوقّع مع نادٍ تونسي، في حين أن إدارة نادي النجمة تريد أن تكون المفاوضات من نادٍ الى نادٍ، حيث إنها وضعت لاعبها التونسي على لائحة البيع. أما بالنسبة إلى اللاعب الغاني إيساكا، فقد أشار المصدر النجماوي إلى أن المفاوضات لم تبدا معه بعد، في حين أن السنغالي إدريسا نيانغ أصبح قريباً من الانتقال الى نادٍ عربي على سبيل الإعارة
(عدنان الحاج علي)

استراحة

كلمات متقاطعة 3347

أفقيا

1- عمر الإنسان – خلاف الشرق – 2- عاصمة ارمينيا – ريح طيّبة – 3- مجلة فنية لبنانية – خراب – 4- يقطع الطريق بالحاجز الترابي – عاصمة كازاخستان تُعرف بنور سلطان – 5- لاعب كرة قدم سويدي حائز على جائزة الكرة الذهبية – ولد النعام – 6- إسم حمله أربعة ملوك إنكليز أشهرهم الفاتح – قلّ ماء البينوع – 7- ياتي بعدهم – قلب الثمرة – 8- طعام بابناي شهير – ذبح الحيوان – 9- للتفسير – مدينة مصرية عاصمة محافظة البحر الأحمر تشتهر بمينائها التجاري ويقصدها السوّاح لشواطئها الخلابة وأنشطتها البحرية – 10- مؤلف ومخرج وممثل لبناني راحل واحد أبرز رؤاد المسرح الكوميدي

عمودياً

1- جمهورية في أفريقيا الغربية – 2- ضد ناجح – إسم حمله عدد كبير من ملوك فرنسا – 3- ملحن مصري راحل منع الطقاطيق والتواشيح ولحنّ عدّة روايات – 4- عقوبة بإبعاد شخص خارج حدود بلاده – الجنون من العشق – 5- ضمير منفصل – بحر – اغلق الباب – 6- حرف نصب – خفية – كثرة الجلبة واللغط المؤدي الى الشرّ – 7- يشاهد مليًا – جرذ بالأجنبية – 8- منخل الدقيق والحبوب – مربط السفن على الساحل او مدينة بحرية – 9- من شرب وشبع او ضد عطشان – وعاء صغير له قفل ذو فتحة يدخرّ فيه الأطفال الدراهم – 10- من أشهر المسلسلات السورية في عالم الدراما مؤلّف من عدة أجزاء

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- يوسف الحويك – 2- سفر برلك – قر – 3- رد – رمل – ضفة – 4- مال – كر – 5- شاي – كابول – 6- جب – ربرب – بق – 7- أرخ – امرد – 8- راموس – يمام – 9- أرتين – يم – 10- شارع الحمرا

عمودياً

1- يسرا – جاروش – 2- وفد – شبرا – 3- سر – ما – خمار – 4- فبراير – ورع – 5- أرمل – باستا – 6- ل ل ل – كرم – بل – 7- حك – كابري – 8- ضرب – دميم – 9- يقف – وبَ – امر – 10- كرة القدم

3347 sudoku

	4		7	6	5	9		
6	9	3						
	1					4	6	8
9	5				2			
1		4		7		3		5
			5				9	7
2	7	6						
						6	5	1
			9	3	6			

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3346

3	6	9	8	7	1	4	5	2
8	4	5	2	9	3	1	7	6
7	2	1	6	5	4	9	3	8
4	9	8	5	3	2	7	6	1
2	5	7	1	4	6	3	8	9
6	1	3	9	8	7	2	4	5
1	8	4	7	6	9	5	2	3
9	3	6	4	2	5	8	1	7
5	7	2	3	1	8	6	9	4

مشاهير 3347

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

عالم سياسي فرنسي ومستشرق كان من المقيمين الدائمين في الشرق الأوسط لأكثر من 20 عاماً في كل من شمال افريقيا ومصر والجزائر. له «فهم الإسلام السياسي»

1+6+3+4+5 = مصباح ليلي ■ 10+7+11+2 = من آثار المعركة ■ 8+9+6 = ملك بالأجنبية

إعداد نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: كريم العراقي

غرب آسيا للشابات

لبنان على موعد مع لقب جديد

يخوض منتخب لبنان للشابّات لكرة القدم (دون 18 عاماً) اليوم الإثنين المباراة النهائية لبطولة غرب آسيا المقامة في البحرين، حين يلتقي منتخب صاحب الضيافة عند الساعة السابعة والنصف بتوقيت بيروت. وتأهل المنتخبان اللبناني والبحريني إلى النهائي بعد فوز الأول على نظيره الفلسطيني 4-2 والبحرين على الأردن 5-3 بركلات الترجيح إثر تعادلهما في الوقت الأصلي 0-0، وذلك في مباراتَي الدور النصف النهائي.

في المواجهة الأولى، سجّلت للبنان ليلي اسكندر هاتريك في الدقائق (28 و42 و45) وفرح الطيار (2+90 من ركلة جزاء)، ولفلسطين دانا بواطنة (67) وجنيفير شطارة (75).

وسيطر المنتخب الفلسطيني على مجريات اللعب في الدقائق العشر الأولى مهدّداً مرمى منافسه في أكثر من محاولة، قبل أن تسفر المحاولات اللبنانية عن افتتاح التسجيل عبر اللاعبة المتألّقة ليلى اسكندر (28) والتي سجلت هدفين آخرين (42 و45) متصدرةً ترتيب الهدّافات في البطولة (5 أهداف) حتى الآن.

ومع بداية الشوط الثاني ضغط لبنان محاولاً تعزيز النتيجة عبر فرح الطيار التي سددت كرة قوية تصدت لها برهم ببراعة، وفي الدقيقة 66، تمكّنت بواطنة من تقليص الفارق للفدائي مستغلةً خطأ من حارسة لبنان ياغي بعد إفلاتها للكرة أمام المرمى، وبعد ذلك نجحت لاعبة فلسطين شطارة بتسجيل الهدف الثاني من تسديدة قوية على مرمى لبنان.

وضغط المنتخب الفلسطيني في الدقائق الأخيرة محاولاً قلب النتيجة، لكن لبنان

حسم تأهله في الوقت بدل عن الضائع بعدما احتسب الحكم ركلة جزاء له، بعدما قامت لاعبة فلسطين سارة شخشخير بعرقلة الطيار التي نفذتها بنجاح.

وفي المباراة الثانية بين البحرين صاحب الأرض والمنتخب الأردني والتي اتّسمت بالتشويق والحضور الجماهيري الكبير، شهدت بداية الشوط الأول ضغطاً أردنياً قوياً وسيطرة على اللعب ومحاولات عدة للتسجيل تصدّت لها حارسة البحرين زهرة علي.

في المقابل، أحسن المنتخب البحريني إغلاق منطقته كما تمكن من اختراق الدفاع الأردني ولكن من دون تشكيل أي خطورة على مرماه، كما لم يحسن الأردن استغلال الفرص المتاحة للتقدم إذ سدّدت سيما الليهيق كرة قوية مرّت بمحاذاة القائم.

وتقارب الأداء في الشوط الثاني حيث تكافأت الفرص للطرفين للتقدّم مع أفضلية بحرينية خاصة، بعدما كادت اللاعبة العنود المناعي أن تفتتح التسجيل في الدقائق الأخيرة منفردة بالمرمى ومسددة الكرة قرب القائم.

وبعد انتهاء الوقت الأصلي للمباراة بالتعادل السلبي احتكم الفريقان إلى ركلات الترجيح التي منحت البحرين بطاقة التأهل إلى الدور النهائي على حساب الأردن.

لا ليغا

«ثورة» في الكرة الإسبانية
أندية القاع تخرج من دائرة الخوف

منع نادي إسبانيول منافسه برشلونة من التسديد على المرمى في الشوط الاول من اللقاء (أ ف ب)

حسن رمضان

بعد هدف المهاجم الصيني "وو لي" في مرمى نادي برشلونة، والذي انتهى موقعة «دربي كاتالونيا» في نهاية الأسبوع بنتيجة التعادل (2-2)، تشارك النادي الملكي ريال مدريد المنتشي بفوزه أمام خيتافي، صدارة الدربي الكاتالوني، والذي تنسف خلال مباراته كل المعايير وكل الفوارق الفنية ومراكز الترتيب، إلّا أن اللقاء الأخير كان يملك نتائج مغايرة عن المعتاد. برشلونة وبقيادة مهاجمه الأرجنتيني ليونيل ميسي، دخل المباراة متصدراً للدوري المحلي في حين أن القطب الكاتالاني الآخر، كان لا يزال قابعاً في المركز الأخير في سلّم ترتيب "الليغا". هي مواجهة سهلة على الورق بالنسبة إلى المدرب إرنستو فالفيردي، فالمتصدّر يحل ضيفاً ثقيلاً جداً على متذيّل الترتيب. خلال دقائق المباراة، أثبتت الوقائع عكس ذلك تماماً، وتحديداً خلال الشوط الأوّل. لم يستطع زملاء المهاجم الأوروغوايّاني لويس سواريز من تسديد ولا تسديدة واحدة على مرمى الحارس الإسباني المخضرم وحارس مرمى ريال مدريد السابق دييغو لوبيز. الفوارق الفنية اختفت خلال اللقاء، تماماً كما حدث

> باتت أندية منتصف الترتيب تتجرأ على ريال مدريد وبرشلونة بصورة واحدة

مع ليو ميسي الذي كان حاضراً غائباً خلال المباراة. من شاهد اللقاء، لم يشعر في أن المباراة كانت قد جمعت ما بين متصدّر الدوري وصاحب المركز الأخير، وهذا ما يمكن وضعه في خانة الارتقاء في الأداء الملحوظ بالنسبة إلى أندية «الليغا الإسبانية» هذا الموسم، والذي يُعتبر نتيجة لعمل جادّ في المواسم الماضية. لطالما عُرف الدوري الإسباني بتسميات ساخرة معينة، كـ«دوري توم وجيري»، او دوري ثنائي مدريد وبرشلونة، وهذا الكلام كان حقيقياً خلال المواسم القليلة الماضية، إلّا أن هذه الأوصاف بدأت تتغيّر مع الوقت، ولم تعد الليغا كما كانت في السابق.

فوز أتلتيكو مدريد بلقب الدوري الإسباني عام 2013 كان بمثابة بداية هذه الشرارة وهذه «الثورة» من قبل الأندية المتوسطة التي كان «الاتلتي» يُعد واحداً منها. المدرب القدير دييغو سيميوني كسر هذه الحواجز، وكان صاحب الكلمة الأولى في وجه كل من الثنائي التاريخي للدوري الإسباني، ريال مدريد وبرشلونة. ومنذ ذلك الحين، وحتى اليوم، تتحسّن وتتطوّر الأندية الإسبانية بصورة ملحوظة، وهذا ما تؤكّده دائماً أندية الوسط في الليغا خلال مشاركاتها المميزة في المحافل الأوروبية وخصوصاً في الدوري الأوروبي أو «يوروبا ليغ». نادي أشبيلية كتب التاريخ عندما حقق ثلاث بطولات متتالية لل«يوروبا ليغ»، تماماً كما كتبه ريال مدريد في دوري الأبطال حين حقق 4 ألقاب من آخر 6 مشاركات له في دوري الأبطال. الليغا الإسبانية هذا الموسم مختلفة تماماً، وكأنّ بها ترد على الكثير من المنتقدين ومن بينهم محبو الدوري الإنكليزي الذي يسيطر عليه ليفربول بالطول والعرض. 40 نقطة من 57 ممكنة للثنائي المنافس على لقب الليغا الإسبانية. 17 نقطة أهدرها كل من برشلونة وريال مدريد أمام منافسين لم يكونوا ليحلموا بمثل هذه الانتصارات على الثنائي الأقوى تاريخياً على المستوى المحلي. الحديث هنا عن أندية كغرناطة، ريال بيتيس، خيتافي، فالنسيا، أشبيلية، ريال سوسيداد وأتلتيك بلباو وغيرها من الأندية التي أضحت تدخل المباريات الكبيرة متفائلة بسبب ما يقوم به زملاؤها من أندية الدوري.

لا شكّ في أن هذه الحالة ستُضيف نكهة جديدة افتقدتها الليغا الإسبانية منذ سنوات، وستُعطي طعماً جديداً لدوري كان يسرح ويمرح فيه كل من الثنائي، ريال مدريد وبرشلونة. الأخير، غابت عنه النتائج الكبيرة هذا الموسم، واللعب في معقل الكامب نو لم يكن كما كان في السابق. الأندية أصبحت أكثر جرأة، وتمتلك بيدها القرار بتهديد أندية المقدّمة، وتحاول جاهدةً إثبات نفسها ومدربيها ولاعبيها خلال مواجهتها لأندية القمّة. تعادل مدريد مع أتلتيك بلباو على أرضية السانتياغو بيرنابيو، وتعادل «البلاوغرانا» في معقل إسبانيو أول من أمس، يؤكدان أن الليغا هذا الموسم ستكون مختلفة، وهذا ما سيعطيها بكل تأكيد طعماً مميزاً ومختلفاً عمّا اعتاد عليه جمهور الكرة الإسبانية تحديداً والأوروبية عموماً.

كالشيو

نابولي X إنتر
معركة الـ«هيبة» في مدينة الشمس

يحلّ نادي إنتر ميلانو الإيطالي ضيفاً ثقيلاً على نظيره نابولي، في قمة الجولة الثامنة عشرة من الدوري الإيطالي. (21:45 بتوقيت بيروت). مباراة صعبة على الطرفين، يأمل من خلالها جينارو غاتوزو تقديم أوراق اعتماده على راس العارضة الفنية للنادي الجنوبي. في حين يطمح أنطونيو كونتي لفوز جديد يبقيه على قمة الكالشيو

حسين فحص

هو الاختبار الأصعب لغاتوزو حتى الآن. المدرب الذي رحل عن فريقه السابق إي سي ميلان بعد فشله في بلوغ دوري أبطال أوروبا، يدخل لقاءه الثالث كمدرب لفريق نابولي بعد خسارة وفوز. انتصار في مباراة اليوم سيُبعد غاتوزو عن دائرة الخطر، التي لا تزال تلازمه منذ أيامه في ميلان.

بفعل النتائج السلبية المتتالية، يقبع نابولي في المركز الثامن في سلّم الترتيب. العديد من العوامل ساهمت في تراجع الفريق الجنوبي هذا الموسم، يعود أغلبها إلى المشاكل المتكررة التي حصلت بين الإدارة والمدرب السابق كارلو أنشيلوتي (مدرب إيفرتون الحالي). تدخّلات إدارية عشوائية زعزعت حينها استقرار المنظومة، وخلقت تمرّداً داخل غرف الملابس. رغم احتلاله المركز الثاني في الدوري الموسم الماضي، لم يعرف نابولي أنشيلوتي الاستقرار هذا الموسم. مع توالي النتائج السلبية، تعدّى رئيس النادي دي لورينتيس على شؤون أنشيلوتي الفنية، وفرض على اللاعبين الدخول في معسكر مغلق للعودة إلى السكة الصحيحة. شعر اللاعبون عندها بعدم الراحة، ووقف أنشيلوتي في صفهم، ثم تمرّد الجميع وعادوا إلى منازلهم من دون إذن من رئيس النادي. اعتبر دي لورينتيس حينها أن ما حدث يُعدّ بمثابة تمرّد واضح على قراراته، فقام بفرض غرامات على اللاعبين وصل بعضها إلى حدّ الحسم من رواتبهم بنسبة 50%. بعد الخروج من المعسكر المغلق، استمرّت النتائج السلبية ولم يعرف الفريق الفوز في خمس مباريات متتالية. جاء الفوز بعدها في دوري الأبطال، حين اكتسح نابولي ضيفه غينك البلجيكي برباعية نظيفة ضمنت له بطاقة التأهّل إلى دور الـ16، غير أن ذلك لم يمنع الإدارة من إقالة أنشيلوتي، ليخلفه جينارو غاتوزو. تأمّلت الإدارة من مدربها الجديد إعادة الاستقرار إلى غرفة الملابس فكان لها ما أرادت، غير أن النتائج لم تتحسّن كثيراً، أقلّه حتى اليوم. بدأ غاتوزو مشواره برفقة نابولي بخسارة مخيبة أمام بارما، جاءت في الدقيقة الأخيرة من عمر اللقاء عبر جيرفينيو (انتهى اللقاء 2-1). بتلك الخسارة، وصل نابولي إلى ثامن مبارياته من دون تحقيق أيّ فوز في الدوري، محقّقاً أسوأ انطلاقة له منذ 19 عاماً، كما كانت تلك الخسارة الرابعة توالياً على أرض الفريق في ملعب سان باولو، وهي المرة الأولى التي تحصل منذ عام 2010. حاول بعدها غاتوزو إعادة إحياء الفريق، وكان له ما أراد عندما فاز على أرض ساسولو بثنائية لهدف، محقّقاً عودة ثمينة في الدقائق الأخيرة بعد تقدّم أصحاب الأرض حتى الدقيقة 57 بهدف نظيف.

عادت الروح إلى نابولي، يظهر ذلك جلياً من خلال احتفالات اللاعبين بعد كلّ هدف، كما تحسّن انضباط اللاعبين بعض الشيء مع غاتوزو، غير أن ذلك قد لا يكون كافياً لانتزاع ثلاث نقاط أمام إنتر. كونتي القوي، والذي يُعتبر أحد أبرز الفرق المرشّحة للتتويج بلقب الدوري الإيطالي هذا الموسم.

على الجانب الآخر، يدخل متصدّر الترتيب العام إنتر ميلانو اللقاء بهدف الفوز ولا شيء غيره. بفعل الاستقرار الفني والإداري الكبيرين، إضافة إلى اكتمال منظومة الإنتر مقارنةً بصاحب الأرض (يدخل نابولي اللقاء بغيابات مؤثرة أبرزها دراييس ميرتينز وكولبيالي، بحسب الصحف الإيطالية)، يبدو رجال كونتي الأقرب إلى الفوز في المباراة. نجحت إدارة الإنتر في رهانها على كونتي. الرجل الذي أثار الجدل أينما رحل. المدرب أعاد الإنتر إلى مكانه الطبيعي بين كبار الدوري الإيطالي، بعد أن نجح في إيجاد التوليفة المناسبة بين العناصر المستقدمة وأسلوبه الفني. أداءً ثابت في أغلب مباريات الكالشيو، عادت على الإنتر بصدارة مستحقة للدوري، مناصفةً بالنقاط مع الوصيف يوفنتوس (42 نقطة لكلّ فريق).

التقى نابولي وإنتر في 40 مواجهة، فاز كلّ طرف منهما في 15 في حين حلّ التعادل في 10 مناسبات. إنتر أقوى من نابولي على الورق، غير أن السجل السيئ للنيراتزوري على ملعب السان باولو يحول دون وجود أفضلية كبيرة لفريق على حساب آخر. فقد خاض الفريقان 14 مباراة خلال آخر 10 سنوات داخل معقل نابولي، حقّق فيها هذا الأخير 8 انتصارات فيما فاز الإنتر في لقاء واحد، ليحسم التعادل 5 مواجهات أخرى. أيّ تعثر للإنتر سيمهّد الطريق لصدارة يوفنتوس، الذي يواجه اختباراً سهلاً عندما يستقبل نادي كالياري اليوم، (16:00 بتوقيت بيروت).

مباريات اليوم

بولونيا x فيورنتينا
13:30
يوفنتوس x كالياري
16:00
أتالانتا x بارما
16:00
ميلان x سامبدوريا
16:00
ليتشي x أودينيزي
19:00
نابولي x إنتر
21:45
آرسنال x ليدز يونايتد
21:56

NBA

كارتر يدخل التاريخ وخسارة قاسية لكليبرز

أصبح فينس كارتر أول لاعب يخوض منافساته في أربعة عقود مختلفة (أ ف ب)

عزز ميلووكي باكس سجّله الأفضل في دوري كرة السلة الأميركي للمحترفين هذا الموسم، بفوزه على ضيفه سان أنتونيو سبيرز (127-118)، بينما تلقى لوس أنجليس كليبرز خسارة قاسية من ضيفه ممفيس غريزليز (114-140).

وشهدت مباريات نهاية الأسبوع دخول فينس كارتر (42 عاماً) تاريخ الدوري، إذ أصبح أول لاعب يخوض منافساته في أربعة عقود مختلفة، وذلك في فوز فريقه اتلانتا هوكس على إنديانا بايسرز (116-111).

ورفع باكس رصيده في صدارة ترتيب المنطقة الشرقية إلى 32 فوزاً وخمس هزائم، بتحقيقه فوزه السادس والعشرين في آخر 28 مباراة. ويحظى ميلووكي بأفضل سجل هذا الموسم، متقدّماً على لوس أنجليس ليكرز متصدّر ترتيب المنطقة الغربية (28 فوزاً وسبع هزائم). وكعادته، كان اليوناني يانيس أنتيتوكونمبو أفضل لاعب في الموسم الماضي، الأبرز في باكس، وحقّق 32 نقطة وثماني متابعات، وقاد فريقه للإمساك بزمام المباراة بدءاً من منتصف الربع الثاني.

وتلقى سان أنتونيو خسارته العشرين في 34 مباراة، وكان ديمار ديروزن أفضل لاعب في صفوفه مع 26 نقطة وخمس تمريرات حاسمة. ويسعى ميلووكي هذا الموسم للمنافسة على لقب الدوري ومحاولة إحرازه للمرة الثانية في تاريخه والأولى منذ عام 1971.

لكنّ فريقاً آخر يطمح للمنافسة على لقب أول في تاريخه هو لوس أنجليس كليبرز، تلقى خسارته الـ12 في 37 مباراة، وذلك بسقوط قاس على أرضه أمام ممفيس الذي سيطر على المباراة بشكل كامل. ولم يتمكّن كليبرز ونجمه كواهي لينارد من وقف اندفاع لاعبي ممفيس الذين تخطّى أربعة منهم عتبة العشرين نقطة على الأقل.

ويحتلّ كليبرز المركز الرابع في المنطقة الغربية، خلف دنفر ناغتس الذي خسر على ملعب واشنطن ويزاردز (114-128)، وأمام كلّ من يوتا جاز الفائز على ضيفه مافريكس (109-96)، ودالاس مافريكس الخاسر على ملعبه أمام تشارلوت هورنتس (120-123) بعد التمديد. وأتت خسارة مافريكس رغم تحقيق نجمه السلوفيني الشاب لوكا دونشيتش «تريبل دابل» مع 39 نقطة و12 متابعة وعشر تمريرات حاسمة. وهي المرة العاشرة هذا الموسم يحقّق فيها دونشيتش (20 عاماً) «تريبل دابل» وهو رقم قياسي في تاريخ الفريق الذي يخوض معه موسمه الثاني.

> سجّل السلوفيني الشاب لوكا دونشيتش الـ«تريبل دابل» العاشر هذا الموسم

وتبادل الفريقان السيطرة على امتداد المباراة، وعاد دالاس إلى مجرياتها على رغم تأخّره بفارق 20 نقطة في الربع الثاني. وكان مافريكس قريباً من إنهاء المباراة فائزاً في وقتها الأصلي، إذ كان متقدّماً (103-101) قبل 35 ثانية من النهاية، لكن دونشيتش أضاع محاولة ثلاثية، وردّ عليه تيري روزير بسلة عادلت الأرقام عند (103-103) قبل 19 ثانية من النهاية. وفي الشوط الإضافي، لم يتمكّن دونشيتش من إنقاذ فريقه من خسارته الـ13 في 35 مباراة هذا الموسم، وحاول من خارج القوس قبل أقل من ثانية على نهاية الوقت الإضافي، دون أن يكتب لمحاولته النجاح.

وفيات

بمزيد من الرضى والتسليم، ننعى إليكم المرحوم بإذن الله تعالى الغالي
محمد بسام المصري
أشقاء الفقيد: محمد وائل ومحمد غزوان المصري
شقيقات الفقيد: لينا وريما المصري
أصهار الفقيد: بدر أكرم طرابيشي وأسامة نبيل الكزبري
نسيب الفقيد: محمد محفوظ
أبناء أشقائه: يزن وسيرين وليا المصري
أبناء شقيقاته: غيث وعمر وغزل طرابيشي وزيد وكريم وسيدرا الكزبري
وعموم آل المصري والطرابيشي والكزبري والبخاري والقطمة ومحفوظ
تقبل التعازي في DUNES CENTER في فندق راديسون بلو فردان الطابق الأول، يوم غدٍ الثلاثاء والأربعاء الواقعين في 7 و8 كانون الثاني 2020 وذلك من الساعة الثالثة من بعد الظهر لغاية الساعة السابعة مساءً.
الراضون بقضاء الله وقدره:
آل المصري وأنسباؤهم

رفعت عسيران وابنته ريم
ينعيان الزوجة الوفية والأم الحنون
زنوبا سعيد عسيران
والدها المرحوم سعيد عسيران
والدتها المرحومة نازك عبدالله عسيران
شقيقها نجيب عسيران
شقيقاتها مي زوجة المرحوم مجدت محسن عسيران
ليس زوجة المرحوم عبداللطيف منير عسيران
منى زوجة عادل قرعوني
المرحومة مهى والمرحومة ريا
توفاها الله صباح يوم الأحد الواقع فيه 5 كانون الثاني 2020
يصلى على جثمانها الطاهر ظهر اليوم الإثنين الواقع فيه 6 كانون الثاني 2020 في جبانة صيدا القوقا حيث توارى في الثرى.
تقبل التعازي يوم غد الثلاثاء الواقع فيه 7 كانون الثاني 2020، في نادي خريجي الجامعة الأميركية في بيروت، ساحة الوردية، ابتداءً من الساعة العاشرة صباحاً لغاية الساعة السادسة مساءً.
الأسفون آل عسيران وأنسباؤهم

بمزيد من الرضى والتسليم بمشيئة الله تعالى ننعى إليكم بمزيد من الأسى الغالية المرحومة
الدكتورة سامية عبد الله حمدان
زوجة المرحوم المهندس غالب علي أحمد
ولدها: المهندس سامر علي أحمد
بنتاها: المهندسة زينا والدكتورة دانيا علي أحمد زوجة الدكتور موسى منصور
أحفادها: غالب، حارث ودالیا علي أحمد، جاد وشادي الحلبي، عامر وسارة منصور
تقبل التعازي اليوم الإثنين في 6 كانون الثاني 2020 في نادي متخرجي الجامعة الأميركيّة في بيروت، الكائن في منطقة الوردية الحمرا، من الساعة العاشرة صباحاً حتى السابعة مساءً.
لفقيدتنا الغالية الرحمة والمغفرة ولكم الأجر والثواب
الأسفون: آل حمدان، آل علي أحمد، آل الحلبي، آل منصور، وعموم أهالي بلدتي حاروف والنبطية.

إعلانات رسمية

اعلان بيع عقاري بالمزاد العلني
صادر عن دائرة تنفيذ طرابلس
رقم التنفيذ: 2012/732
طالب التنفيذ: البنك اللبناني - الفرنسي ش.م.ل. وكيله المحامي محمد البابا المنفذ عليه: حسام توفيق أسوم وكيله المحامي زياد درنيقة
السند التنفيذي: عقد فتح اعتماد بالحساب الجاري مضمون بتأمين عقاري وكشوفات حساب ومبلغ الدين الباقي بقيمة 41932,23/ د.أ./ عدا الرسوم والفوائد.
تاريخ قرار الحجز: 2012/9/27 تاريخ تسجيله: 2012/10/3
تطرح الدائرة للبيع بالمزاد العلني كامل المقاسم 578/2 التل و2783/33 بساتين طرابلس وفقاً لمذكرات دفتر الشروط المنظم بتاريخ 2017/8/5 وتعديله تاريخ 2017/12/4 على القسم 578/2 التل.
موضوع الطرح: القسم 2 من العقار 578 التل مستودع سفلي مساحته 647 + 65 = 712م2.
التخمين: 356000 د.أم بدل الطرح المخفض: 192240 د.أ.
القسم 2783/33 بساتين طرابلس شقة ط 11 مدخل وصالون وطعام وجلوس و3 غرف ومطبخ وغرفة غسيل وحمامين وخلاء يعلوهم متخت وممشى ودربيتان وبلكونان وفرنده، مساحتها 190 م2.
التخمين: 190000 د.أم بدل الطرح المخفض: 102600 د.أم
مكان وزمان وشروط المزايدة: الاثنين 2020/2/17 الساعة 2:00 بعد الظهر دائرة تنفيذ طرابلس قصر العدل، غرفة الرئيس أماني فواز للراغب بالاشتراك بالمزايدة اتخاذ مقاماً له ضمن نطاق الدائرة ودفع بدل الطرح قبل مباشرة الجلسة بموجب شيك مسحوب على مصرف لبنان باسم رئيس دائرة تنفيذ طرابلس وعليه زيادة عن الثمن دفع رسوم التسجيل والدلالة.
رئيس القلم
حاتم عثمان

إعلان صادر عن القاضي العقاري الإضافي في الشمال
القاضي زينب رباب
تقدم المستدعي حنا داوود يوسف مرعب باسيل بوكالة المحامي انطوان مخلوف باستدعاء سجل بالرقم 2019/21 يطلب بموجبه تصحيح اسم المستدعي على صحيفة العقار 1140 بشتو دار عورا البترون من لاوون داوود يوسف مرعب ليصبح حنا داوود يوسف مرعب باسيل.
لمن له ملاحظات أو اعتراض ان يتقدم بها أمام القاضي المذكور.
الكاتب خالد ديب

للإعلاناتكم الرسمية
والصبوبة والوفيات
الأخبار
هاتف: 759555 ـ 01
فاكس: 759597 ـ 01

سينما

إضاءات على أفضل أفلام 2019

موسم الجوائز (1): الصراع الطبقي وأحزمة البؤس و«ألم» ألمودوفار!

دورة 2019 السينمائية منحتنا مجموعة كبيرة من الأعمال الدرامية والوثائقية والكوميدية والإثارة والمغامرات. بدءاً من اليوم حتى ليلة إعلان جوائز الأوسكار (10 شباط/ فبراير)، نستعيد معاً ـ ضمن سلسلة مقالات أسبوعية ـ أفضل إنتاجات عام 2019 بنظرنا، وبعضها مرشّح لجوائز «أكاديمية فنون وعلوم الصور المتحركة» في لوس أنجليس. وبعضها الآخر ننتظر عرضه في الصالات اللبنانية في الأسابيع المقبلة. هكذا، نصل إلى ليلة الأوسكار وقد كتبنا عن أفضل أعمال 2019، لنبدأ بعدها بالموسم السينمائي الجديد مع «مهرجان برلين» في دورته السبعين

شفيق طبارة

لم تكن 2019 عادية، بل كانت من أهم السنوات أو على الأقل أفضل من السنوات السابقة بالنسبة إلى الفن السابع. كانت سنة جميلة «سينمائياً»، مليئة بالأعمال الرائعة. وليمة للنظر والسمع والمشاعر. كلّ دورة سينمائية جديدة تقدّم للعالم عامة، والسينفيليين خاصة، رحلة فريدة مدّتها 12 شهراً مليئة بالمهرجانات، والعصبية والتوقعات والمفاجآت الكبيرة السارة، لكن أيضاً خيبات الأمل التي لا مفر منها.

حال اختتام النصف الأول من 2019، أي بعد انتهاء أهم مهرجانين عالميين هما «برلين» و«كان» (أيضاً لا يمكننا إغفال «صاندانس» الذي يُعتبر من أهم المهرجانات وأكبرها في أميركا، وهو القاعدة الأساس ونقطة انطلاق وعرض الأفلام المستقلّة سواء في الولايات المتّحدة أو باقي العالم)، يمكننا بالفعل تحديد مجموعة مختارة تصبح أفضل أفلام العام. يأتي النصف الثاني من السنة مع مهرجانات كبيرة مثل «كارلوفي فاري» في تشيكيا و«البندقية» في إيطاليا الذي يُعتبر الباب الأول لموسم الجوائز. ثم هناك موسم الأعياد حيث شركات الإنتاج في هوليوود تقدّم أفضل ما عندها من أفلام تباعاً لغاية بدء موسم الجوائز الذي ينطلق أواخر السنة، ويكمل مع جوائز الغولدن غلوب وصولاً إلى ليلة جوائز الأوسكار (10 شباط/ فبراير 2020).

دورة 2019 السينمائية منحتنا مجموعة كبيرة من الأعمال الدرامية والوثائقية والكوميدية والإثارة والمغامرات. كان هناك فيلم للجميع على الشاشة الكبيرة. حتى منصات البث (نتفليكس وأخواتها) تتنافس الآن بقوة. بدءاً من اليوم لغاية ليلة جوائز الأوسكار، سنستعيد معاً أفضل الأعمال لعام 2019. بعض الأفلام المنافسة في موسم الجوائز كتبنا عنها خلال عرضها الأول في المهرجانات، وبعضها الآخر لم نكتب عنه. من خلال هذه السلسلة، سنكتب عن أهم الأفلام التي عُرضت في المهرجانات، وننتظر عرضها في الصالات اللبنانية في الأسابيع المقبلة. هكذا، نصل إلى ليلة الأوسكار وقد كتبنا عن أفضل أفلام 2019، لنبدأ بعدها بالموسم السينمائي الجديد مع «مهرجان برلين» في دورته السبعين.

«طفيلي» ــ بونغ جون هو (كوريا الجنوبية)

الفقراء يريدون أن يصبحوا أغنياء. الأغنياء لا يريدون أن يفقدوا مكانتهم الاجتماعية. الفقراء في حالة حرب مع الفقراء. الأغنياء في حالة حرب مع الأغنياء. «طفيلي» للكوري بونغ جون هو يعمل على هذه الخيوط، يقدّم قصة من طبقات عدة. يتكلّم عن تقاسم الهوية المستحيل في الفراغ المكاني لعوالم متباعدة جغرافياً ومتناقضة نفسياً. هنا، لا يحدث صراع بين جنسين أو صراع على حسابات مصرفية ولا على الانتماء، انتماء إلى بلد أو عقيدة أو شعور. «طفيلي» يخلط البطاقات الاجتماعية ويلاحظ كارثيّتها، والنتيجة انهيار البشر في نظام رأسمالي يقسم المجتمع ما بين ثري وفقير وفوق وتحت. يخبرنا أنّ هذا النظام يدمّر النوايا والطموحات والمبادئ. نحن في العالم الحقيقي، وفي الوسط قصة عائلتين. واحدة يائسة وبائسة تعيش في قبو في أحد أحياء المدينة الفقيرة. يمتلك أفراد عائلة «طفيلي» النضال والصراع الطبقي بذكاء وذوق ساخر. ينقلنا المخرج من نوع سينمائي إلى آخر برشاقة، ومن القصة الرئيسية إلى فروعها بخفة، من دون أن يفقد فيلمه الإيقاع والتماسك. عمل كامل لا تشوبه شائبة، بدءاً من السيناريو والتكوين الهندسي للمشاهد إلى اللقطات وموسيقى بطعم البوب.

بنى بونغ جون هو فيلمه من خلال تقديم الواقع وتشويهه في الوقت نفسه. اعتمد على التشريح الدقيق للواقع الرأسمالي والفجوة بين الطبقات الاجتماعية، في توازن مثالي بين الكوميديا السوداء والدراما الاجتماعية والإثارة. إنها كوميديا دانتي، ولكن بإنسانية معاصرة.

- «طفيلي»: في الصالات بدءاً من 16 كانون الثاني (يناير) الحالي

«البؤساء» لادج لي (فرنسا)

«البؤساء» هو عنوان الرواية الشهيرة التي كتبها فيكتور هوغو عام 1962. ونظراً إلى كونها أحد أهم أعمال القرن التاسع عشر، قدّمها المخرجون مراراً في السينما في مناسبات كثيرة. لكن هذه المرة يعتبر العنوان مصدر إلهام لأحد أهم أفلام الموسم. الفيلم هو باكورة المخرج الفرنسي من أصول مالية. «البؤساء» قصة «بوليسية» مثيرة تجري في ضواحي باريس، وبالتحديد في مونفرماي (سين سان دوني) شرق العاصمة الفرنسية حيث تدور أحداث رواية هوغو. دعونا لا ننخدع بتلك البداية، حيث الفرنسيون يحتفلون ـ كجسد واحد ـ بمنتخبهم الوطني تحت العلم بجانب قوس النصر. عندما تنتهي الاحتفالات، نُعود إلى الواقع. والواقع هو أن مونفرماي في الدائرة السابعة هو غير الفرنسي من مونفرماي بغضّ النظر عن قوة الحدث الرياضي الذي يجعلهما يعتقدان عكس ذلك. مونفرماي هي ضاحية باريسية هامشية تربى فيها المخرج ويعرفها جيداً. ومثل العديد من ضواحي المدن الكبرى، لديها قوانينها الخاصة نتيجة طابعها الملىء بالتوترات التي يتقاطع فيها العديد من العوامل. ولأن المجتمع يحتاج إلى نظام، ولأنّ الدولة تهمل هذه الأماكن ولا تدير أحزمة البؤس بشكل صحيح، فإنّ العصابات المنظّمة تتصارع من أجل الهيمنة على المجال العام الهائج، إما عن طريق رشوة الشرطة أو الإرهاب أو الإتجار بالمواد غير القانونية أو بتلقين الدين بطريقة غير صحيحة... وكل هذا يؤثر على السكان، وخاصة الصغار. «البؤساء» فيلم كورالي يمثّل فيه الحي بكامله، مقتبس عن قصة حقيقية حدثت سابقاً هناك. إنها قصة الحي مع الشرطة أو بالأحرى مع ثلاثة من أفرادها. قصة يوم واحد وأكثر بقليل لثلاثة شرطيين وحي كامل. ستيفان الذي ينضم إلى لواء مكافحة الجريمة في مونفرماي، يراقب خلال يومه الأول قصصاً جديدة عليه ويحتجّ عليها، بعكس شريكيه كريس وغوادا المخضرمين اللذين يستخدمان القانون لحماية نفسيهما من المنظمات الإجرامية لا القضاء عليها. لادج لي يختار وجهة نظر غريبة عن الحي (ستيفان)، وهي أسهل طريقة لقيادة المُشاهد من أجل فهم قصة معقدة وصعبة عن مكان معاد وخطير. والنتيجة فيلم إثارة عن واقع أسود في عصرنا، في منطقة بائسة متوترة وغاضبة وعنيفة. واقع متشنّج لا يحتاج إلّا إلى شرارة لإشعال فتيل التمرّد.

يقدم المخرج، الذي يعرف بلا شك ما يتكلم عنه، قصة غير جديدة في السينما الفرنسية، لكن بقوة كبيرة. قوة تأتي في النصف الثاني من الفيلم. من المثير للاهتمام أنّ كاميرا لادج لي المحمولة باليد تتحرّك في الحي كمراقب، ما يخلق وضوحاً جغرافياً لا يبدو أبداً مربكاً ولكنه واقعي ووثائقي تقريباً.

جميلة هي الطريقة التي يخبرنا بها المخرج كلّ شيء. لا تقييم للجيد والسيئ فيها، لا تقييم اجتماعياً ولا إدانة ولا فداء ولا جريمة ولا عقاب ولا حكم. يخبرنا القصة عن الطريقة التي يعمل بها العالم. الفيلم ليس زائفاً، ولادج لي ليس مخرجاً جباناً، لديه الجرأة ليخبرنا بكلّ شيء. في النهاية وباختصار «C'est la vie» (هذه هي الحياة).

- «البؤساء»: في الصالات بدءاً من 30 كانون الثاني (يناير) الحالي

«ألم ومجد» ــ بيدرو المودوفار (إسبانيا)

لم يرغب بيدرو ألمودوفار، بصفته أحد أهم وأشهر صنّاع الأفلام في العالم ـ في كتابة سيرة ذاتية، والنظر في حياته الخاصة والعملية. لقد قدّم فيلماً على شكل سيرة ذاتية، وهي طريقة أكثر منطقية لشخص مجنون بالسينما يعاني من صداع مزمن، ويدّعي أن أفضل طريقة لقمع الصداع هي صناعة الأفلام! شريط يبدو كأنه وداع بطيء، فالمخرج العظيم البالغ 70 عاماً، فقد زخمه في أفلامه الأخيرة. أزمة كانت متوقعة. لكن مع «ألم ومجد»، عاد بقوة إلى السينما، ولو بطريقة أكثر هدوءاً. يمكن رؤية مقدار اشتياقنا لسينما بيدرو الأصيلة منذ الثانية الأولى من الفيلم، الذي يلعب فيه زميله الممثل أنطونيو بانديراس شخصية المخرج نفسه. في هذه الدراما الحزينة، لا يكشف ألمودوفار الكثير عن نفسه فحسب، بل يعالج أيضاً بلا كلل قضاياه الحياتية الأساسية. «ألم ومجد» انعكاس ذكي للمخرج، نشعر أنه بعيد قليلاً في البداية، لكن يصبح أكثر حميمية مع كل دقيقة تمرّ، حتى تظهر صورة واضحة لمخرج الأفلام سلفادور مالو (أنطونيو بانديراس). الشعر الرمادي الكامل، الملابس الملونة، حبه للسينما، حتى الشقة التي يعيش فيها، مصممة على غرار حياة المودوفار. يدخل أحد الزائرين شقة مالو للمرة الأولى، ويرى اللوحات الضخمة والمزهريات والأزهار الملونة، فيقول إنّها «مثل المتحف». سلفادور مالو مخرج كبر في العمر يعاني مشاكل جسدية: الندبة الطويلة على طول العامود الفقري، صداع نصفي، صداع عنقودي، صعوبة في البلع، اضطرابات في النوم. لهذه الأسباب لم يعد بإمكانه العمل، كما يقول، ويقبع في شقته. بصيص أمل على شكل ترميم فيلمه «نكهة» وإعادة عرضه، يقود سلفادور في رحلة إلى الماضي، حين يزور ممثله الرئيسي في الفيلم ألبرتو. إنّها المرة الأولى التي يقتل فيها سلفادور ألم الرأس والظهر، عبر أخذه في رحلة أعمق إلى ماضيه وصحوته الجنسية المثلية، والكاثوليكية الصارمة في طفولته، والتحرش الجنسي من قبل الكهنة، وشخصية الأم البارزة والحياة في مدريد، وألم انتهاء العلاقات، واكتشاف السينما.

ولكن الماضي لا يأتي فقط على شكل أحلام أو ذكريات، بل على شكل أشخاص حقيقيين ما زالوا موجودين يقابلهم. المودوفار يتذكّر كلّ شيء تقريباً، يقدّم فيلمه عن ذكريات عاشها وحياة لم يعشها. عندما يتذكر والدته، فإنها تبدو كديفا تغسل الملابس في النهر. عندما يكتشف جمال جسد الرجل للمرة الأولى كصبي صغير، يغمى عليه. إنها ذكريات حميمة لم يدخل علينا بها المودوفار. وبالطبع قد تكون بعض الذكريات حزينة، لكن يتم امتصاصها دائماً من قبل جمال الصورة.

شيئاً فشيئاً وبالتناوب بين الحاضر والماضي المتمثل في الستينيات والثمانينيات، تتم إعادة جمع حياة سلفادور. إنها قبل أي شيء لحظات حب وعاطفة سواء للأم أو للسينما أو للأصدقاء القدامى أو لغيرهم من الرجال الذين عادوا للحظات في الفيلم الذي كان يمكن أن ينجرف بسهولة إلى الميلودراما والدموع. ولكن المودوفار يعرف كيف يوازن شريطه تماماً. مع كلّ الحزن والكآبة والحب، تبقى في المقدمة إرادة الحياة. بهذه الطريقة يرتبط الحاضر والماضي عاطفياً، ويتم تجميع اللغز في شخصية سلفادور أكثر فأكثر. كلما طال أمد الفيلم، كلما زاد تعاطفنا مع هذا النجم المتعثر الذي يريد العودة إلى قديمه. هو لديه مراوغاته، جنون عظمته، متعجرف بعض الشيء ولكن سلفادور لا يغرق في الشفقة على نفسه. يتيح لنا الفيلم الانغماس في الماضي. لا تزال الألوان زاهية ومجنونة، والنظرات فيها شيء من الاشتهاء، والعناق يكاد يكون عدوانياً، والأذرع تلتف حول الجسم بحماس، والقبلات لا تزال طويلة وعميقة، فيها الكثير من التنهدات والرغبة.

«ألم ومجد» أجمل أعمال ألمودوفار منذ «فولفر». فيلم شخصي جداً... حزين، متناقض أحياناً، ولكنه في نهاية المطاف انعكاس ذاتي لقلب مخرج يؤمن بالناس على الرغم من كلّ الألم والنكسات. يبدو يفضح نفسه من خلال الخيال الذاتي والصراحة، نظرة جديدة على الماضي («العيون تتغير لا الأفلام») مع لمحات من الغد الذي يبدو أفضل.

مع كل الموضوعات المهمة والخاصة والتقنيات السردية التي يشبكها ألمودوفار في فيلمه. وعلى الرغم من الحزن والألم. إلا أن «ألم ومجد» فيه شيء من الدعابة والعبثية والكوميديا بطريقة مريحة وممتعة. عندما يواجه سلفادور مالو صعوبات في البلع، يسأله الطبيب قبل إجراء العملية بفترة وجيزة عما سيكون فيلمه القادم «دراما أو كوميديا؟»، «يمكنك أن تعرف فقط في...» يقول مالو ثم يقوم المخدر بعمله.

متى يمكننا الحكم على فيلم أو مهنة أو حياة؟ بالطبع فقط في النهاية. من خلال عدم الإجابة عن السؤال، يشير ألمودوفار إلى أن النهاية بعيدة، وأنّه أبعد ما يكون عنها. «يمكنك أن تعرف فقط في النهاية» جملة ذكية تحدد تماماً المعاناة والألم والمجد، وكيف أن النهاية تحدد كل شيء. لا تزال رحلة 2019 السينمائية طويلة، وكثيرة هي الأفلام التي سنتوقف عندها تباعاً في المقالات اللاحقة.

«ألم ومجد» هو أجمل أفلام المودوفار منذ «فولفر»

جوائز وترشيحات

● «طفيلي» حاز السعفة الذهبية في «مهرجان كان» 2019، رُشّح لجائزة أفضل فيلم أجنبي في الغولدن غلوب، وصل إلى المرحلة ما قبل النهائية لترشيحات الأوسكار كأفضل فيلم أجنبي، وينطلق عرضه في لبنان في 16 الشهر الجاري

● «البؤساء» حاز جائزة لجنة التحكيم في «مهرجان كان» 2019، رُشح لجائزة أفضل فيلم أجنبي في الغولدن غلوب، وصل إلى المرحلة ما قبل النهائية لترشيحات الأوسكار كأفضل فيلم أجنبي، وينطلق عرضه في لبنان في 30 الشهر الجاري

● «ألم ومجد» نال جائزة أفضل ممثل لأنطونيو بانديراس في «مهرجان كانّ» 2019، رُشّح لجائزة أفضل فيلم أجنبي في الغولدن غلوب، وصل إلى المرحلة ما قبل النهائية لترشيحات الأوسكار كأفضل فيلم أجنبي.

> رحلة عميقة في ماضي المودوفار وصحوته المثلية، والتحرش الجنسي من قبل الكهنة، وشخصية الأم البارزة والحياة في مدريد، واكتشاف السينما

«البؤساء» قصة «بوليسية» مثيرة تجري في ضواحي باريس

يستعرض «طفيلي» للكوري بونغ جون الصراع الطبقي بذكاء وذوق ساخر

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 6 كانون الثاني 2020 العدد 3948

لمّ شمل الشجرة الفلسطينية: هنا ولد لبنانيون ومصريون وشاميون

(علي حشيشو)

آمال خليل

تمرّ ذكرى انطلاقة الثورة الفلسطينية المسلحة الخامسة والخمسون على نمر عبيد بمذاق مختلف في أوّل أيام العام الجديد. ابن بلدة برعشيت (جنوب لبنان) المقيم في الكويت الذي أمضى حياته يسارياً ومناصراً لحقّ العودة، كان يظن أنّ انتماءه يعود إلى الجيرة مع منطقة بنت جبيل، فضلاً عن عقيدته وقيمه العربية والأممية. لكنّه اكتشف قبل مدة أنّ انتماءه إلى فلسطين هو انتماء دم أيضاً. فقد وصلته صورة عن وثيقة ولادة والده أحمد عبيد الصادرة عن دائرة الصحّة في حكومة فلسطين، وتفيد بأنه مولود عام 1943 في حيفا. كان نمر يعلم بأن والده وُلد في فلسطين ما قبل النكبة، لكنّه لم يتنبّه إلى احتمال وجود وثيقة تثبت ذلك. كل ما كان يعلمه أن جده لوالده غادر برعشيت وانتقل للإقامة والعمل في فلسطين على غرار المئات من الجنوبيين حينذاك. في حيفا افتتح محلاً لبيع الحلويات واشترى منزلاً مع زوجته الجنوبية حسيبة هزيمة. هناك، أنجب جميع أبنائه وبناته قبل أن يعود إلى الجنوب مهجّراً مع آلاف الفلسطينيين عام 1948. من لبنان، غادر أحمد عبيد للعمل في الخليج والولايات المتّحدة وليبيا. سنوات غيابه عن أسرته لم تسمح لابنه البكر نمر بالاستفسار منه أكثر عن فلسطين التي وُلد وعاش فيها لخمس سنوات قبل النكبة. أمّا والدة نمر نورا فرحات ابنة بلدة عربصاليم، فلم تخبر أطفالها عن حصة زوجها من فلسطين، بل «ربتنا على حصة أهل فلسطين منها» وفق تعبيره، خصوصاً أنها كانت ناصرية، وعلّقت صور عبد الناصر على جدران منزلها. يشعر نمر بأنّ فلسطين كافأته على حبه لها، فأخرجت تلك الوثيقة غير المتوقّعة. هكذا تواصل مع أصدقاء لمساعدته في الحصول على نسخة من الوثيقة، حيث أفادوه بأنها قد تكون في أرشيف السلطة الفلسطينية في رام الله أو في نابلس.

يرجع نمر عبيد فضل الحصول على «وسام وثيقة ولادة في فلسطين» كما يصفها، إلى جمعية «هوية» الفلسطينية التي أطلقت عام 2010. المشروع الوطني للحفاظ على جذور العائلة الفلسطينية، لم يردّ الروح إلى عبيد فحسب بل إلى مئات الفلسطينيين واللبنانيين والمصريين والأردنيين والسوريين ممّن ظهرت وثائق ولادتهم خلال لم شمل العائلة الفلسطينية. بحث السنوات العشر، أظهر كيف كانت فلسطين قبلة الدول المجاورة للإقامة والعمل والتجارة والسياحة. في حديث إلى «الأخبار»، أوضح المدير العام للجمعية ياسر قدورة بأن الهدف من المشروع هو «الإفادة من فكرة جمع العائلة الفلسطينية لتعزيز حق العودة. فلا يصبح المهجّرون من فلسطين مجرّد أرقام وأسماء، بل أشخاص لهم صور وهويات موثقة تثبت بأنهم كانوا شهوداً على النكبة». حتى الآن، أجرى فريق المشروع 450 مقابلة مع عائلات كانت تقيم في فلسطين قبل 1948، وانتقلت للإقامة في سوريا والأردن ولبنان. استندت المقابلات وجمع المعلومات إلى أرشيف ووثائق متوافرة في بريطانيا و«جامعة هارفرد» في أميركا، فضلاً عن مجموعات خاصة من الصور والوثائق الثبوتية التي لا يزال البعض يحتفظ بها. يستغرب قدّورة رفض «الأونروا» فتح أرشيفها الضخم للاجئين منذ النكبة أمام الجمعية، لافتاً إلى أن أرشيف الشعب الفلسطيني يقبع لدى العدو الإسرائيلي الذي حصل على نسخة منه خلال الانتداب البريطاني.

أفادت الجمعية من مواقع التواصل الاجتماعي لتأسيس شبكة عالمية للتواصل مع الفلسطينيين أو المولودين فيها ممن انتشروا حول العالم. على موقعها الإلكتروني، خصصت الجمعيّة باباً لشجر العائلات، حيث لكلّ بلدة وعائلة زاوية مفتوحة لمن يريد إضافة أي معلومة أو صورة عنها. وقد تم حتى الآن تسجيل 28 ألف عائلة من أصول فلسطينية. كما خصصت زاوية للمولودين في فلسطين. بحسب قدورة، كان لافتاً وجود وثائق ولادة تعود إلى عام 1943 لأبوين لبنانيين، مثل أحمد عبيد. منحت «هوية» اهتماماً خاصاً لتلك الفئة «من باب تعزيز العلاقة بين فلسطين والجوار وبين ماضيها وحاضرها»، لهذا كان قدورة هو من تواصل مع آل عبيد لإبلاغهم بالوثيقة التي تخصّهم.

تطوّر المشروع أخيراً ليشمل جمع وثائق للفلسطينيين الذين غادروا بداية القرن التاسع عشر إلى أميركا اللاتينية. وفق قدورة، فإنّ هؤلاء كانوا يحملون الهويّة العثمانية حين غادروا، وقد تبيّن من البحث في المستندات العائدة إلى قانون استعادة الجنسية الفلسطينية الذي طُبق عام 1939، بأن كثيرين منهم قدموا طلبات لاستعادة فلسطينيتهم.

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

دُودةُ إقليدس

أنا وشقيقي (شقيقي الذي أنتم أجمعين) مخلوقان متوازيان.
وُلدنا متوازيَين. نخوضُ الحياةَ متوازيين. نَحلمُ، ونسعى، ونُخفِقُ، ونَقَعُ، ونرجو، ونطلبُ النجاةَ... متوازيين.
أحياناً (أحياناً كثيراً) فيما نحنُ نمشي، قاصِدَينِ أو هاربَين، تضيقُ المسافةُ بيننا بحيثُ يصيرُ هيّناً أنْ تلمسَ أصابعُ أحدِنا أصابعَ الآخر (كما في أصابعِ «ميكل انجلو» وإصبعِ ربِّه)؛ وأحياناً (أحياناً أكثر) بما يكفي لأنْ يَستَلَّ الشقيقُ خنجرَهُ ويَغرسَهُ فيما هو يَبتسم، وفي أقلِّ مِن إغماضةِ العين، في خاصرةِ شقيقِهِ الذي يبتسم.
غداً (غداً الآنَ، غداً أمسِ وفي كلِّ أمس، غداً وفي جميع غد..) سنقعُ معاً في حفرةِ موتِنا، موتِنا الذي صنعناهُ معاً إذْ كنا متوازيين... صنعناهُ ونحنُ نَحلمُ النجاةَ ونبتسم.
سيقعُ واحدُنا فوقَ الآخر..
واحدُنا (كثيرُنا) فوقَ واحدِنا (كثيرِنا) الآخر.
سنقعُ (هكذا...) مُتَقاطعَين، مُتَشابكَين ومُتَعانِقَين،
كدودةِ ربيعٍ عاشقة
مُشتبكةٍ في أحضانِ دودةِ ربيعٍ أُخرى.
..
سامِحوه!
فَلَعلَّ «إقليدس» العظيم، وهو مِنْ أبناءِ «ما بعدَ اختراعِ الموت»،
لم يَفطنْ إلى هذه المُسَلَّمةِ الهيِّنة:
في الموتِ، تَتقاطعُ الخطوطُ المتوازية.
الموتُ يُبغِضُ الذهبَ، والهندسةَ، والمستَقيماتِ، والحصونَ، والأدمغةَ، وَ وحتى الأصابع.. الأصابعَ التي لا تعرفُ، حتى وهي ترتعشُ وتُحَيِّي، كيفَ تكسرُ التَوازي، وتُرجِعُ الإنسانَ ـ هفوةَ الخليقةِ الإنسان ـ إلى أصلِهِ الناصِعِ الحَنون: «الدُّودةْ...».

2018/8/5

منوعات

الأزمة وصلت إلى otv: نصف دوام نصف معاش

شهراً تلو آخر، يتأزّم الوضع المادي في القنوات اللبنانية، بعدما قرّرت غالبية الشاشات في الأشهر الثلاثة الأخيرة دفع نصف رواتب للموظفين بحجة الأزمة المالية ووضع البلد بشكل عام. تلك الأزمة تفاوتت بين قناة وأخرى، وراوحت بين خفض المعاشات بشكل لافت وإعطاء نصف راتب. في هذا السياق، بدأ الحديث قبل أيام قليلة عن وضع صعب تمرّ به قناة otv إثر قرارات ستتخذها الإدارة في الفترة المقبلة. تتمثل تلك القرارات في خفض ساعات العمل إلى النصف تقريباً مقابل الحصول على نصف معاش. هذه الخطوة لا يستهان بها، خاصة بالنسبة إلى فريق العمل في قسم الأخبار الذي يعاني الأمرّين في تغطية الأخبار ومتابعة الأحداث في الشارع. في المقابل، كان القائمون على otv قد دفعوا نصف راتب لموظفيهم في الأشهر الثلاثة الأخيرة، وسط دوام عمل كامل. مع العلم أن التغطية الإخبارية كانت مستمرّة بشكل مكثّف.

أبو حسن سلامة قريباً على «شاهد»: سيرة سياسيّة أم عاطفيّة؟

زكية الديراني

في آخر إطلالاتها النادرة على الشاشة، سأل نيشان في برنامجه «توأم روحي» (عُرض في الصيف الماضي على قناة Bein القطرية) ضيفته جورجينا رزق التي جلست إلى جانب زوجها وليد توفيق: «»بكل صدق. مين حبّيتي أكتر وليد أو «أبو حسن سلامة»»؟. سؤال عرّض المقدّم لانتقادات واسعة، وقوبل بانتفاضة من توفيق. أما جورجينا، فقد فضّلت الصمت بابتسامة عريضة، على اعتبار أن زوجها الأوّل علي حسن سلامة (1940 ـ 1979) اغتيل قبل أربعين عاماً، أي قبل زواجها من المغني اللبناني. حادثة أعادت إلى الواجهة علاقة الحبّ التي ربطت جورجينا بالقيادي الفلسطيني، والتي تشبه إلى حدّ ما تلك التي تتردّد في الأساطير وقصص الخيال.

يبدو أن تلك القصة ستُجسّد قريباً على الشاشة الصغيرة عبر مسلسل يحمل مبدئياً اسم «الأمير الأحمر» (مجموعة كتّاب وإخراج سامر البرقاوي) تحضّر له شركة «صبّاح إخوان»، فيما سيعرضه حصرياً تطبيق «شاهد» المنضوي تحت قناة mbc. وقد جاء اسم العمل «الأمير الأحمر» من اللقب الذي أطلقته رئيسة وزراء العدو الإسرائيلي غولدا مائير على المناضل الراحل.

كثيرة هي الأفلام والوثائقيات التي تطرّقت إلى حياة علي حسن سلامة الملقّب بـ «أبو حسن»، معظمها تناولت العمليّات العسكريّة التي قادها، أشهرها عمليّة ميونخ (1972)، وتفاصيل حادثة اغتياله في بيروت عام 1979. ولكن ما تحضّر له شركة «صبّاح» هو عمل درامي مختلف في الشكل والمضمون عمّا قدّم سابقاً. ربّما لن يتخطّى المسلسل الـ 15 حلقة نزولاً عند أجواء الأعمال

المعروضة على تطبيق «شاهد». من جهتها، تعوّل mbc على المشروع الذي سيكون بمثابة الانطلاقة الفعلية للتطبيق، بعد مسلسلات بثتها حصرياً عليه من دون أن تلقى النجاح المطلوب. في هذا الإطار، تواظب مجموعة كتّاب حالياً على كتابة العمل المستوحى من حياة «أبو حسن» الغنية بالأحداث السياسية، إلا أن التركيز سيكون على حياته الشخصية وعلاقاته العاطفية. القيادي الأشهر في «منظّمة التحرير الفلسطينية» الذي لاحقه العدوّ الإسرائيلي لسنوات قبل اغتياله، عُرف بجاذبيته وشخصيّته اللافتة. تزوّج مرتين، الأولى من الفلسطينية

نشروان شريف منصور وأنجب منها ولديه حسن وأسامة. أما زواجه الثاني فكان من جورجينا التي لفّ علاقته بها الغموض والإثارة، كما أنجبت منه ولدها الوحيد علي.

أخيراً، بدأت الشركة المنتجة وضع اللمسات الأخيرة على المسلسل فيما بقيت الشخصية التي ستلعب بطولة «الأمير الأحمر» قيد الدرس لفترة، خصوصاً لما يحمله «أبو حسن» من مواصفات وكاريزما وحنكة، إلى أن وقع نظر الشركة المنتجة على النجم السوري تيم حسن الذي يعمل مع «صبّاح» حصريّاً. هكذا، سيطلّ حسن في مشروع ربما يكون الأكثر دسامة في حياته الفنية.

في المقابل، لم يُكشف بعد عن الممثلة التي ستؤدي دور جورجينا، ولا عن لائحة أبطال المشروع الآخرين. أما حالياً، فتدور تساؤلات وإشكاليّات عدّة حول السيناريو الذي كُتب بعد سلسلة لقاءات مع أصدقاء الراحل وعائلته، فهل سيوغل في حياة «أبو حسن» وسيرته النضالية ضد الإسرائيليين، أم أنه سيكتفي بالإثارة وبمغامراته العاطفية مقابل القليل من السياسة؟

الإثنين 6 كانون الثاني 2020 العدد 87
Lundi 6 Janvier 2020 no87

الأخبار

رأس المال

استحقاقات سندات الخزينة وفوائدها في 2020 (بالليرة والدولار)

تاريخ استحقاق كل شريحة	الفائدة السنوية	القيمة السوقية	السعر الإسمي	الخسارة المحققة في نهاية 2019
آذار 2020	6,375	997,5	1200	202,5
نيسان 2020	5,8	571,9	700	128,1
حزيران 2020	6,15	484,5	600	115,5
نيسان 2021	8,25	1344,4	2092	747,6
أيار 2022	6,25	291,3	500	208,7
تشرين الأول 2022	6,1	828,9	1540	711,1
كانون الثاني 2023	6	588,1	1100	511,9
أيار 2023	6,4	267,5	500	232,5
نيسان 2024	6,65	367,5	700	332,5
تشرين الثاني 2024	6,25	277,3	538,5	261,2
كانون الأول 2024	7	130	250	120
شباط 2025	6,2	398	800	402
حزيران 2025	6,25	404	800	396
تشرين الثاني 2026	6,6	802,1	1600	797,9
آذار 2027	6,85	625	1250	625
تشرين الثاني 2027	6,75	498,6	1000	501,4
تشرين الثاني 2028	6,65	841,5	1700	858,5
آذار 2028	7	467,8	893,2	425,4
أيار 2029	6,85	500	1000	500
كانون الأول 2029	11,5	-	1500	1500
شباط 2030	6,65	696,5	1400	703,5
نيسان 2031	7	151,5	300	148,5
تشرين الثاني 2031	7,15	1250	2500	1250
آذار 2032	7	495	1000	505
أيار 2033	8,2	814,5	1500	685,5
أيار 2034	8,25	804,9	1500	695,1
تشرين الثاني 2035	7,05	292,4	600	307,6
تموز 2035	12	-	1500	1500
آذار 2037	7,25	376,2	750	373,8
المجموع		15566,9	31313,7	15746,8

الخسائر اللاحقة بسندات اليوروبوندز في السوق

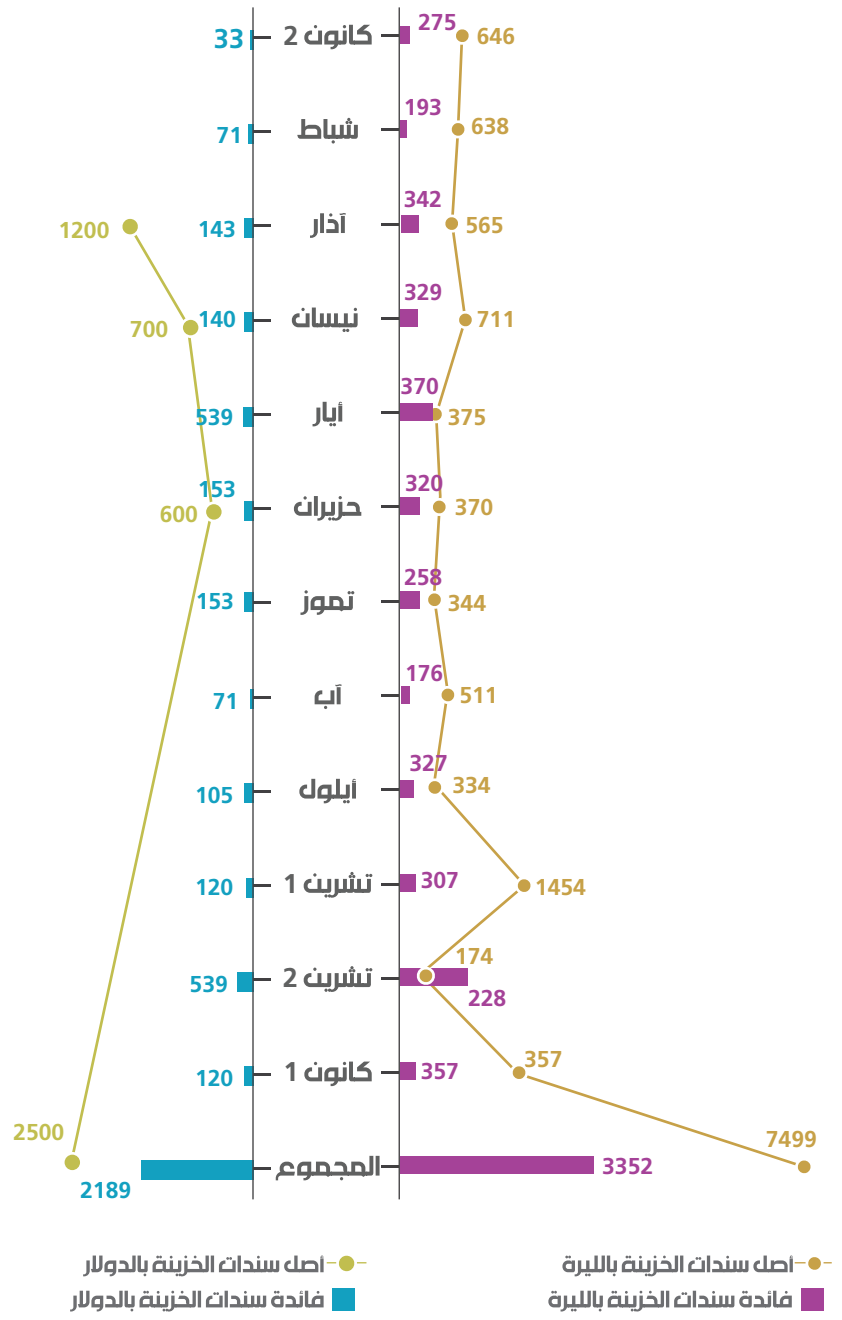

المصدر: وزارة المال وبيانات رويترز - تومبسون

في العدد

02
محمد فاعور
مصرف لبنان يخنق الاقتصاد لاحتواء نزف الدولارات

04
علي القادري
المؤسّسات المالية الدولية والمديونية والحرب

06
علي عودة
هل الوقت مناسب لإلغاء الدولرة؟

06
نقولا سركيس
الشفافية وسيلة للنهب

08
زياد الحافظ
سياسة التبعية للخارج

كارثة الركود التضخمي: الناتج يتقلّص 15%

محمد وهبة

من المقدّر أن ترتفع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 إلى 173,7%، وأن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 15% بعدما تقلّص بنسبة 4,9% في 2019. وهذه النتائج ستنجم بشكل أساسي عن تقلّص إيرادات الخزينة بقيمة 6500 مليار ليرة، إضافة إلى استحقاق فوائد ديون بقيمة 8353 مليار ليرة (5541 مليون دولار) منها 40% بالدولار. الفوائد ستأكل أكثر من 62% من الإيرادات بعدما انخفضت هذه الأخيرة بنسبة 32% مقارنة مع مشروع موازنة 2019، وبنسبة 12% مقارنة مع الإيرادات المحققة لغاية نهاية 2019. التراجع المتوقع للإيرادات ناتج عن انخفاض في قيمة المبالغ المحصّلة من ضريبتي الأرباح والأجور بعد إقفال عدد كبير من الشركات بشكل نهائي أو تقليص النفقات التشغيلية، بما يعنيه من تقليص الانتشار وصرف العمال أو خفض رواتبهم وتقليص حجم العمليات. كذلك، فإن ضريبة الفوائد على الودائع مرتبطة بمعدلات الفائدة على الودائع التي خفضها مصرف لبنان، ما سيؤدي أيضاً إلى نتائج سلبية في حاصلاتها. أيضاً، ستتراجع الرسوم الجمركية على الاستيراد وضريبة القيمة المضافة أيضاً المحصّلة على المعابر الجمركية، ومن الاستهلاك الداخلي أيضاً. وهذا التراجع ينسحب على كل بنود الإيرادات غير الضريبية، أي تلك التي تحصّلها الخزينة من كازينو لبنان ومرفأ بيروت وكتاب العدل وتحويلات وزارة الاتصالات ومصرف لبنان وسواها من مؤسسات عامة ورسوم إدارية أخرى.

هذه المؤشرات التي تم تقديرها بشكل شبه رسمي، وبعضها كشف عنه وزير المال علي حسن خليل في لجنة المال والموازنة، ستخضع لمراجعة متصلة بالتطورات التي ستحصل خلال الأسابيع المقبلة، من دون أن يكون في الأفق ما يمكن أن يجعلها إيجابية، بل قد تكون أسوأ بكثير ربطاً بالتطورات المتسارعة التي يشهدها اقتصاد لبنان، وهي في كل الأحوال تشير إلى أن لبنان بدأ يغرق في ركود تضخمي قاتل لكل النشاط الاقتصادي وتترتب عليه نتائج اجتماعية خطيرة جداً.

سبب إصابة لبنان بما يعرف بالركود التضخمي يعود إلى إجراءات التقشّف التي مارستها الحكومة في الموازنات العامة الأخيرة، وسياسة الانكماش النقدي التي ينفّذها مصرف لبنان. الاثنان حاولا إنكار وجود الأزمة، معتبرين أن معالجة العوارض الظاهرة يفتح الباب أمام استعادة الثقة بالنظام المالي واستعادة التدفقات الخارجية بالدولار، ما يتطلب تفضيل أولوية تسديد الديون على باقي النفقات، وخنق الاستيراد بشكل واسع أدّى إلى انكماش الاستهلاك وتقنين السلع الأساسية في السوق المحلية، فضلاً عن زيادة طباعة العملة المحلية والقيام بهندسات مالية لاستبدال الديون بالليرة بالعملة الأجنبية. حاكم مصرف لبنان رياض سلامة يواصل هذه السياسة عارضاً على المصارف عملية استبدال سندات الخزينة بالدولار (اليوروبوندز) القصيرة الأجل التي تحملها في محفظتها بسندات يوروبوندز طويلة الأجل من محفظته، حتى يتسنّى له تسديد استحقاقات الدين في عام 2020.

يبدو أن خطوات سلامة لا تندرج ضمن أي خطّة، بل تحرّكها ردود الفعل الكامنة في عقل المقامر في السوق المالية الذي يراهن على تغيّر الظروف ومواصلة المسار نفسه. سلامة يحمل 2900 مليار ليرة من فوائد الدين المستحق في 2020، أي ما يوازي 35% من مجمل دفعات الفوائد المستحقة، وهو يريد أن يستحوذ على باقي الدفعات حتى يتسنّى له خدمة الدائنين بطريقة لا تدفعه إلى التوفق عن السداد وتشتري له المزيد من الوقت في انتظار تبدّل الظروف، ولا تؤدي أيضاً إلى نزف المزيد من الدولارات من احتياطياته بعدما تبيّن أن نحو 23% من استحقاقات 2020 تعود إلى أجانب وتبلغ قيمتها مليار دولار. وفي الوقت نفسه يرى سلامة بأن إفلاس المصارف سيكون العقبة الأكبر أمام مواصلة هذه السياسة، لذا قرّر أن يقدّم لها المزيد من الهدايا من خلال إلغاء تطبيق المعيار المحاسبي IFRS9، وأن يؤمّن لها أرباحاً أكبر من السندات الطويلة الأجل التي ستحملها بدلاً من القصيرة الأجل، إضافة إلى مخاطر أقلّ بعدما تبيّن أن خسائر سندات اليوروبوندز المحققة فعلياً في ميزانياتها نهاية 2019 بلغت 8,2 مليارات دولار، أي ما يوازي 40% من مجمل رساميلها.

مصرف لبنان يخنق الاقتصاد لاحتواء نزف الدولارات

محمد فاعور *

يرزح الاقتصاد اللبناني تحت عدد من الضغوط، يتمثّل أهمها في العجز الصارخ في الميزان التجاري الناتج عن إدماننا على الاستيراد. ومن تبعات هذا العجز، استنزاف مخزوننا من العملة الصعبة الذي وبالتالي الحفاظ على المستوى المعيشي للمواطن والمقيم على حد سواء.

تاريخياً، كانت تحويلات المغتربين اللبنانيين تسهم إلى حدٍّ ما، في تخفيف آثار العجز. لكن منذ عام 2011، تراجعت هذه التحويلات بنسبة ملحوظة، ما دفع مصرف لبنان إلى تنفيذ هندسات مالية مثيرة للجدل في النصف الثاني من عام 2016، وذلك لاستجلاب الدولارات من الخارج في وقتٍ نحن بأمسّ الحاجة إليها. لكن خطورة هذا الأمر تكمن في كونه غير مستدام.

أما اليوم، وبعدما وصل اقتصاد البلاد إلى ما وصل إليه، وبعدما انهارت الثقة بالنظام المصرفي إلى أدنى مستوياتها في تاريخ لبنان بسبب تدابيره غير الموفّقة، كإغلاق المصارف لمدة أسبوعين في شهر تشرين الأول، ومن ثم فرض ضوابط على رأس المال بشكل استنسابي وغير قانوني، فمن المحتمل أن تنخفض تحويلات المغتربين بشكل ملحوظ في السنوات القادمة ما سيؤدّي إلى تهديد إضافيّ لليرة الهشّة أصلاً والتي يتم تسعيرها حالياً في السوق الموازية بنسبة 30% أقل من سعرها الرسمي.

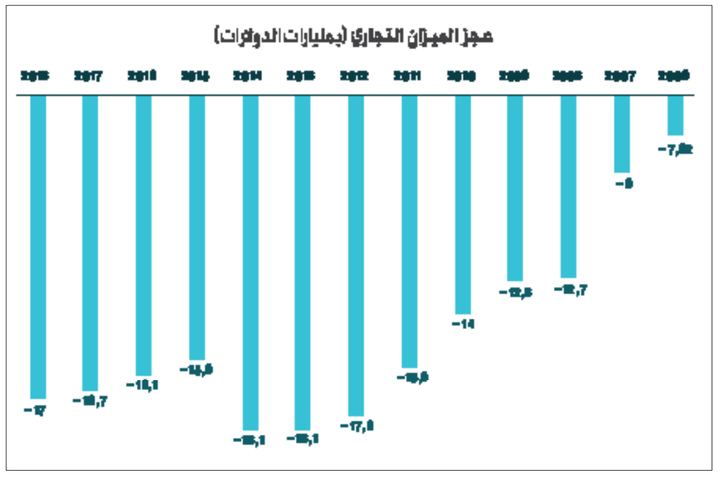

محاولات مصرف لبنان لتدارك الوضع

للحدّ من نزيف الدولار الناتج عن هذا العجز في الميزان التجاري، حاول مصرف لبنان تدارك الأزمة متّجهاً نحو خفض العجز من خلال التضييق على المستوردين، فاوقف ضخّ الدولارات في السوق وجعل فتح الاعتمادات المخصّصة للاستيراد أمراً شبه مستحيل للسلع غير الأساسية، ما دفع المستوردين نحو السوق الموازية للحصول على الدولار بسعر يفوق السعر الرسمي بنسبة 30%. وبالفعل، أظهر تقرير بنك عوده الأسبوعي انخفاضاً ملحوظاً في مستوى الاستيراد بلغ 24% اعتباراً من تشرين الأول 2019 ما يعني تقليص العجز التجاري.

تنطوي مثل هذه الاستراتيجية على كلفة اقتصادية واجتماعية كبيرة، تقع على كاهل المواطن. إذ يمكننا ملاحظة مؤشرات الانكماش الاقتصادي المتمثّل في صرف العمال وخفض الرواتب وتهديد الاف الشركات بالإغلاق. وبما أن معظم ما نستهلكه مستورداً، فقد ارتفعت أسعار غالبية السلع والخدمات بنسبة الثلث أو ما يزيد، حتى الضروري منها، ما يُنذر ببوادر ركود تضخمي.

وفي مواجهة ارتفاع الأسعار وانخفاض الدخل، وزيادة معدلات البطالة وانخفاض قيمة العملة الهشّة التي تتعرّض لمزيد من التهديد بسبب عجز الميزان التجاري، وتناقص احتياطات الدولار، صارت هناك حاجة إلى مقاربة مختلفة لإدارة هذه الأزمة. ينبغي أن تتضمّن هذه المقاربة توازناً بين الحاجة إلى خفض العجز التجاري والحاجة إلى توفير السلع الضرورية. إذ يجب إعطاء الأولوية لاستيراد السلع الضرورية (وإن كان على حساب السلع الأخرى). ورغم أن مصرف لبنان حدّد استثناءات متعلّقة باستيراد الوقود والقمح والأدوية، فإنّها لائحة ضيقة للغاية ويتوجّب توسيعها لتشمل سلّة من السلع التي تضمن العيش الكريم، إضافة إلى المواد الأولية، ومن الممكن إجراء تعديلات على هذه السلة بشكل دوري لإدخال سلع جديدة أو استبعاد أخرى تبعاً للحاجة.

> **الطرق المُتاحة لتامين السلع الاساسية والسيطرة على تدهور الميزان التجاري ان تقوم شراكة بين الحكومة ومصرف لبنان والمصارف المحلية بالإضافة إلى البلدان المانحة، من اجل إنشاء مصرف للتجارة كالذي أُنشئ في العراق بعد الغزو الاميركي**

تاسيس مصرف للتجارة كآلية حل

من الطرق المُتاحة لتامين السلع الأساسية مع السيطرة على التدهور في الميزان التجاري، هو أن تقوم شراكة بين الحكومة ومصرف لبنان والمصارف المحليّة بالإضافة إلى البلدان المانحة، من أجل إنشاء مصرف للتجارة كالذي أُنشئ في العراق بعد الغزو الأميركي في عام 2003. وهذا يسهّل التحكّم بتمويل عمليات الاستيراد وجمعها تحت سقف واحد ما يحدّ من نزف الدولارات من نظامنا المالي.

ويهدف توضيح البات عمل هذا المصرف، سنفترض أن سعر صرف الليرة انخفض إلى 1800 ليرة للدولار الواحد. وستكون مهام المصرف المخصّص للتجارة على النحو الآتي:

- حماية استيراد الأساسيات والمواد الخام من تقلّبات سعر الليرة مقابل الدولار عبر ضمان شراء هذه السلع بسعر صرف أقل من سعر السوق (على سبيل المثال 1515 ليرة للدولار وهو السعر القديم لليرة قبل خفض قيمتها)، وتوفير خطوط ائتمان تفضيلية. ويعدّ هذا الأمر نوعاً من الدعم لسلة السلع التي اقترحناها أعلاه. بينما سيكون سعر الـ1800 ليرة مقابل الدولار للسلع الأخرى غير الضرورية، إضافة إلى فرض رسوم على استيرادها للحدّ من الاستيراد غير الضروري. ويجب أن تتناسب هذه الرسوم مع أهمية أو ضرورة السلع المستوردة مع مراعاة توافر بدائل محلّية الصنع من عدمها. يمكن وضع رسوم مرتفعة على كلّ منتج يتوافر بديل محليّ منه، وكذلك على الكماليات كالسيارات الفخمة. ويمكن جدولة هذه الرسوم بطرق تسمح لنا بتغطية، ولو جزئية، لكلفة دعم السلع الضرورية. بهذه الطريقة يمكننا، على الأقل، حماية الأسر المنخفضة الدخل من آثار انخفاض قيمة العملة.
- إدارة العجز التجاري من خلال استخدام نفس الأدوات المذكورة أعلاه، وبصورة رئيسية عبر انخفاض قيمة الليرة، وتحديد الرسوم على السلع، بالإضافة إلى خطوط الائتمان التي تختلف أفضليتها مع الأهمية النسبية لكلّ سلعة مستوردة. وبهذه الطريقة، وبدلاً من التضييق العشوائي على استيراد كلّ السلع، كما هو الحال اليوم، يمكن التركيز على الحدّ من استيراد كميات كبيرة من السلع غير الضرورية، مع الحفاظ على التدفقات الضرورية للسلع الأساسية بمعدلات ملائمة طالما لم تتوفّر بدائل محلية.
- دعم الصناعات التصديرية والصناعات التي تُغني عن الاستيراد. ويتمّ ذلك من خلال توفير خطوط ائتمانية ورسوم معاملات تفضيلية، وحتى توفير اعتمادات بالدولار على سعر الصرف القديم. ويمكن مراجعة قيمة هذا الدعم بمرور الوقت مع تطوّر هذه الصناعات ونضوج إمكانياتها، ومع بزوغ صناعات محليّة واعدة مستقبلاً.

في ظروف طبيعية، لا أحبّذ السياسات المركزيّة في أيّ نشاط اقتصادي، أو تدخّل واسع للدولة فيه. لكن الظروف الحالية تعد استثنائية وتتطلّب أساليب غير عادية من أجل تخطّي هذه المرحلة. أمّا لاحقاً، ومع تعافي الاقتصاد، تقلّ الحاجة إلى مثل هذه الأساليب ويصبح بإمكاننا عندها العودة إلى الأساليب الأكثر تقليدية لإدارة الاقتصاد.

* زميل باحث في التمويل والمصارف - جامعة كلية دبلن

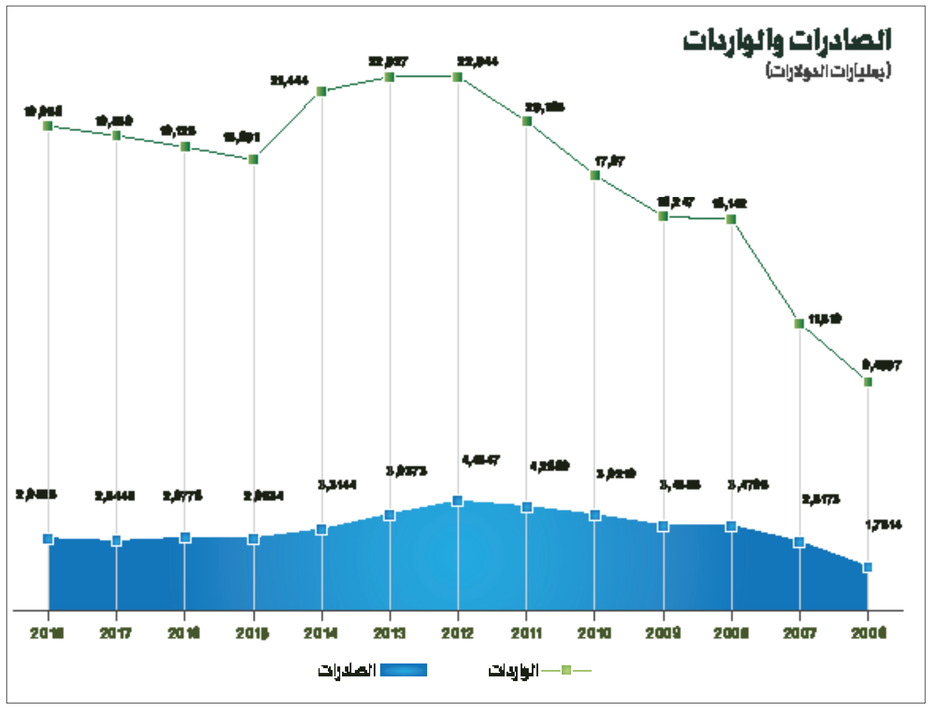

مؤشر

الأزمة تضرب القطاع العقاري: انتعاش مرحليّ لا يعكس الـمسار الانحداريّ

بدأت علامات الأزمة بالظهور منذ 2011 وأوّل عوارضها بدا واضحاً في القطاع العقاري الذي شهد ركوداً كبيراً في عمليات البيع والشراء وهبوطاً حاداً في الأسعار التي يطلبها التجّار. ومع دخول البلاد في مرحلة الإنهيار المالي الواضح في السنة الماضية، بدأت مؤشّرات هذا القطاع تسجّل أسوأ نتائج على مستوى قيمة وعدد عمليات البيع والشراء وعلى مستوى رخص البناء الجديدة.

بحسب الإحصاءات الصادرة عن المديريّة العامّة للشؤون العقاريّة لغاية شهر تشرين الثاني 2019، انخفض عدد عمليّات شراء العقارات بنسبة 19% ليبلغ 44,163 عمليّة في نهاية تشرين الثاني 2019. كذلك شهدت قيمة العمليّات انخفاضاً بنسبة 21% لتبلغ 5,7 مليار دولار في نهاية تشرين الثاني 2019. وجاءت هذه النتائج رغم محاولات المصارف إقناع المودعين باستعمال ودائعهم لشراء عقارات يملكها أصحاب حسابات مدينة لديها. بهذه الطريقة كانت المصارف تحاول تحصيل ديونها من الزبائن والتخفيف من ضغوط كبار المودعين عبر تأمين مخرج مناسب لودائعهم المحجوزة لديها.

بدورها، كانت مؤشّرات قطاع البناء تسجّل أسوأ أرقامها. بحسب الأرقام الصادرة عن نقابة المهندسين، انخفض عدد رخص البناء لغاية شهر تشرين الثاني من عام 2019 بنسبة 19% ليبلغ 10,354 رخصة، وتقلّص متوسّط المساحات المرخّصة بنسبة 32% بين الفترتَين.

تأتي هذه النتائج كنتيجة حتميّة لطبيعة النموذج الاقتصادي القائم والسياسات التي أنتجته. فلغاية عام 2011 كان النظام المالي اللبناني يستفيد من فوائض كبيرة في ميزان المدفوعات، مكّنته من تضخيم سيولة المصارف. هذه الأخيرة استعملت جزءاً من هذه السيولة في تمويل وإعادة تمويل الدين العام، واستعملت جزءاً آخر لمواكبة وتمويل الطفرة في القطاع العقاري سواء من خلال القروض السكنيّة والقروض الأخرى الممنوحة لصالح أنشطة الاستثمار العقاري، مستفيدة مما يسمى «رزم الدعم» التي قدّمها مصرف لبنان، والتي كانت تشجّع هذا النمط من التوظيفات. أسهم هذا النمط في إغراق فئات واسعة من الشباب اللبناني في القروض السكنيّة طويلة الأجل وسط غياب سياسات إسكانية شاملة ومتوازنة.

ومع بدء أزمة تناقص التحويلات الخارجيّة خلال السنوات الماضية، اضطر مصرف لبنان إلى التوقّف عن توفير رزم الدعم التي كان يقدّمها، خصوصاً أن السيولة باللليرة اللبنانيّة التي كان يضخّها من خلال القروض السكنيّة، كانت تتحوّل إلى طلب على الدولار الأميركي. ولم يكن منطقياً ضخّ السيولة بالدولار في إطار قروض مشابهة فيما كان مصرف لبنان يعمل على امتصاص هذه السيولة لتعزيز الاحتياطات بالعملات الأجنبية لديه. وفي الوقت نفسه، تراجعت تسليفات المصارف للقطاع الخاص، ومنها تلك التي تُوظّف في الأنشطة العقاريّة، بعدما باتت هندسات مصرف لبنان المرتفعة العوائد أكثر إغراءً للمصارف من إقراض القطاع الخاص. وأخيراً، أدّى تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المزيد من الضغوط على القطاع العقاري، خصوصاً أن 93,3% من هذه الاستثمارات كانت تتّجه عادةً إلى أنشطة تتعلّق بالتملّك العقاري.

أدّت هذه العوامل مجتمعة، إلى الأزمة التي يشهدها القطاع العقاري اليوم. لكنّ يبدو أن هذه التداعيات ستعقّد بدورها أزمة القطاع المالي نفسه. فصندوق النقد الدولي حذّر سابقاً من مخاطر انكشاف المصارف اللبنانيّة على مخاطر القطاع العقاري، خصوصاً أنّ 90% من القروض المصرفيّة الممنوحة مرتبطة بالقطاع العقاري، إمّا بشكل مباشر من خلال القروض السكنيّة والقروض الممنوحة للمطوّرين العقاريين، أو بشكل غير مباشر من خلال القروض المرتبطة بضمانات عقاريّة. والتأزّم الحالي في السوق العقارية يعني ببساطة، انخفاض قيمة الضمانات العقاريّة التي تحتفظ بها المصارف مقابل قروضها، بالإضافة إلى ارتفاع نسب التعثّر في القروض التي منحتها المصارف سابقاً لتجّار البناء والعقارات.

في النتيجة، من المؤكّد أن التأزّم سيستمر في القطاع العقاري خلال الفترة المقبلة مع غياب أيّ حلول في الأفق للانهيار المالي الذي تشهده البلاد. وإن كان هذا الأمر لم يظهر بشكل واضح في الشهرَين الأخيرين من عام 2019 بعدما لجأ بعض المودعين إلى تهريب أموالهم من المصارف عبر شراء أراض وعقارات مبنية، ما أدّى عملياً إلى بعض الانتعاش في عمليات البيع والشراء من دون أن يكون قادراً على عكس المسار الانحداري الذي سيظهر في عمليات التطوير العقاري والديون العقارية. والأهم من ذلك كلّه، أن هناك حاجة ماسّة لسياسة إسكان متكاملة تعيد هيكلة القطاع بأسره وفقاً لحاجات المقيمين وخصوصاً الشباب منهم وربط مسألة الحقّ بالسكن بالدخل وشطوره بعيداً عن صيغ إغراق الشباب بالقروض السكنيّة الطويلة الأجل التي كرّستها وشجّعت عليها السياسات النقديّة السابقة.

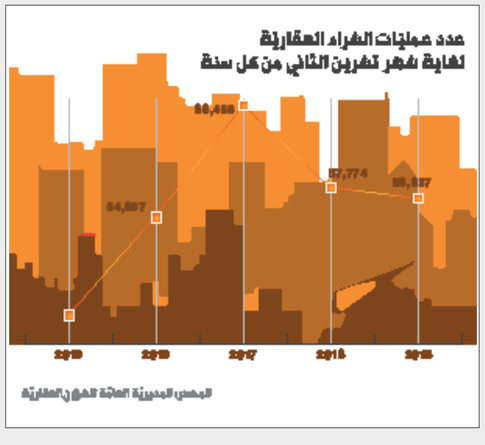

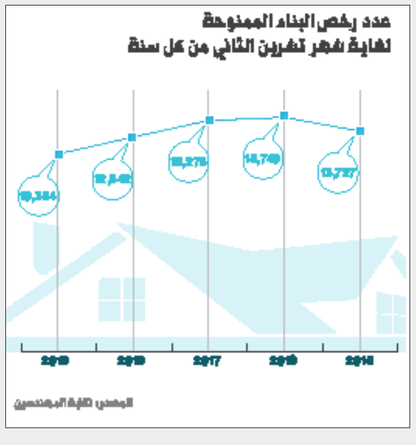

هل الوقت مناسب لإلغاء الدولرة في لبنان؟

علي عودة *

فجأة، أدرك الجميع مساوئ الدولرة في لبنان، وبدأ الحديث عن ضرورة وضع حدّ لها، وذلك عبر تحويل الودائع ـ ولو قسرياً ـ من الدولار إلى الليرة. إن هذا الإجراء الذي تُطلق عليه تسمية إلغاء الدولرة (de-dollarization) هو من أخطر وأعقد الإجراءات التي يمكن اتخاذها بسبب تداعياتها الطويلة الأجل على النمو الاقتصادي والتضخم وسعر الصرف والثقة بالسياسات النقدية والمصارف، وذلك بمعزل عن الجوانب القانونية لهذا الإجراء. وبعد أكثر من ثلاثة عقود من التعايش مع الدولرة المالية في لبنان (أي دولرة الودائع والقروض المصرفية) بل وحتى اعتمادها كسياسة ثابتة من قبل السلطات النقدية والمصارف نفسها، وبنتيجة عدم تمكن المصارف من إعادة الودائع بالدولار عند استحقاقها للمودعين ضمن الظروف الحالية، بدأ التداول باقتراح تحويل قسري للودائع بالعملات الأجنبية إلى الليرة ودفعها بالليرة عند الاستحقاق.

عملياً، القيام بهذه العملية اليوم، في ظل الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية الراهنة، سيؤدي من دون شكّ إلى تفاقم المشكلة بدلاً من حلها، وامتدادها على المدى الطويل. فاستراتيجية إلغاء الدولرة (خاصة القسري منها)، تُعدّ إحدى أكثر القضايا إثارة للجدل حول العالم، علماً بأن دولاً عدة نفذتها ودفعت ثمناً باهظاً لهذا القرار ثم تراجعت عنها لاحقاً.

إلغاء الدولرة ينعكس على صعيدي الاقتصادي الجزئي (microeconomic) والاقتصادي الكلي (macroeconomic). بالنسبة إلى الأول، فإن إلغاء دولرة الودائع من دون إلغاء دولرة القروض قد ينفع المصارف، إلا أنه سيؤدي إلى خلل وعدم تطابق (mismatch) هائل في ميزانيات الأسر والشركات، لأن الجزء الأكبر من قروضهم بالدولار أيضاً كما هي غالبية ودائعهم بالدولار أيضاً (68%). القروض السكنية والصناعية والشخصية والسيارات وبطاقات الائتمان الدائنة، وحسابات التأمين، وحسابات الادخار، والتعليم وغيرها، كلها مقومة بالدولار، ونسبة دولرتها تصل إلى 70%. لذا، يجب إلغاء الدولرة من جانبَي الودائع والقروض العائدة للأسر والشركات في الوقت نفسه. هل تقبل المصارف بذلك؟ لو افترضنا إن هذه الخطوة قد تُعدل إلى حدّ ما ـ وبشكل عام ـ ميزانيات المقترضين من قطاعي الأسر والأعمال، إلا أن الفائدة على القروض تبقى مشكلة تستوجب المعالجة؛ فما هي معدلات الفائدة التي ستفرض على القروض بعد تحويلها من الدولار إلى الليرة؟ هل تبقى المعدلات المعمول بها سابقاً، أي الفائدة التي كانت على القروض بالدولار، سارية المفعول، أم تخضع "لإعادة تسعير" على أساس معدلات الفائدة الرائجة على الليرة والتي هي أعلى من الفائدة على الدولار؟ بلا شكّ، سيتم رفع الفوائد على هذه القروض تلقائياً، ما يؤدي إلى ارتفاع عبء الفوائد على الأسر والشركات. وهناك مشكلة أخرى: ماذا عن ودائع غير المقيمين التي تصل نسبة الدولرة فيها إلى 90%، فهل يجري تحويلها إلى الليرة كذلك؟ إذا كان هناك تمييز بين المودعين المقيمين وغير المقيمين، فمن المرجح ألا يدخل سنت واحد إلى لبنان مجدداً، سيكون الأمر كارثياً، بكل معنى الكلمة، على غير المقيمين من المودعين، لأن المطلوبات في ميزانياتهم (القروض) هي بالعملات الأجنبية كلياً.

على صعيد الاقتصادي الكلي، هناك متطلبات وأسبقيات (pre-requisites) للبدء بإجراءات إلغاء الدولرة (de-dollarization) ليست متوافرة اليوم إطلاقاً ولا يمكن تأمينها في المدى المنظور. فجميع المؤشرات الاقتصادية الكلية تشير إلى مدى سوء الأوضاع الاقتصادية وعدم استقرارها. التقديرات تشير إلى انكماش الاقتصاد اللبناني خلال 2020 (على الأقل) نتيجة السياسات التقشفية التي اعتمدتها الحكومة وتراجع التجارة الخارجية وتوقف التدفقات المالية الواردة والركود العميق في النشاط الاقتصادي، فضلاً عن نشوء سعر صرف موازٍ للدولار يفوق السعر الرسمي بنحو الثلث، ما أدّى فوراً إلى ارتفاع الأسعار بنسبة 1,4% في شهر تشرين الأول 2019 و1,9% خلال تشرين الثاني بحسب مؤشر أسعار المستهلك الصادر عن إدارة الإحصاء المركزي. كذلك، يتوقع أن يتفاقم التضخم بشكل كبير خلال عام 2020 بالإضافة إلى عجز في موازنة الحكومة لا يقل عن 10% من الناتج المحلي الإجمالي، ودين عام تفوق نسبته 160% من هذا الناتج، وعجز في الحساب الجاري يصعب تحديده، إلا أنه قد لا يقل عن 25% من الناتج.

في ظل هذا المشهد، إن إلغاء الدولرة القسري سيؤدي إلى عواقب سلبية جداً على الاقتصاد الكلّي. ومع التراجع الكبير في الثقة بالمصارف، فإن أول العواقب انعدامها كلياً، والمزيد من انحسار التعامل مع المصارف لسنوات، أي ما ينعكس كارثة على قطاعات الوساطة المالية والاقتصاد. هناك أمثلة عديدة في هذا المجال، منها تجربة البيرو. ففي عام 1985 قررت حكومة البيرو إلغاء الدولرة عن طريق التحويل القسري للودائع بالعملات الأجنبية إلى العملة المحلية وسط أجواء اقتصادية سيئة. أدّت هذه السياسة إلى نتائج عكسية تماماً، وتراجع نشاط الوساطة المالية بشكل كبير، وما إن رفعت الحكومة القيود على التحويل إلى الخارج حتى هربت رؤوس الأموال، ثم عادت دولرة الودائع إلى الارتفاع لتصل إلى 80% عام 1990 (مقابل 60% في عام 1985)، مع تضخّم في ذلك العام بلغ 2775%. بعد هذه التجربة المؤلمة، غيّرت الحكومة البيروفية بشكل جذري استراتيجيتها وبدأت منذ 2001 بالتركيز على تحقيق استقرار في الاقتصاد الكلّي عبر خلق فائض في الموازنة وخفض الدين العام بشكل كبير والحفاظ على استقرار الأسعار عبر نظام استهداف التضخم. كل ذلك أدى إلى ارتفاع كبير في قيمة العملة البيروفية بين عامَي 2003 و2011. واستكملت سياسة الاستقرار الاقتصادي الكلي بقرارات تنظيمية احترازية (prudential regulations) للتعامل مع مخاطر العملة الأجنبية لدى المصارف بشكل أفضل، وتطوير سوق الأوراق المالية بالعملة المحلية، بنتيجة ذلك، انخفضت دولرة الودائع إلى 50% في نهاية عام 2008. بمعنى آخر، إن الاستقرار الاقتصادي الكلّي كان المحرّك الرئيسي لتحقيق أهداف؛ من بينها خفض الدولرة وتطوير أسواق رأس المال المحلية، فيما شكّلت التدابير الاحترازية أداة مكمّلة.

> **إلغاء الدولرة القسري سيؤدي إلى عواقب سلبية جداً على الاقتصاد الكلّي. ومع التراجع الكبير في الثقة بالمصارف**

مثال آخر هو ما قام به الكيان الإسرائيلي في الحدّ من الدولرة خلال تسعينيات القرن الماضي معتمداً على إجراءات استقرار الاقتصاد الكلي وإعادة الثقة بالاقتصاد وتحقيق المزيد من اليقين بشأن التطورات المستقبلية. وترافق ذلك مع اعتماد سياسة استهداف التضخم، الأمر الذي ساهم في تحقيق الصدقية للسياسات النقدية، وبالتالي في استقرار الأسعار.

في المقابل، تبنّت الأرجنتين سياسة خفض معدلات الدولرة بشكل قسري، ما أدّى إلى كارثة اقتصادية ومالية. ففي عام 2001، كانت الأرجنتين (مثل لبنان اليوم) تعاني من انكماش اقتصادي وعجز توأم (في الموازنة العامة وفي الحساب الجاري) ودين عام مرتفع وتراجع في قيمة العملة المحلية (البيزو). فجأة، وفي ظل كل ذلك، اتخذت الحكومة قراراً بتحويل قسري للودائع بالعملات الأجنبية إلى البيزو، ما أدى إلى تعميق الانكماش الاقتصادي من 4,4% في 2001 إلى 10,9% في 2002، وتحوّل التضخم من -1,5% إلى +40,9%، وارتفاع الدين العام من 40,9% من الناتج المحلي الإجمالي إلى 152,2%، مع هروب كبير لرؤوس الأموال إلى الخارج. وفي ما بعد اضطرت الأرجنتين إلى السماح مجدداً بالدولرة.

خلاصة هذه التجارب الدولية تشير إلى أن أطر السياسات النقدية وأسعار الصرف الموثوق بها، والتضخم المنخفض والمستقر، ووجود أسواق مالية محلية عميقة ومتطورة، هي عناصر أساسية في أي استراتيجية لإلغاء أو خفض الدولرة. وعند اتخاذ هذا القرار، يحتاج صانعو السياسات إلى التفكير في التسلسل الصحيح للإجراءات، وكذلك المخاطر الناجمة عن عدم الاستقرار المالي المحتمل و/أو هروب رؤوس الأموال. ولا يمكن اعتبار التدابير الاحترازية إلا كأدوات تكميلية وليست رئيسية. وإجمالاً، تتمثّل الطريقة الأكثر استدامة لخفض الدولرة في تحقيق ـ ومن ثم الحفاظ على ـ استقرار الاقتصاد الكلّي وإبقاء التضخم منخفضاً ومستقراً، وتحسين وضعية الحساب الجاري، وتحقيق فائض في الموازنة العامة (ما يجعل السندات الحكومية أكثر جاذبية ويخفض تكلفة الاقتراض)، وعن طريق إجراء إصلاحات هيكلية ومؤسسية تساعد على الوصول إلى نمو اقتصادي مرتفع ومستدام. كما يجب التحول تدريجياً نحو أسعار صرف أكثر مرونة، وإجراءات لجعل العملة المحلية أكثر جاذبية، وبناء الثقة في صدقية صنع السياسة النقدية.

رغم المساوئ العديدة للدولرة (ومنها تعقيد السياسة النقدية وتقليل فعاليتها، وزيادة تقلّب الطلب على النقود، وجعل التضخم أكثر حساسية للصدمات النقدية، وتقليل سيطرة السلطات النقدية على عرض النقود وغيرها)، إلا أن الوقت ليس مناسباً لاتخاذ القرار بإلغائها في لبنان، ولا تتوافر متطلباته حالياً. كما لا يمكن الرهان على ما يُسمى "الكابيتال كونترول" لمنع هروب الأموال إلى الخارج بعد التحويل القسري للودائع. فبمجرد فتح المجال أمام التحويل (ولو بعد حين) ستهرب تلك الأموال. إن اختيار الوقت الملائم واعتماد التسلسل الصحيح للإجراءات والسياسات هو ضروري، إذ يجب أولاً السعي إلى إعادة الاستقرار الاقتصادي وضبط عجزَي الموازنة والحساب الجاري والدين العام، والتطوير الفعلي والحقيقي والجدي للأسواق المالية المحلية وتوسيعها وتعميقها. وبعد كل ذلك، يمكن البدء بالتحول تدريجياً من نظام استهداف سعر الصرف إلى نظام استهداف التضخم. وبما أن لبنان يعتمد نظام سعر صرف قليل المرونة، يجب البدء بالتوسع التدريجي في نطاق سعر الصرف الرسمي، والعمل على إدارة السيولة المصرفية بشكل أكثر كفاءة، وتحسين آلية التحويل النقدي من خلال أسعار سياسة (policy rates) أكثر فعالية. كما أن شفافية أكثر لسياسات البنك المركزي هي ضرورية لبناء ثقة الجمهور في صدقية صنع السياسة النقدية. يمكن أن يُضاف إلى كل ذلك مبادرات أخرى مثل فرض متطلبات احتياطي أعلى على ودائع العملات الأجنبية ومكافأة ودائع العملات المحلية بمتطلبات احتياطي أدنى.

* أستاذ في الجامعة اللبنانية

عندما تصبح الشفافية وسيلة للنهب

نقولا سركيس

ما فتئت الأصوات تتعالى للمطالبة بضرورة تأمين الشفافية في استثمار الثروة الموعودة من البترول والغاز، كما تسارعت الجهود الرامية إلى سنّ قوانين جديدة لحماية هذه الشفافية والتي أدّت حتى الآن إلى استصدار قانون حول حق الوصول إلى المعلومات عام 2017، وقانون يستهدف مكافحة الفساد في حزيران 2019، في انتظار إنشاء هيئة خاصة لمكافحة الفساد، ومن دون أن ننسى قانون مكافحة الإثراء غير المشروع. ورافق ذلك كله تأسيس العديد من الجمعيات التي منحت لنفسها صفة وحقّ تمثيل المجتمع المدني بأسره في الدفاع عن الشفافية والسهر على ممارستها (ولكن من الآن فصاعداً) في كل ما يتعلق بالأنشطة الخاصة بصناعة البترول والغاز. ناهيك عن التأكيد وتكرار المشكلة منذ ما يقارب ثلاثة أعوام على «نيّة» السلطات المختصة أن تجعل لبنان «أول بلد، لا بل البلد الوحيد في العالم الذي يفكّر بتقديم طلب انتماء إلى منظمة مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية Extractive Industries Transperency International، EITI ـ وذلك قبل أن يصبح بلداً منتجاً، وحتى قبل التأكد من وجود البترول والغاز تحت مياهه أو اراضيه.

من البديهي طبعاً، أنه لا بدّ من اللجوء إلى كل الوسائل الممكنة، كالشفافية وغيرها، لدرء خطر امتداد وباء الرشوة والفساد إلى صناعة البترول والغاز الناشئة، وخاصة في لبنان حيث أصبح الفساد سبباً رئيسياً في جرّ البلاد إلى شفير الإفلاس والانهيار الاقتصادي. إلا أنه لا بد أيضاً، لوضع الأمور في نصابها وإلقاء الضوء على الأهداف الحقيقية لحملة التطبيل والتزمير الراهنة حول الشفافية، من التذكير بالحقائق الآتية:

ـ أولاً: لم يكن أحد يسمع الأصوات التي ارتفعت فجأة للمناداة بالشفافية بعد موافقة حكومة سعد الحريري، في بدء أول جلسة عقدتها في 4 كانون الثاني 2017، على مشروع المرسوم 2017/43 الذي أحيط بالسريّة للنحو ثلاثة أعوام، بعد امتناع حكومة تمام سلام عن الموافقة عليه. السبب أن المرسوم المذكور يتضمن أحكاماً تشكّل تزويراً للمبادئ الأساسية التي قام عليها القانون البترولي 2010/132، وتشلّ دور الدولة المحوري في الأنشطة البترولية، إلى جانب شروط استثمار هي الأسوأ في العالم لم ولا يقبل بها أي بلد من البلدان الأكثر جهلاً وتأخراً، وفي طليعتها الشروط المالية، بما فيها مكوّنات دخل الدولة المرتقب التي حددها المرسوم المذكور كما يأتي: رسوم مساحات رمزية، وإتاوة (Royalty) تتراوح بين 5% و12% للبترول ولا تتجاوز 4% فقط لا غير من قيمة الإنتاج بالنسبة إلى الغاز، أي أقل من ثلث نسبة الـ 12,5% المطبقة في إسرائيل ومعظم بلدان العالم، وضريبة دخل على أرباح الشركات حدّدها القانون بـ 20%، مقابل معدل 26% في البلدان الأخرى. زد على ذلك أن المرسوم المشؤوم لا يأتي على ذكر العلاوات التي تتقاضاها عادة الدول المنتجة عند توقيع اتفاقيات الإنتاج وعندما يبلغ الإنتاج مستويات معينة. وهذا كله يعني تعرض لبنان لخسائر تقدر بمليارات الدولارات.

انطلاقاً من هذه المعطيات، يتضح أن الدخل الذي يمكن أن يأمله لبنان لن يتجاوز في أفضل الحالات 47% من أرباح الشركات العاملة خلال السنوات الأولى من الإنتاج، مقابل حصة 65 - 85% تتقاضاها الدول التي تطبق نظام تقاسم الإنتاج، أي النظام الذي نصّ عليه القانون 2010/132 والذي تم تزويره بالمرسوم 43 حيث تجرأ بعض موظفي هيئة إدارة البترول على إدخال المادة الرقم 5 التي تنصّ على أنه لن يكون للدولة مشاركة في دورة التراخيص الأولى! وما زال الوضع معلّقاً بالنسبة إلى الدورة الثانية وما يليها.

ـ ثانياً: إن المنادين، الحديثي العهد، بضرورة الشفافية، لا يشيرون لا من قريب ولا من بعيد إلى مساوئ ومخاطر شروط الاستثمار التعسية الواردة في المرسوم 43. كأنهم يعتبرون أن كل شروط هذا المرسوم وعوراته أصبحت أمراً واقعاً لا مفرّ منه ولا بدّ من التسليم به، ولا مجال لتصحيحه. بتعبير آخر، إن الشفافية المطلوبة، بنظر هؤلاء، تترجم عملياً عبر التأكد من أنّ كل ما يحصل في صناعة البترول والغاز في المستقبل من الضروري أن يأتي مطابقاً للشروط الكارثية التي حدّدها موظفو هيئة البترول التابعين لوزير الطاقة وفق نصائح مستشارين أجانب ليس واضحاً لحساب من يعملون، بما فيها النصائح التي قضت بطرد الدولة من الأنشطة البترولية وبعدم إنشاء شركة وطنية مقابل الموافقة على دخل لا يتجاوز 47% من الأرباح. هذه النظرة الرعناء، لمفهوم الشفافية تجتزئ المشهد الأساسي، وهي تمثّل عملية تحايل وتضليل للتعتيم على التدابير التي اتخذت، حتى الآن، بهدف شلّ الدولة وتمهيد الطريق أمام بعض المصالح الخاصة لنهب البترول والغاز. أضف إلى ذلك أن بعض الذين استيقظوا أخيراً للمطالبة بالشفافية يدّعون التعاون مع منظمة «أعلن عما تدفع» (Pay What You Declare)، ويتعامون عن كون المنظمة المذكورة تعنى بتثبيت الشفافية بعد انطلاق الإنتاج عبر إجراء مقارنة بين ما تدفعه الشركات والدخل الذي يعلنه المسؤولون في الدولة المضيفة.

وبات معروفاً أن «الدخل البترولي» الوحيد الحاصل في لبنان، يعود لحصته من أرباح الشركات التي أجرت المسوحات الجيولوجية وباعت نتائجها (Data) قبل بضع سنوات بقيمة تفوق 200 مليون دولار. والأصوات التي انبرت أخيراً للمطالبة بالشفافية، فاتها حتى الآن التساؤل عن مصير هذا المبلغ وعن طريقة تقاسمه بين الشركات المعنية والمسؤولين الحكوميين والسماسرة.

أما في لبنان، فقد اتسمت التدابير المتخذة بالتكتم المطلق، ما دفع النائب محمد قباني، رئيس لجنة الطاقة والمياه آنذاك، إلى القول في المجلس النيابي: «إن أسوأ ما تمتاز به مسيرة البترول في لبنان هو السريّة». سريّة «معيبة ومخجلة» كما قال، لأنها حالت دون تمكين أعضاء لجنة الطاقة من الاطلاع على مشروع مرسوم تطبيقي صاغوه بأنفسهم. حتى الآن، لم يحاسب كل من وقف وراء المادة 5 من المرسوم 43 التي طردت الدولة اللبنانية برمتها من المشاركة، علماً بأن مشروع إنشاء الشركة الوطنية لا يزال يتعثر في المجلس النيابي، فضلاً عن المنادين بضرورة الالتزام بالشفافية أو المدّعين بتطبيق النموذج البترولي النرويجي!

وأغرب ما في الأمر أن الجيولوجي النرويجي من أصل عراقي فاروق القاسم، الذي ادى، ولا يزال، دوراً رئيسياً في توجيه سياسة البترول والغاز في لبنان، كان المستشار الوحيد الذي خرج من الظلّ حتى الآن ليدافع، في مقال نشره في جريدة «الأخبار» بتاريخ 13 كانون الثاني 2018، عن كل جوانب هذه السياسة، ناصحاً اللبنانيين بعدم المشاركة في الأنشطة البترولية والتخلي عن فكرة إنشاء شركة بترول وطنية قبل اكتشاف البترول والغاز بكميات تكفي للإنتاج لعشرين عاماً على الأقل، بعكس ما فعلته النرويج وغيرها من أكثر من 70 دولة في العالم أنشأت شركات بترول وطنية تمثّل الدولة في عمليات الإنتاج وغيرها، وأصبحت بمثابة العمود الفقري لاقتصادات الدول المنتجة العربية وغيرها.

الأغرب من ذلك أن ما كتبه القاسم في المقال المشار إليه في «الأخبار» لا ينافض الواقع فحسب، بل يناقض أيضاً ما كتبه هو نفسه في كتابه «النموذج النرويجي: إدارة المصادر البترولية» الذي نشره في الكويت عام 2010 ليفسر كيف طبقت النرويج نظام المشاركة: «بدأت الشركة الوطنية ستاتويل تشارك في كل الرقع بنسبة لم تقلّ عن 50% من الحصص. بالإضافة الى ذلك، كان بإمكان الشركة أن ترفع حصّتها إلى ما بين 70% و80% وفقاً لحجم الاكتشاف. وفي كل الاتفاقات، كانت ستاتويل في ذلك الوقت محمولة (carried) من قبل الشركات الأخرى طوال فترة التنقيب. ويعني هذا أن الشركات الأخرى كانت تدفع حصة ستاتويل من تكاليف التنقيب، على أمل استرجاعها في حالة تحقيق الإنتاج» (صفحة 51).

> **إن الادعاء بتطبيق «النموذج البترولي النرويجي» كان ولا يزال وسيلة اخرى للغش**

ربما نسي المستشار المذكور ما كتبه بنفسه، إذ قال في مقاله في «الأخبار»: إن التجربة النرويجية كانت ولا تزال مبنية على نظام الامتياز بعد تحويرات وتطويرات مهمة حتى قبل نهاية القرن الماضي. كلامه هذا صحيح بالنسبة إلى القرن الحالي، إلا أنه يناقض ويتكتّم عما كانت تفعله النرويج «قبل نهاية القرن الماضي» حين كانت في وضع يشبه الوضع الحالي في لبنان وتلبّي الحاجة لمشاركة الشركات الأجنبية لاكتساب الخبرة اللازمة وتطوير شركتها الوطنية. أما محاولة إخفاء هذا الواقع على اللبنانيين فهي نوع موصوف من الغش والتضليل.

هذا ما حمل تدوة العمل الوطني التي أسّسها الرئيس سليم الحص على توجيه كتاب مفتوح إلى وزيرة خارجية النرويج للاستفهام عما إذا كانت السلطات النرويجية المختصة على علم بما كتبه فاروق القاسم، وبالدور المؤذي الذي يقوم به، مع التذكير بالمناصب العالية التي سبق أن احتلّها في إدارة البترول النرويجية. دور مؤذٍ لسمعة النرويج الرائدة في هذا المجال، فضلاً عن كونه دوراً كارثياً بالنسبة إلى لبنان. مع الإشارة إلى أن كتاب الاستفسار الذي صاغته ندوة العمل الوطني تم توجيهه الى السلطة النرويجية المختصة عبر مستشارها القانوني، المحامي الفرنسي وليام بوردون، مؤسس ورئيس منظمة Sherpa المختصّة بمكافحة الفساد على الصعيد العالمي.

في انتظار جواب الحكومة النرويجية، يمكن القول إن الإدعاء بتطبيق النموذج البترولي النرويجي ليس سوى أحد أساليب التضليل المتّبعة لإلهاء اللبنانيين ونهب ثرواتهم الموعودة. أساليب ستؤدي إذا استمرّت إلى أكبر عملية فساد وهدر للثروة الوطنية في تاريخ الجمهورية اللبنانية.

المؤسّسات المالية الدولية والمديونية والحرب *

علي القادري **

كثيراً ما يقال إن دور صندوق النقد تغيّر مع أزمة الذهب والدولار، حين فكّ الرئيس الأميركي الأسبق ريتشارد نيكسون ارتباطهما عام 1971، وأصبحت لدينا حقبة ما قبل 1971 وما بعدها. لكن مسألة ابتعاد الدولار عن وزنه بالذهب لم تكن مسألة جديدة. فعلياً، كان الدولار هو العملة الكونية عام 1919 حين كانت أوروبا منهارة بعد الحرب العالمية الأولى، وكان الذهب مسعّراً بستة دولارات للأونصة حينها، لكنه قفز إلى 30 دولاراً للأونصة مع الحرب العالمية الثانية، ومع ولادة مؤسّسات البريتون وودز، أي البنك الدولي الذي الاشتراكية وغير الاشتراكية، كان هنالك نوع من المراقبة على حسابات رأس المال (Capital Account). وطبعاً كان حساب التبادل التجاري منوطاً بسعر صرف ثابت. بالتالي كان لدى الدول نوع من السيادة على سياساتها المالية والضرائبية من جهة بسبب تقييد لحساب رأس المال، ومن جهة أخرى قدرةً على تثبيت سعر

> **الاقتصاد الرأسمالي الاحتكاري المنقّد أو المموّل (Financialized) يعتمد على قطاع مصرفي ومالي متضخّم**

الصرف مع الخارج بشكل مستقلّ. والسياسة الأهم هنا لم تكن السياسة المالية، فهذه غير ذات نفع في تلك الحالة، إنما السياسة الضريبية بما في ذلك الاستثمار والإنفاق العام. وهذا يختلف جذرياً عن ظروفنا الحالية حيث اعتلت السياسة المالية سدة السياسات العامة من خلال تحريك سعر الفائدة. وعلى هذا الأساس بُنيت مؤسسات بريتون وودز، فالصندوق يدعم تثبيت سعر الصرف من أجل تسهيل التبادل التجاري الدولي، والبنك الدولي يدعم الجانب النقدي من خلال تأمين القروض لمشاريع مختلفة.

يجب ألا ننسى أن تلك الفترة شهدت نهوضاً ما بعد الحرب العالمية الثانية. كان من الطبيعي أن تشهد نهضة اقتصادية إثر الدمار الحاصل بسبب ضخّ الأموال من أجل إعادة البناء والإعمار في الفترة ما بعد الحرب، وكانت هناك طفرة اقتصادية في كل العالم، لذلك فإن الفترة ما بين عامي 1945 و1975 تُسمى الزمن الذهبي للرأسمالية، وفترة ما بعد عام 1975 مع تسارع تحرير الأسواق تُسمى الزمن الرصاصي، في إشارة إلى انخفاض معدلات النمو. ما جعل هذه الطفرة ممكنة هي السياسات الوطنية الأكثر ارتباطاً بعملية التحكم بالحسابات التجارية والمالية. فالسياسات الكينزية التي تبنتها مؤسسات بريتون وودز هي التي سبّبت النمو السريع في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ومن المهم أن نتذكر أيضاً أنه في ظل كبح حساب رأس المال، يصبح الإنفاق والاستثمار ركيزة سياسة تدخل الدولة، ما يعني أن الاستثمار الاجتماعي والإنتاجي يتربّع على سدة السياسات، الأمر الذي حدث عكسه تماماً في ظل النيوليبرالية، حيث الموالة تجتذب الإنتاج الطويل الأمد وتفضل الربوع ذات المردود السريع. أحد الأسباب التي يُعزى إليها التحول منتصف السبعينيات نحو الموالة (Financialization) هو أزمة النفط عام 1973، حيث يقال إن العالم شهد أزمة عرض للنفط أدت إلى ارتفاع سعره، وهو ما تسرب إلى كل المنتجات الأخرى فأدى إلى زيادة في الأسعار. حدث ذلك خلال انتكاسة رأسمالية أيضاً، وترافقت مع هذه الانتكاسة حالة التضخم. يعني أن الدول ستستدين بأسعار فائدة عالية جداً لسد العجز. أسعار الفائدة في الغرب في ذلك الوقت وصلت إلى 13% وأحياناً إلى 18%. كانت تلك بداية الموالة، ما يعني تباعاً ازدياداً في الأرباح المالية على عكس الأرباح الإنتاجية.

كثيرًا ما يلام العرب في هذه الأزمة على اعتبار أنهم رفعوا سعر النفط لمحاربة «إسرائيل»، لكن ما حدث على الأرجح هو أن الغرب استغل ارتفاع سعر النفط واستخدمه كحصان طروادة من أجل الدفع نحو الموالة وزيادة أسعار الفوائد، فلم تكن هناك فعلاً أزمة عرض في ذلك الوقت. في فترة ما قبل عام 1973، كان سعر الفائدة متدنياً جداً ولم تكن الديون بالضرورة عبئاً، بالعكس كانت عاملاً إيجابياً تجاه النمو. فلنتذكر أن مديونية الدولة هي أحد أهم أركان النمو الاقتصادي، إلا إذا كانت بفوائد عالية تكبح قدرة الدولة على الاستثمار العام. لكن حين تنخفض أسعار الفوائد وخدمة الدين معدلات النمو، فمعنى ذلك أن قدرة الدولة على السداد ستأتي من عملية تسييل مواردها، أي أنها لن تكتفي بزيادة جمع الضرائب، بل ستبيع البشر والحجر بأسعار بخسة من أجل سداد الدين. عملية التسييل هذه، عدا أنها تختزل الإنسان وتكاليفه في الدورة الاجتماعية، هي بحد ذاتها عملية إنتاج مربحة جداً. من هنا بدأ تحكم النقد والمديونية بعملية الإنتاج بشكل أكبر بكثير من قبل، وخُلق نوع من الهيبة الصنمية للديون، إذ بدأنا نسمع أننا «لا يمكننا فعل شيء لأن لدينا ديناً يجب سداده». وبعد سقوط الاتحاد السوفياتي، باتت القوة الأيديولوجية هي الدافع من أجل باتت القوة الأيديولوجية هي الدافع من أجل إنهاء أتعاب نفسي بالعمل في مصنع حين يمكنني أن أتعب نفسي بالعمل في مصنع حين يمكنني برأس المال نفسه شراء أسهم في البورصة أو سندات خزينة وأربح أكثر بكثير؟ طريقة التفكير هذه مرتبطة بالسياسات الكلية التي يفرضها صندوق النقد والبنك الدولي. هذا يتم من خلال سياسة مالية تثبّت سعر الصرف بالدولار، وتمد القطاع المُصارِف بالسيولة كي ترفع من ائتمان الأصول، ومن ثم تبيع الأصول ويستخرج مردودها إلى الخارج دولار مدعوم بسياسة بنك مركزي، وهذه الأخيرة مدعومة بالضريبة على العمال العاديين. صحيح أن عامة الناس تستفيد من تثبيت الأسعار الأساسية للسلع، لكن التقشف وزيادة الضرائب يعنيان انخفاض حصة الأجور الكلية من الناتج الاجتماعي.

بالطبع، هم لا يقولون إننا نسعى لتدمير إنتاجكم، بل يقولون إن الحل في التحرر، أي تحرير حساب رأس المال، ما يمكّن البعض من إخراج مليارات الدولارات من بلده وإيداعها في حسابات خارجية بدعم من قدرات البلد الإنتاجية. هذا يعني أن جزءاً من الثروة الداخلية التي تأتي من عمل الناس وصحتهم ومستقبل أولادهم يتم امتصاصه وتصديره إلى الخارج بمجرد تحرير رأس المال. وسعر الفائدة في الأردن عالٍ جداً مقارنة بالأسعار العالمية لأنه في ظل حساب مفتوح لرأس المال، أي تخفيض لسعر الفائدة يعني تخفيضاً للربحية، ما سيسحب الأموال إلى الخارج. وفي ظل الفائدة المرتفعة (على الدين العام الداخلي ما يحدث هو سلب لأرزاق الناس وتقليص للرقعة النقدية وانكماش في الطلب، أي التقشف. لو نظرنا إلى جداول منظمة العمل الدولية لحصة العمال، أي الأجور، من الناتج القومي الإجمالي في الأردن أو في أي دولة عربية خلال الثلاثين سنة الماضية، سنرى شيئاً صاعقاً جداً، فقد انخفضت هذه الحصة في بعض البلدان من 50% إلى 25% في أدنى نسبة منذ عام 1980.

هذا التنقيد وتسييل القدرات الإنتاجية الداخلية حوّل الرأسمالي المنتج إلى كمبرادوري مموّل يحول أمواله إلى الخارج. لم تعد مصلحته إذاً تتمثل في أن يأتيه العامل نشيطًا وبصحة جيدة، أو في أن يستطيع هذا العامل شراء السلع التي ينتجها الرأسمالي، فمصالحه الطبقية باتت مرتبطة بالإمبريالية الممولة. نتيجة ذلك كانت حالة من التسييل الطبقي العالمي، أي أن البرجوازية الحاكمة أصبحت واحدة. الشيوعيون يقولون دومًا إنهم أمميون، لكن الحقيقة أن الرأسماليين هم الأمميون اليوم.

وفي ظل غياب الأيديولوجية البديلة، فعلياً ليست لدينا خيارات. من يختار هو الفاعل التاريخي القوي، يشن حرباً أو لا يشن، يُقرض أو لا يقرض، يرفع سعر الفائدة أو لا يرفع، ثم نتعامل نحن مع النتائج فيما نحن ندفع من إراداتنا وأعمارنا. العملية مأساوية فهي في الأخير عملية تحكمية صرفة: الإمبريالية هي علاقة اجتماعية دولية تدميرية، والتحكم بالأردن وأمثالها من الدول أمر ضروري لإنتاجية هذه العلاقة الاجتماعية. للتحكم غاية، ألا وهي تثبيت سلطة رأس المال كعلاقة اجتماعية. هذا ما نعنيه بـ«أولوية السياسة». فالأرباح المالية الاقتصادية ضرورية لرأس المال، لكنه الأشد ضرورةً هو أن يتحكم بالسلطة ويفرض إيديولوجيته لإعادة إنتاج ذاته. هذا يعني أيضًا أن المال رمز للقيمة، والقيمة هذه ما هي إلا قدرات المجتمع الإنتاجية الأقل كلفةً. الإمبريالية تنتج من خلال الحرب، والحرب عملية إنتاج عالمية الربحية، ليس لأنها تيسر أمور منتجي الأسلحة. فهذا أقل ما في الحسبان. بل لأن دورة الحرب مترابطة مع الربح المالي، لأنها توسع المديونية وتحرك رأس المال، والأهم من ذلك أنها تقتلنا للناس وفرضها للتقشف تزيد من فائض القيمة بتخفيض مدى الأعمار. بالتالي فإن تجويع وتطويع الشعب الأردني لا يستهدفانه وحده، بل لهما انعكاسات أوسع بكثير على شعوب المنطقة.

لذا، فالمكسب الرئيسي لمؤسسات بريتون وودز ومن يرعاها هو التحكم. والتحكم نوعان: التحكم بالمكان من خلال السلطة التنفيذية الفعلية، والتحكم بالزمن؛ وهذا تحكم أيديولوجي تفرضه إملاءات المؤسسات المالية التي تضغط من أجل تكثيف العمل في ساعات أقل وتكثيف الحياة في زمن أقل. فالإنتاجية ليست فردية، وإنما اجتماعية، فالفرد المجرد غير موجود. ما هو موجود وينتج بتوسط الفرد هو المجتمع الذي أنتج الفرد. والتحكم بالزمن يأتي لتكثيف الإنتاج بأقل كلفة من المُنتج الحقيقي، أي المجتمع من خلال دورته الحياتية. التحكم بالزمن إذًا حلبةٌ للصراع.

ما نحتاج إليه اليوم هو ثورة على المفاهيم، ومنها مفهوم الدين. ديون بلدان مثل اليونان أو لبنان مستحيل أن يتم سدادها؛ الدين يخلق لِيُخدم. وديون الدولة ليست مثل ديوني ودَيْونك، فالدولة لا تموت. أساساً في الاقتصاد الكلي، التوسع الاقتصادي القومي مبنيّ على المديونية، بالتالي لا توجد دولة من دون دين. الدولة تستدين حتى تتوسع، وعليها أن تكون قادرة على إصدار الائتمان حتى تفعل ذلك بفوائد معقولة، ومن الأفضل أن تكون مصارف التمويل مملوكة للدولة، كما في الصين مثلًا. لكن حين تقترض من صندوق النقد، ما يحدث أنك تسحب من ميزانيتك وإنفاقك لخدمة الدين، أي تسحب أموالًا من السوق لتحتفظ بالعملة الأجنبية، ما سيؤدي إلى تخفيض الائتمان وحينها لن تستطيع الاقتراض لفتح مشروع مثلًا. هذا يعني أن لدينا انكماشاً مالياً أو نقدياً من جهة، وانكماشاً ضريبياً من جهة أخرى، إذاً فالسياستان الاقتصاديتان الأساسيتان في الدولة ليستا بيدك، بل بيد الصندوق الذي بوسعه أن يملي عليك كم تدفع ومتى.

لذلك، قد تكون العملة التي تستعملها عملتك المحلية، لكنها في الحقيقة دولار. كل شيء مُدولَر لأنك فعلياً لا تمتلك السيادة على عملتك ولا تستطيع أن تخلق رقعة نقدية حتى تتوسع فيها اقتصادياً. فكما قلنا سابقًا، التوسع يتطلب أن تستدين وتشغّل هذه الأموال التي خلقها البنك لك، لكن إن لم تستطع كدولة إصدار الديون والتحكم بها لأنك مدين للخارج، لن تتمكن من التوسع وستستمر في سلب أرزاق الناس من أجل خدمة الديون. في الأردن وفي لبنان، معظم الديون جاءت لخدمة ديون أخرى، ما يعني خلق دورة اقتصادية يستمر فيها الدين بالزيادة. لذا، ليس فقط أن الدين لا يمكن سداده، بل ليس في مصلحتهم أن يتم سداده.

> **المكسب الرئيسي لمؤسسات بريتون وودز ومن يرعاها هو التحكم. والتحكم نوعان: التحكم بالمكان من خلال السلطة التنفيذية الفعلية، والتحكم بالزمن**

*تنشر بالاتفاق مع موقع «حبر». الالكتروني، الذي أجرى المقابلة مع القادري ضمن ملف نُشر تحت عنوان: "الأردن وصندوق النقد الدولي: ثلاثون عاماً من الإصلاحات" www.7iber.com. وقد أجرى المقابلة الزميلان دعاء علي و شاكر جرّار

**مفكر اقتصادي لبناني، باحث رئيسي في جامعة سنغافورة الوطنية. عمل القادري باحثاً زائراً في كلية لندن للاقتصاد، في قسم التنمية الدولية ثم في «مختبر البحوث المتقدّمة حول الاقتصاد العالمي» في الكلية ذاتها. كما عمل في المكتب الإقليمي للأمم المتحدة لغرب آسيا، مؤلفاً العديد من التقارير المتعلقة بالتنمية في المنطقة العربية. وصدر له كتب «تفكيك الاشتراكيّة العربيّة»، و«تحديات التنمية وحلولها بعد الربيع العربي»، و«التنمية العربيّة المحتجزة». في كتاباته، يركز القادري على مسألة التراكم الرأسمالي عبر الدمار والهدر والعسكرة، منظراً أن الحروب الإمبريالية في المنطقة العربية ليست مجرد محاولات للسيطرة الاستراتيجية على النفط والنفوذ، بل هي في حد ذاتها شكل من أشكال إنتاج الربح.

داريو كاستيليوس المكسيك

قراءات

كتب عام 2019 [2]

مايكل روبرتس

للباحث جون ويكس كتابٌ لا يلتزم بالأرثوذوكسية الماركسية، وهو الذي كان ينشر تحليلات ماركسية متمكّنة للرأسمالية في سنوات الثمانينيات. في كتابه الجديد، "وهم الدَّين: أن نعيش ضمن قدراتنا ومغالطات أخرى" يحاول ويكس أن يوجّه ضربة قاضية إلى الحجج الاقتصادية حول ضرورة سياسات التقشّف. ولكنه، في الوقت ذاته، يعتمد النظرة الكينزية التي تقول بأن مسبّب الأزمات في الرأسمالية هو "نقصٌ في الطلب الفعلي". يقول ويكس إنه من الممكن التغلب على مشكلة قلّة الطّلب أو تجنبها عبر الإنفاق الحكومي، وأن هذا ما جعل الرأسمالية تعمل بشكلٍ كفوء في الستينيات من القرن العشرين. أي أننا لو قمنا ببساطة بالتخلي عن سياسات التقشف، وعدنا الى النمط الكينزي من "إدارة الطلب" عبر الحكومة، فسيكون كل شيء على ما يرام. ولكن النظرية الماركسية وتاريخ الأزمات في الرأسمالية المعاصرة يختلفان بشكلٍ كبير مع هذه الرؤية.

تتكرر هذه الرغبة في وضع ماركس في المربع نفسه مع كينز في كتاب جايمس كروتي الجديد "كينز ضدّ الرأسمالية: حجّة كينز الاقتصادية لصالح الليبرالية الاجتماعية". في هذا الكتاب، يزعم كروتي بأن كينز لم يكن محافظاً، بل كان اشتراكياً في الحقيقة، إن لم يكن اشتراكياً ثورياً على طريقة ماركس. "على عكس ما يعتقد الكثيرون، لم يسع كينز إلى انقاذ الرأسمالية من نفسها، بل آمن بأنها تحتاج إلى الاستبدال بصيغةٍ ليبرالية من الاشتراكية". في رأيي أن هذه الفرضية لا تصمد أمام الحقائق. هناك الكثير من الدلائل في كتابات كينز تثبت أنه كان يقف فعلاً مع نموذج "الرأسمالية التي تتم إدارتها"، وليس الاشتراكية ضمن أي تعريفٍ منطقي لها.

نجد في كتاب آخر تحليلاً للرأسمالية أقرب إلى التيار السائد، ولكنه جذري في الوقت نفسه. الخبير العالمي في شؤون اللامساواة على المستوى الدولي، برانكو ميلانوفيتش، يبدأ كتابه الجديد "الرأسمالية وحيدة" من منطلق أن الرأسمالية اليوم هي نظام كوني يمدّ أطرافه الى كل زاويةٍ في العالم. ليقصي كل أنماط الإنتاج الأخرى، مثل العبودية أو الإقطاع أو الاستبداد الآسيوي، الى أضيق الهوامش. ولكن الرأسمالية ليست نمط الإنتاج الوحيد المتبقي فحسب، بل هي أيضاً المستقبل الوحيد للبشرية. يفترض ميلانوفيتش وجود نموذجين فقط في المستقبل: "الرأسمالية الليبرالية"، أو الغرب الذي ينوه، تحت ضغط اللامساواة والتطرّف الرأسمالي، و"الرأسمالية السياسية" كما تجسّدها الصين، والتي يزعم الكثيرون أنها أكثر فعّالية، ولكنها سلطوية وفاسدة ومعرّضة للاحتجاجات الاجتماعية.

في رأيي أن الثنائية التي يعقدها ميلانوفيتش بين "الديمقراطية الليبرالية" و"الرأسمالية السياسية" هي ثنائية خاطئة. ومصدر هذا الخطأ هو أن ميلانوفيتش ينطلق من فرضية ابتدائية (غير مثبتة) تلغي إلى الأبد إمكانية نظام إنتاجي واجتماعي بديل، الاشتراكية تحديداً. في الحقيقة، فإن السياسات التي يقترحها ميلانوفيتش لخفض اللامساواة في الثروة والدخل في الاقتصادات الرأسمالية، أو للسماح للناس بترك بلادهم الفقيرة والهجرة إلى بلادٍ أكثر ثراء، تبدو تخيلاً لرأسمالية المستقبل لا يقل "يوتوبية" عن "اليوتوبيا الاشتراكية" التي يستبعدها المؤلف.

هناك أيضاً كتاب جديد لـ"النجم الأول" الجذري ضمن التيار السائد في علم الاقتصاد، توماس بيكيتي، وكتابه "رأس المال والإيديولوجيا". هذا الكتاب هو بمثابة استكمال لعمله الأبرز من عام 2014: "رأس المال في القرن الـ21". هذا الكتاب هو أكبر حتى من كتاب بيكيتي السابق: 1200 صفحة تقريباً. في حين أن الكتاب الأول يقدم تنظيراً وإثباتات حول صعود اللامساواة، يحاول هذا الكتاب أن يشرح لماذا سُمح لهذا بالحصول في النصف الثاني من القرن العشرين. يقول بيكيتي إنه لا يرغب بما يسميه أكثر الناس "اشتراكية"، ولكنه يريد "أن يتغلب على الرأسمالية". هو لا يريد أن يلغي الملكية أو رأس المال، ولكنه يريد أن تصل ثمارها إلى النصف الأسفل من الشعب، وهم – حتى في الدول الثرية – لا يملكون الكثير. حتى نحقق ذلك، يقول بيكيتي، يجب أن نعود إلى المبادئ الاجتماعية-الديمقراطية التي نجحت بشكل كبير في الستينيات من القرن العشرين.

المؤكد هو أن الدلائل على تصاعد اللامساواة في الثروة وفي المداخيل في كل الاقتصاديات الكبرى أصبحت كثيرة وواضحة. في كتاب جديد "انتصار الظلم: كيف يتجنب الأثرياء الضرائب وكيف نجعلهم يدفعون"، يقدم لنا الخبراء، في مجال اللامساواة، غابرييل زوكمان وإيمانويل سايز، بياناتٍ أكثر تحديثاً. الكتاب هو إدانة قاسية للنظام الضريبي الأميركي الذي، بدلاً من تقليص اللامساواة المتزايدة في الدخل والثروة في أميركا، يزيد من حدتها. كما مع بيكيتي فإن السياسات التي يقدمونها كحلول تتلخص في ضريبة ثروة على العقارات والأصول المالية. إنهم لا يقترحون سياسات أكثر جذرية لتأميم المصارف والشركات الكبرى، وقف الرواتب والحوافز الهائلة التي يتقاضاها كبار التنفيذيين، وإيقاف المضاربات الخطرة التي أركعت اقتصادات دول كاملة. بالنسبة إلى هؤلاء الكتاب، فإن استبدال النمط الرأسمالي للإنتاج ليس أمراً ضرورياً، كل ما يلزم هو إعادة توزيع للثروة والدخل التي ينتجها رأس المال. إنه طبقة البليونيرات عبر الضرائب، وليس عبر المصادرة.

تظل إعادة توزيع الدخل والثروة عبر ضرائب وتنظيمات الحكومة هي السياسة الأساسية التي يقترحها الجذريون في التيار السائد – وهم البديل الرأسمالية: حجّة كينز الاقتصادية لصالح الليبرالية الاجتماعية". في هذا الكتاب، يزعم كروتي بأن كينز لم يكن محافظاً، بل كان اشتراكياً في الحقيقة، إن لم يكن اشتراكياً ثورياً على طريقة ماركس. "على عكس ما يعتقد الكثيرون، لم يسع كينز إلى انقاذ الرأسمالية من نفسها، بل آمن بأنها تحتاج إلى الاستبدال بصيغةٍ ليبرالية من الاشتراكية". في رأيي أن هذه الفرضية لا تصمد أمام الحقائق. هناك الكثير من الدلائل في كتابات كينز تثبت أنه كان يقف فعلاً مع نموذج "الرأسمالية التي تتم إدارتها"، وليس الاشتراكية ضمن أي تعريفٍ منطقي لها.

نجد في كتاب آخر تحليلاً للرأسمالية أقرب إلى التيار السائد، ولكنه جذري في الوقت نفسه. الخبير العالمي في شؤون اللامساواة على المستوى الدولي، برانكو ميلانوفيتش، يبدأ كتابه الجديد "الرأسمالية وحيدة" من منطلق أن الرأسمالية اليوم هي نظام كوني يمدّ أطرافه الى كل زاويةٍ في العالم. ليقصي كل أنماط الإنتاج الأخرى، مثل العبودية أو الإقطاع أو الاستبداد الآسيوي، الى أضيق الهوامش. ولكن الرأسمالية ليست نمط الإنتاج الوحيد المتبقي فحسب، بل هي أيضاً المستقبل الوحيد للبشرية. يفترض ميلانوفيتش وجود نموذجين فقط في المستقبل: "الرأسمالية الليبرالية"، أو الغرب الذي ينوه، تحت ضغط اللامساواة والتطرّف الرأسمالي، و"الرأسمالية السياسية" كما تجسّدها الصين، والتي يزعم الكثيرون أنها أكثر فعّالية، ولكنها سلطوية وفاسدة ومعرّضة للاحتجاجات الاجتماعية.

في رأيي أن الثنائية التي يعقدها ميلانوفيتش بين "الديمقراطية الليبرالية" و"الرأسمالية السياسية" هي ثنائية خاطئة. ومصدر هذا الخطأ هو أن ميلانوفيتش ينطلق من فرضية ابتدائية (غير مثبتة) تلغي إلى الأبد إمكانية نظام إنتاجي واجتماعي بديل، الاشتراكية تحديداً. في الحقيقة، فإن السياسات التي يقترحها ميلانوفيتش لخفض اللامساواة في الثروة والدخل في الاقتصادات الرأسمالية، أو للسماح للناس بترك بلادهم الفقيرة والهجرة إلى بلادٍ أكثر ثراء، تبدو تخيلاً لرأسمالية المستقبل لا يقل "يوتوبية" عن "اليوتوبيا الاشتراكية" التي يستبعدها المؤلف.

هناك أيضاً كتاب جديد لـ"النجم الأول" الجذري ضمن التيار السائد في علم الاقتصاد، توماس بيكيتي، وكتابه "رأس المال والإيديولوجيا". هذا الكتاب هو بمثابة استكمال لعمله الأبرز من عام 2014: "رأس المال في القرن الـ21". هذا الكتاب هو أكبر حتى من كتاب بيكيتي السابق: 1200 صفحة تقريباً. في حين أن الكتاب الأول يقدم تنظيراً وإثباتات حول صعود اللامساواة، يحاول هذا الكتاب أن يشرح لماذا سُمح لهذا بالحصول في النصف الثاني من القرن العشرين. يقول بيكيتي إنه لا يرغب بما يسميه أكثر الناس "اشتراكية"، ولكنه يريد "أن يتغلب على الرأسمالية". هو لا يريد أن يلغي الملكية أو رأس المال، ولكنه يريد أن تصل ثمارها إلى النصف الأسفل من الشعب، وهم – حتى في الدول الثرية – لا يملكون الكثير. حتى نحقق ذلك، يقول بيكيتي، يجب أن نعود إلى المبادئ الاجتماعية-الديمقراطية التي نجحت بشكل كبير في الستينيات من القرن العشرين.

المؤكد هو أن الدلائل على تصاعد اللامساواة في الثروة وفي المداخيل في كل الاقتصاديات الكبرى أصبحت كثيرة وواضحة. في كتاب جديد "انتصار الظلم: كيف يتجنب الأثرياء الضرائب وكيف نجعلهم يدفعون"، يقدم لنا الخبراء، في مجال اللامساواة، غابرييل زوكمان وإيمانويل سايز، بياناتٍ أكثر تحديثاً. الكتاب هو إدانة قاسية للنظام الضريبي الأميركي الذي، بدلاً من تقليص اللامساواة المتزايدة في الدخل والثروة في أميركا، يزيد من حدتها. كما مع بيكيتي فإن السياسات التي يقدمونها كحلول تتلخص في ضريبة ثروة على العقارات والأصول المالية. إنهم لا يقترحون سياسات أكثر جذرية لتأميم المصارف والشركات الكبرى، وقف الرواتب والحوافز الهائلة التي يتقاضاها كبار التنفيذيين، وإيقاف المضاربات الخطرة التي أركعت اقتصادات دول كاملة. بالنسبة إلى هؤلاء الكتاب، فإن استبدال النمط الرأسمالي للإنتاج ليس أمراً ضرورياً، كل ما يلزم هو إعادة توزيع للثروة والدخل التي ينتجها رأس المال. إنه طبقة البليونيرات عبر الضرائب، وليس عبر المصادرة.

تظل إعادة توزيع الدخل والثروة عبر ضرائب وتنظيمات الحكومة هي السياسة الأساسية التي يقترحها الجذريون في التيار السائد – وهم البديل الرأسمالية: حجّة كينز الاقتصادية لصالح الليبرالية الاجتماعية". في هذا الكتاب، يزعم كروتي بأن كينز لم يكن محافظاً، بل كان اشتراكياً في الحقيقة، إن لم يكن اشتراكياً ثورياً على طريقة ماركس. "على عكس ما يعتقد الكثيرون، لم يسع كينز إلى انقاذ الرأسمالية من نفسها، بل آمن بأنها تحتاج إلى الاستبدال بصيغةٍ ليبرالية من الاشتراكية". في رأيي أن هذه الفرضية لا تصمد أمام الحقائق. هناك الكثير من الدلائل في كتابات كينز تثبت أنه كان يقف فعلاً مع نموذج "الرأسمالية التي تتم إدارتها"، وليس الاشتراكية ضمن أي تعريفٍ منطقي لها.

نجد في كتاب آخر تحليلاً للرأسمالية أقرب إلى التيار السائد، ولكنه جذري في الوقت نفسه. الخبير العالمي في شؤون اللامساواة على المستوى الدولي، برانكو ميلانوفيتش، يبدأ كتابه الجديد "الرأسمالية وحيدة" من منطلق أن الرأسمالية اليوم هي نظام كوني يمدّ أطرافه الى كل زاويةٍ في العالم. ليقصي كل أنماط الإنتاج الأخرى، مثل العبودية أو الإقطاع أو الاستبداد الآسيوي، الى أضيق الهوامش. ولكن الرأسمالية ليست نمط الإنتاج الوحيد المتبقي فحسب، بل هي أيضاً المستقبل الوحيد للبشرية. يفترض ميلانوفيتش وجود نموذجين فقط في المستقبل: "الرأسمالية الليبرالية"، أو الغرب الذي ينوه، تحت ضغط اللامساواة والتطرّف الرأسمالي، و"الرأسمالية السياسية" كما تجسّدها الصين، والتي يزعم الكثيرون أنها أكثر فعّالية، ولكنها سلطوية وفاسدة ومعرّضة للاحتجاجات الاجتماعية.

في رأيي أن الثنائية التي يعقدها ميلانوفيتش بين "الديمقراطية الليبرالية" و"الرأسمالية السياسية" هي ثنائية خاطئة. ومصدر هذا الخطأ هو أن ميلانوفيتش ينطلق من فرضية ابتدائية (غير مثبتة) تلغي إلى الأبد إمكانية نظام إنتاجي واجتماعي بديل، الاشتراكية تحديداً. في الحقيقة، فإن السياسات التي يقترحها ميلانوفيتش لخفض اللامساواة في الثروة والدخل في الاقتصادات الرأسمالية، أو للسماح للناس بترك بلادهم الفقيرة والهجرة إلى بلادٍ أكثر ثراء، تبدو تخيلاً لرأسمالية المستقبل لا يقل "يوتوبية" عن "اليوتوبيا الاشتراكية" التي يستبعدها المؤلف.

هناك أيضاً كتاب جديد لـ"النجم الأول" الجذري ضمن التيار السائد في علم الاقتصاد، توماس بيكيتي، وكتابه "رأس المال والإيديولوجيا". هذا الكتاب هو بمثابة استكمال لعمله الأبرز من عام 2014: "رأس المال في القرن الـ21". هذا الكتاب هو أكبر حتى من كتاب بيكيتي السابق: 1200 صفحة تقريباً. في حين أن الكتاب الأول يقدم تنظيراً وإثباتات حول صعود اللامساواة، يحاول هذا الكتاب أن يشرح لماذا سُمح لهذا بالحصول في النصف الثاني من القرن العشرين. يقول بيكيتي إنه لا يرغب بما يسميه أكثر الناس "اشتراكية"، ولكنه يريد "أن يتغلب على الرأسمالية". هو لا يريد أن يلغي الملكية أو رأس المال، ولكنه يريد أن تصل ثمارها إلى النصف الأسفل من الشعب، وهم – حتى في الدول الثرية – لا يملكون الكثير. حتى نحقق ذلك، يقول بيكيتي، يجب أن نعود إلى المبادئ الاجتماعية-الديمقراطية التي نجحت بشكل كبير في الستينيات من القرن العشرين.

كما يستنتج سميث، "الخلاصة البرنامجية الأساسية التي تخرج من تحليل ماركس هي أن الرأسمالية هي غير قابلة – في جوهرها – لتطور "تقدمي"، "خالٍ من الأزمات"، يجعل من المشروع الاشتراكي أمراً "غير ضروري". و فوق ذلك أن التحول الاشتراكي لا يمكن أن يحصل وفق عملية إصلاح تدريجي ومرحلي. لا بد من تدمير الرأسمالية من جذورها قبل أن يكون هناك أملٌ في إعادة البناء الاجتماعي على قواعد مختلفة جذرياً – وعملية إعادة البناء، هذه هي ضرورية لتأمين أفقٍ جديد للتقدّم البشري".

مقال

سياسة التبعية للخارج

زياد الحافظ *

سيف الانهيار المالي والاقتصادي مسلّط على لبنان. هذا مختصر الحالة، والسؤال هو هل ستقدِم الحكومة المقبلة على «الاستعانة» بالمؤسّسات المالية الدولية للخروج من النفق المظلم. وإذا سارعت الحكومة للجوء إلى تلك المؤسّسات وخصوصاً صندوق النقد الدولي ومجموعة المؤسّسات التابعة للبنك الدولي، فإنّ سيادة لبنان الاقتصادية والمالية قد تصبح قاب قوسين. وهناك مؤسّسات مالية دولية أخرى كمؤسسة مصرف الاستثمار الأوروبي وصندوق التنمية في فرنسا وألمانيا... سنعالج في هذه المقاربة سياسة مؤسّسات إجماع واشنطن التي تلقي بظلّها على معظم المؤسسات المالية الدولية الغربية. كما أن هناك مؤسسات مالية جديدة في آسيا ما زالت غير موجودة في الساحات العربية، ولكنّها مرشّحة لدخولها وذلك لأن شروطها قد تكون أفضل وأقلّ عبئاً على الدول التي لا تريد الخضوع للهيمنة الغربية بشكل عام والأميركية بشكل خاص. وهذه المؤسسات تستحق مقاربة خاصة بها وإن كان سجّلها ما زال حديثاً.

الخطورة في اللجوء إلى مؤسسات البنك الدولي وصندوق النقد تعود إلى أن إرشادات أو «توصيات» مجموعة تلك المؤسسات تتلازم مع شروط صارمة تضع قرار السيادة الاقتصادية والسياسية الوطنية تحت الوصاية الخارجية. وهذه الوصاية من صنع ما يُسمّى بـ«إجماع واشنطن» حيث صندوق النقد الدولي ومجموعة مؤسسات البنك الدولي والخزينة الأميركية. هذا الإجماع له مرتكزات سياسية تستند إلى فكر اقتصادي نيوليبرالي متجذّر أصبح نوعاً من العقيدة الدينية. وهذه السياسة تهدف إلى السيطرة على مقدّرات الدول التي تتدخّل فيها بحجة إعادة التوازن إليها. فكلمة السر هنا «إعادة التوازن» في المجموعات الكلّية الاقتصادية والمالية كالموازنة، وحجم الدين العام، واللاتوازن في ميزان المدفوعات في معظم الأحيان. فكل القرارات التي تتّخذها هذه المؤسسات هدفها نظرياً إعادة التوازن من دون الأخذ في الاعتبار الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة والتي تتأثر سلباً عند تنفيذ «التوصيات».

هذا الوصف السريع لقرارات تلك المؤسّسات يستوجب التوضيح؛

التوضيح الأول يفرض التمييز بين قرارات صندوق النقد و«إرشادات» البنك الدولي، و«إجراءات الخزينة الأميركية». صندوق النقد الدولي يتدخّل في مالية الدولة بينما البنك الدولي يمسك بمفاصل الاقتصاد الوطني. أما الخزينة الأميركية فهي العصا الغليظ الذي تشهره ضدّ الدول العصية على «توصيات» الصندوق و/أو «إرشادات» البنك الدولي و/أو على السياسة الخارجية الأميركية. وهذه العصا الغليظة هي سلّة العقوبات التي تفرضها على مؤسسات وأشخاص في الدولة العصية على «التوصيات» أو «الإرشادات» التي تتماهى في كثير من الأحيان مع المصلحة الأميركية في بلد ما.

توصيات صندوق النقد الدولي تهدف إلى ما تُسمّيه إعادة التوازن في المتغيّرات الكّلية للاقتصاد الوطني في أية دولة كانت. في الماضي كان دور صندوق النقد الدولي، هو دور المصرف المركزي للمصارف المركزية في العالم، ومهمّته توفير السيولة للمدفوعات الدولية لدول تشكو من عجز موقت في تسديد المدفوعات الخارجية. مع الزمن تطوّر هذا الدور، وخصوصاً بالنسبة إلى الدول الناشئة المتحرّرة حديثاً من الاستعمار الأوروبي، لضبط ماليتها عبر «مساعدات» تعيد «التوازن». والمقصود بالتوازن هو ضبط عجز الموازنة وتحرير العملة الوطنية وإخراجها من سياسة تثبيت صرف العملة وتحرير الأسعار عبر رفع الدعم عن سلّة من السلع الأساسية.

بالنسبة إلى ضبط الموازنة يسعى الصندوق إلى خفض النفقات التي تقوم بها الدولة وزيادة الموارد المالية عبر زيادة الضرائب، وغالباً ما تكون الضرائب غير المباشرة التي لا تؤثّر في الطبقات الغنية بل فقط في الطبقات الشعبية والفقيرة.

النقطة الأساسية هنا هي خفض النفقات والمقصود هنا خروج الدولة من دائرة العجلة الاقتصادية ورفع الدعم عن المواد الأساسية كالمحروقات والطاقة والخبز وعدد من المواد الغذائية. أمّا خروج الدولة من الدائرة الاقتصادية فهذا يعني أن الدولة ليس من مسؤوليتها تملّك و/أو إدارة منشآت اقتصادية وبالتالي عليها أن «تبيعها» للقطاع الخاص، أي بمعنى آخر خصخصة الاقتصاد. أما في ما يتعلّق بسعر الصرف فيصرّ الصندوق على جعل سعر الصرف للعملة الوطنية يتحرّك وفقاً لمقتضيات العرض والطلب على النقد الأجنبي للحفاظ على شفافية منظومة الأسعار التي لا تخضع لدعم مقنّع من قِبل السلطات، لكن في الأساس هو المقياس الذي يحافظ على حرّية حركة الرساميل من وإلى خارج الاقتصاد الوطني وذلك دون أي قيد. هذه الإجراءات تعني أن الخدمات التي تقدّمها الدولة لمواطنيها ستنخفض ولا سيما في قطاعات حيوية كالطبابة والتعليم وتعويضات نهاية الخدمة للموظفين العاملين في القطاع العام أي تفكيك شبكة الأمن الاجتماعي. هذا يعني أن خصخصة تلك القطاعات تصبح من أولويات الدولة الخاضعة لإملاءات الصندوق. النتائج الاجتماعية قد تكون وخيمة.

المساهمات المالية التي يمنحها الصندوق متعدّدة. النوع الأول يتعلّق بقروض يمنحها الصندوق للدول الفقيرة بفوائد مخفّضة وتهدف إلى خفض الفقر بحسب زعمه. وهناك قروض تأخذ طابع تسهيلات مالية تمنحها بفوائد تجارية وعددها خمسة لن نبحثها لضيق المساحة المتاحة. والدول التي تواجه عدم توازن في ميزان المدفوعات تستطيع سحب ما يوازي 25% من مساهمتها في الصندوق من ذهب أو عملات قابلة للتحويل. وإذا كان ذلك غير كافٍ فيمكن أن تقترض ما يوازي ثلاثة أضعاف مساهمتها. أمّا شروط القروض فهي محدودة بالزمان وتخضع لشروط قاسية تتعلّق بقصر مدّة الاستحقاق التي لا تتجاوز في بعض الأحيان السنة أو السنتين في الحالات التي تتعلّق ببرامج تركيز الاقتصاد بينما تسهيلات أخرى قد تصل مدّة استحقاقها إلى عشر سنوات. كما أن شروط الإفراج عن تلك التسهيلات تعني الرقابة المشدّدة على سلوك الدول والالتزام بالتوصيات كما أكدّت مجموعة المانحين في مؤتمر «سيدر» في باريس. والأولوية المطلقة هي دفع الاستحقاقات في وقتها من دون أيّ تأخير. القروض الأخرى التي يمنحها الصندوق هي للدول التي تشكو من ثقل الديون المتراكمة عليها. وهذه القروض هدفها تخفيف عبء الديون الخارجية وجعل تسديدها ممكناً (وليس بالضرورة إطفاؤها!). ومن ضمن شروط الاستفادة من القروض، الخضوع التام لتوصيات الصندوق من إجراءات أهمها إعادة هيكلة المالية الوطنية والسياسة النقدية وتسديد الالتزامات الخارجية قبل الالتزامات الداخلية، أي تسديد الديون للمؤسسات المالية الخارجية.

> **النتيجة هي إعادة هندسة للمجتمع وتبعية للخارج بغضّ النظر عن التوتّر الاجتماعي الذي يرافقه**

صندوق النقد يتصرّف وكأنه المدافع عن المصارف الدولية التي تقرض الدول وهي تعلم أنها قد تكون عاجزة عن تسديد الديون. مثال اليونان هو خير دليل على ذلك. أما الدول التي يمكنها الاستفادة من تلك القروض والتسهيلات المالية فليست كلّها مؤهّلة لذلك. هناك قائمة بنحو 80 دولة مؤهّلة وفقاً لمعايير يفرض الصندوق ولبنان ليس منها حتى الآن!

أما مجموعة البنك الدولي فهي تضمّ خمس مؤسسات أولها مؤسسة البنك التي تتعامل فقط مع الدول. ثانياً، المؤسسة الدولية للتنمية (إيدا) التي تمنح القروض بفوائد مخفّضة جدّاً قريبة من الصفر للدول الأكثر فقراً. ثالثاً، المؤسسة المالية الدولية (IFC) التي تتعاطى فقط مع القطاع الخاص لتمويل مشاريع متوسطة الأجل. رابعاً، مؤسسة متعدّدة الأطراف لضمان الاستثمارات والمعروفة تحت اسم «ميغا» والتي تضمن للمستثمر الخارجي حماية استثماره من إجراءات تعسّفية قد تأخذها الدولة المستضيفة بحق المستثمر الخارجي. وخامساً، المركز الدولي لفضّ الخلافات حول الاستثمارات أو مؤسسة «إيكسد». لن نسترسل في مهام هذه المؤسسات لضيق المساحة غير أنها تستحق شرحاً مفصّلاً حول أعمالها.

البنك الدولي له «إرشادات» مختلفة ولكنّها تصبّ في إطار خصخصة الاقتصادات الوطنية وإخراج الدولة من دائرة العجلة الاقتصادية. فبعد حقبة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي حين انصبّت جهود مؤسسات البنك الدولي على إعادة هيكلة الاقتصادات التي كانت تتبع التخطيط المركزي وحيث كانت الدولة المحرّك الأساسي للعجلة الاقتصادية، تحوّلت في مطلع الألفية الثالثة إلى تمويل برامج تحارب الفقر وتنشر المعرفة التنموية عبر مساعدات تقنية. كما أنها تهدف إلى إيجاد «البيئة الملائمة للاستثمار الخارجي» الذي لولاه لا يمكن أن ينتعش أي اقتصاد. فمن ثوابت البنك الدولي فرضية أن المدّخرات الوطنية غير كافية لتمويل المشاريع التنموية في القطاع الخاص، وبالتالي هناك حاجة إلى دعوة الرساميل الخارجية ضمن بيئة تضمن حماية تلك الاستثمارات الخارجية. والاستثمار الخارجي المباشر يعني تسليم المقدّرات الاقتصادية الاستراتيجية للرساميل الخارجية بعد فرض تشريعات تسمح بذلك. فقطاعات الطاقة والمواصلات وسائر المواد الاستراتيجية والمرافق الحيوية كالمرافئ والمطارات لا يمكن أن تنهض بالرساميل الوطنية، ولذلك لا بدّ من إيجاد بيئة اقتصادية ومالية مؤاتية لجلب تلك الرساميل. هذا هو ادّعاء البنك الدولي الذي تصعب الموافقة عليه. فالأدلّة التي تنقض هذا الادّعاء كثيرة كما حصل أخيراً في مصر في عملية توسيع قناة السويس على سبيل المثال. استطاعت الحكومة المصرية تمويل المشروع بستة مليارات دولار من المدّخرات الوطنية.

أمّا في ما يتعلّق باليد العاملة فعليها أن تستمر في الرخص لتمكين الجدوى الاقتصادية وربحية رأس المال سواء كان وطنياً أو أجنبياً. من هنا الضغط المستمر على خفض الرواتب والأجور! والجدير بالذكر أن ذلك التوجّه يستوجب مشاركة ما يُسمّى ببعض رموز الرأسمالية الوطنية التي تتخذ «شراكة استراتيجية» مع شركات دولية لها القدرة والمعرفة على إدارة المشاريع وتسويق المنتجات. هناك طبقة محلّية تنتفع من تلك الشراكة الخارجية للحفاظ على «طابع وطني». لكن في كثير من الأحيان وخاصة في قطاعات استراتيجية كالنفط والغاز والمعادن «الشراكة الوطنية» غير مستحبّة بل مرفوضة. التحكّم بالموارد الطبيعية الاستراتيجية من الحق الحصري غير المعلن للشركات الدولية.

سجلّ البنك الدولي في العديد من الدول حافل بهذا النوع من التوصيات وخصوصاً في أميركا اللاتينية.

النظام النيوليبرالي الذي يوصي به البنك الدولي يعطي القوامة في الاقتصادات الوطنية إلى السياسات النقدية. وبالتالي تصبح المصارف متحكّمة بمجريات الأمور في تلك الاقتصادات. الهدف من هذه السياسات تحويل المجتمعات الخاضعة لذلك النظام إلى مجتمعات استهلاكية تنفق مدخولها وتستدين في سبيل الاستهلاك لكن ذلك فقط بين المواطنين. فعلى الدولة أو القطاع العام تقليص النفقات إلى أقصى الحدود حرصاً على «التوازن» المالي. النتيجة هي إعادة هندسة المجتمع والتبعية للخارج بغضّ النظر عن التوتّر الاجتماعي الذي يرافقه.

بافيل كوستانتين ـ رومانيا

* اقتصادي سياسي والأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي